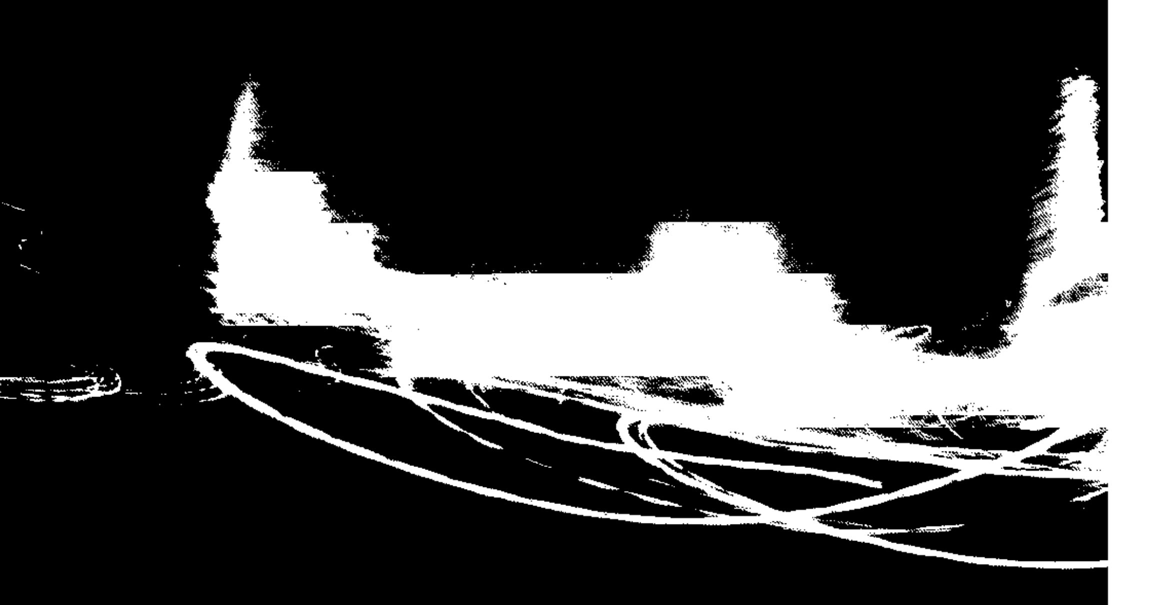
العولمة

بين الأنصار والخصوم



أ.د. رجب بو دبوس



عبد الله علي عمران

الفهـــرس

الموضوع	الصفحة

الموضوع الصفحة

مدخل

من أجل موقف من العولمة

" لكـــي يباع الشقاء يكفي أن نجد لذلك صيغة " هكذا غنى ليوفيري، يبدو أنه تم العثور على الصيغة التي تسمح بتسويق الشقاء : العولمة [1].

لكن للعولمة أنصار، يرونها تطوراً إيجابياً لصالح كل البشرية، بل هي، في نظــرهم، قمة التطور، والتحول إلى ما بعد البشرية. عندما يتوقف مسار التاريخ، وينتهي، فلا يصير الزمان إلا تكراراً، والإنسان ليس إلا نسخة من إنسان اليوم.

أنـــصار العـــولمة يدعمـــون رأيهم بأن نظرة خاطفة على حجم الأعمال في العالم، البالغ 2100 مليار دولار، عام 1998، يبرهن على ثراء البشرية وازدهار الحياة، أضف إليها حجم الاستثمارات الدولية، التي بلغت في نفس العام 644 مليار دولار [2]، لنخلص إلى أن البشرية لم تكون يوماً أكثر ثراء مما هي اليوم. العولمة تبـــشر، هكـــذا، بمـــزيد من الثراء، واتساع الاستثمار، وهذا بالضرورة في صالح البشرية.

أمـــا الـــسلبيات التي ترافق العولمة، فهي في نظر أنصار العولمة ليست إلا أمورّا عرضية، يطلبها كل تطور عرفته البشرية.

هـــذه الحجـــج ليـــست مقنعة بالنسبة لخصوم العولمة، حجم الأعمال البالغ 2100 ملـــيار دولار يعـــود عملياً إلى مئة شركة تفرض قانونها الاقتصادي على العـــالم، تـــوتا ليتارية السوق الاقتصادي هذه يمكنها تدمير اقتصاد بلد في لحظات. هـــذا إذن لا يعنـــي ثـــراء البـــشرية، العولمة، بدلاً من أن تبشر بالتوسع وانتشار الاســـتثمار، فإنهـــا تقـــود على العكس إلى الاحتكار، المئة شركة اليوم، يمكن أن تـــتقلص غـــداً إلى تسعين، ثمانين. .. الخ. حمى الاندماج بين الديناصورات بالكاد بـــدأت. وهـــم التوســـع والانتشار بفضل العولمة يتأسس واقعياً على الاحتكارات. الـــشركات المـــتجاوزة للوطنـــيات صـــنعت العولمة، ذلك لأن التأرجحات الحرة للرأســـمال خـــارج الحـــدود الوطنـــية تسمح باستخدامه الأقصى [3]، لكنها تخشى العولمة، هكذا بدأت الاندماج استعداداً للمعركة في ساحة العولمة.

أمـــا الاستثمارات الدولية البالغة 644 مليار دولار عام 1998، فإن نصيب

البلدان في طور النمو، لا يزيد عن 25 ٪، وهي أغلبية دول وسكان العالم، بينما 75 ٪ حصة الولايات المتحدة وأوروبا الغربية [4].

هكذا، كما يخلص تقرير الأمم المتحدة، الفقراء يزدادون فقراً، والأغنياء يزدادون ثراء. ليس فقط على مستوى الأفراد، بل أيضاً على مستوى الأمم.. بفضل العولمة !

العولمة إذن، بالنسبة للخصوم، ليست أكثر من هيمنة السوق عالمياً، وهيمنة حفنة من الشركاء على السوق المعولم، سلبياتها شرورها، ليست عرضية تنتهي بأن تتفوق عليها الإيجابيات، كما يزعم أنصارها، في السوق المعولم لم يعد البحث عن أرباح مرضية، وإنما عن أرباح في أقصى حدودها [5]. وعندما تكون كل السلطات للسوق، فإن الحرب الاقتصادية ستكون انتحاراً جماعياً وسياسياً [6].

وبالنسبة لخصوم العولمة لا يمكن تجاهل أن العولمة الرأسمالية هي عامل لا مساواة وإقصاء، أنصارها أنفسهم لا ينفون هذا[7]. وإن اعتبروه ثمن التقدم وضريبة الازدهار.

لكن الخصوم يردون على هذه الحجة، بأنه لا يمكن أن يكون تقدم البشرية في ناحية ثمنه تخلفها في ناحية أخرى، كما لا يقبل أن يكون تقدم قسم من البشرية على حساب الأغلبية، التقدم في تكديس الثروة عند البعض لا يقبل أن يكون ثمنه ظلم البعض الآخر، إن ما يطلق عليه أنصار العولمة تقدماً، منظوراً إليه من ناحية كم الثروة والقلة المستفيدة، هو تخلف بالنسبة للأغلبية المحرومة، فكيف تكون العولمة تقدماً ؟

الرأسمالية أساساً، في كل أحوالها، من الناحية التجارية إلى المالية، هي عامل لا مساواة وإقصاء، عولمة الرأسمالية سيجعل ذلك يجري على مستوى شعوب بكاملها وليس أفرادًا. العولمة ـ هكذا ـ تحمل أكثر الحروب وحشية، حرب الجميع ضد الجميع[8].

الموقف من العولمة : مع أو ضد، ليس فقط موقف الشارع والنقابات

والمنظمات غير الحكومية وجماعات الدفاع عن البيئة، الذين حاصروا مقر مؤتمر المنظمة العالمية للتجارة في سائل، وتدفقوا نحو قمة دافوس، مخترقين، أحياناً بالقوة، استحكامات الجيش السويسري [9] أن للمثقفين والعلماء والسياسيين موقفهم. منهم من ينحاز للعولمة،عن قناعة أو مرتزقاً. ومنهم من يقف ضد العولمة، قلقاً مما سوف تقود إليه من كوارث ربما أسوأ مما قادت إليه الحربان الماضيتان، ومنهم من يعمل فيها تحليلاً ليكشف خباياها، وإن توقف عن إصدار حكم، تاركاً النتائج التي توصل إليها تصوغ حكماً.

على رأس أنصار العولمة يطرح فوكوياما نفسه، مستفيداً من الضجة التي أحدثها كتابه " نهاية التاريخ وآخر إنسان " مستنداً إلى الإمبريالية الأمريكية، ليجعل من نفسه بوق العولمة، ومحاميها النشيط، والمبرز لفضائلها، المتغني بمحاسنها.

لكن للعولمة خصومها، فبماذا يردون على حجج الأنصار ؟ وماذا يتوقعون للعولمة من العولمة، بعد هزيمتها في موقعة سائل، وتحول الرأي العام الغربي صراحة ضد العولمة، والذي ظهر مرة أخرى، بعد سائل، في تدفق الجموع المحتجة على دانوس، حيث كان كهنة العولمة يحرقون لها البخور، رغم حماس المدافعين ؟

وبماذا يرد خصومها ؟

وكيف يراها الموضوعيون ؟ أو المعتدلون ؟

الاعتدال هنا لا يعني، كما سوف نرى، موقفاً وسطاً بين الخصوم والأنصار، موقفاً يقبل بالعولمة محاولاً الحد، قدر الإمكان، من شرورها، وإنما يعني تعليق الحكم وترك نتائج التحليل الموضوعي تتكلم .. تصدر حكمها.

الموضوع، على الساحة الثقافية العربية ما زال جديداً، لم يحظ بما يستحقه من بحث ونقاش، ورغم اجتهادات البعض، وسطحية البعض الآخر، الذين يضعون في العولمة ما يتمنون، لم يتبلور بعد موقف، على الأقل ـ ثقافي ـ من العولمة سلبًا أو إيجاباً.

الموقــف مــن العــولمة لا يمكن انتظاره من الساسة العرب، الغارقين في الحلول الوسط، المرتعدين أمام سطوة المال وشهوة الإثراء، والمنشغلين بالسلطان.

إن عواصــف العولمة لن تستثني الوطن العربي، الذي سوف يتأثر لا محالة بالعــولمة : سياســياً.. اقتــصادياً، اجتماعياً وثقافياً. سواء كانت سلبية كما يراها خصومها، أو إيجابية كما يتخيل أو يزعم أنصارها، مما يجعل الحاجة ملحة لطرح الموضــوع للــنقاش، لــيس فقــط في مستواها الاقتصادي، وإنما أيضاً في آثارها الأخلاقية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

لقد طرح خيار المجال الحيوي العربي، في مواجهة عواصف العولمة، لكنه لــم يجــد بعــد آذاناً مصغية[10]. في هذا الصمت الممهد للعاصفة تظهر مسؤولية المثقفين العرب، لأن المعرفة ترتب مسؤولية.

الــبعض يــتعلل بأن العولمة ظاهرة اقتصادية ـ تقنية، تجري بفضل التقدم العلمــي، التقنــي، الــذي جعــل الاتصال يجري حالاً بين أبعد نقطتين على الكرة الأرضــية. وفــي ربطهــم العولمة بالتقدم العلمي التقني، يذهبون حتى اعتبار نقد العــولمة هو موقف سلبي من التقدم العلمي، بالنسبة لهؤلاء العولمة هي نتاج التقدم العلمي، ولما كان هذا لا يمكن رفضه، فإن العولمة تصير مسلّمة.

في هذا المذهب مغالطة.

العولمة ظاهرة أساساً اقتصادية، هذا صحيح ولا نجادل فيه، تكونت إلى حد كبيــر بفضل التقدم العلمي ـ التقني، وهذا أيضاً نسلم به، كما نسلم بأن لا أحد يقف من التقدم العلمي، في ذاته موقفاً سلبياً.

لكــن بــين أن نقول : أن التقدم العلمي أمر لا يمكن لعاقل أن يعارضه، أو يرفضه، وبين القول : إن العولمة نتاج التقدم العلمي، ثمة مغالطة كبرى.

التقدم العلمي، مأخوذاً في ذاته لا يقود إلى هذه العولمة، وليست هذه العولمة نــتاج الــتقدم العلمي، وبالتالي رفضها، مقاومتها، ليست مقاومة ولا رفض التقدم العلمي.

إن التقدم العلمي وسيلة وليست سبب العولمة، هذه لها أسباب ليست أبداً كامنة في التقدم العلمي، والذي جعل التقدم العلمي وسيلة العولمة، إنه يجري أساساً في إطار رأسمالي لأهداف رأسمالية.

الحلقة المفرغة هنا أن أنصار العولمة يرونها أو يزعمونها نتاج التقدم العلمي، بينما التقدم العلمي يجري وفق دوافع رأسمالية.

اللعبة واضحة : الربط بين التقدم العلمي والعولمة، يستهدف تمرير العولمة على أنها نتاج التقدم العلمي مثل أي إنجاز آخر، ويتجاهل ربما لسبب غرضي، أن التقدم العلمي يجري في خدمة الرأسمال، العولمة نتاج الرأسمال وليست نتاج التقدم العلمي.

الاعتراض على العولمة، مقاومة العولمة، ليس اعتراضاً على التقدم العلمي، الذي يجب أن يكون في خدمة كل البشرية، وليس في خدمة الرأسمال، إنه يريد تحرير العالم من هيمنة الرأسمال.

التقدم العلمي إنجاز إنساني، شاركت فيه كل الحضارات، وساهم فيه كل البشر، منذ أن وجدوا على الأرض، لذلك هو ملك كل البشر، عولمة العلم والتقدم العلمي إذن هي على النقيض من عولمة الرأسمال، الاعتراض إذن على استخدام الرأسمال للتقدم العلمي، والذي يحوله من إنجاز إنساني لصالح كل الإنسانية، إلى خدمة قلة من البشر في " عالم يتوحد يحكمه الاحتكار في أيدي اقل فأقل وأكثر فأكثر قوة "[11].

هذا، كما نعرف، ليس بغريب ولا جديد على الرأسمالية، إنها تستحوذ وتحتكر كل جهود الإنسان، سواء أكان عاملاً أم عالماً، قديماً ومعاصراً.

التقدم العلمي إنجاز كل البشرية في تاريخها الطويل، فيه حق لكل البشر، اليوم وغداً، فبأي حق يستحوذ عليه البعض، فيتحول إلى خدمة الرأسمال، وليس لخدمة سعادة الإنسان ؟ !

العولمة الرأسمالية ليست عولمة العلم والتقدم التقني، إنها نقيض عولمة

العلم. الخصوم يرفضون العولمة الرأسمالية، ويطلبون بإلحاح عولمة العلم. العولمة الرأسمالية ليست نتاج التقدم العلمي لأنه تقدم علمي، وإنما لأنه في خدمة مصالح الرأسمال وليست في خدمة الإنسان، وهذا ما يخيف خصوم العولمة من التقدم العلمي.

أنصار العولمة يحتجون بأن العولمة لا علاقة لها بخصوصيات الشعوب، وثقافات المجتمعات، فهي كما يقولون ذات سمات اقتصادية، ولن تفرض ثقافة ونمط حياة بلد ما، وإنما ثقافة معولمة [12] الثقافة. أنماط الحياة تتبع وحدانية السوق، هكذا سوق واحد وثقافة ونمط حياة واحد.

في هذا الدفاع نجد الاعتراف بمساوى العولمة الرأسمالية صحيحًا، هذه العولمة ليس لها طموح معلن لغرض ثقافة أو نمط حياة بلد ما، ولم نعتقد أنصارها من السذاجة لكي يعلنوا ذلك.

وصحيح أيضاً أنها أساساً ذات محتوى اقتصادي، وهذا ما كانته الرأسمالية دائماً، لكن لا احد، مع ذلك يجهل النتائج.

العولمة هدفها وحدة السوق، لكن وحدة السوق تجر إلى وحدة الثقافة وأنماط الحياة.

الدفع بأن العولمة اقتصادية بحتة هو موضع الاتهام من ناحية، كما خبرنا الرأسمالية الوطنية، التوجه الاقتصادي البحت، مقاداً بطلب العائد والحد الأقصى، ينتهي بأن يغرق كل توجه غيره. الرأسمالي وإن كان لا يستهدف مباشرة تدمير الثقافات وفرض نمط حياة واحد، إلا أنه في سعيه لأهدافه لا يعبأ بالثقافات، ولا يشغله تنوع أنماط الحياة .

العولمة، وإن كانت لا تضع هدفاً تدمير الثقافات، وفرض نمط حياة واحد للحياة ينتج عنها لا محالة، " الثقافة الواحدة التي تنشرها ـ العولمة ـ تتعارض مع تنوع الأقاليم "[13] وتعدد أنماط الحياة، مثلاً الرأسمالي لن يعبأ باللغة التي يتخذها طالما حققت له الهدف : التوصل مع أقرانه من المضاربين والسماسرة في أرجاء

العـــالم، الـــسوق ســـوف يجعل من الثقافة عالمياً ثقافة السوق المعولم : إنها سلعة تـــستهدف عائـــداً اقتـــصادياً، هذه الثقافة السوقية ـ المعولمة ـ ليست بدون علاقة بثقافة الطرف المهيمن على السوق المعولم[14].

الرأســـمالي، فـــي كل مكان، سعياً للتفاهم عالمياً مع أقرانه في سوق معولم، ســـوف يتبنى اللغة التي تمكنه من ذلك، هذه اللغة نفسها ستفقد خواصها لتصير لغة سوق.

في طفولتنا حكى لنا قصة ذلك الرجل المحب للمال حباً جماً والذي دعا ليلة القـــدر، أن يجعل الله كل ما تلمسه يده ذهباً، استجاب الله لدعائه، فكانت ابنته أول الـــضحايا، لقد تحولت إلى تمثال ذهب، ثم كان دور رجله ويده اليسرى، لقد أرعبه أن الله اســـتجاب لدعائه وحقق أمنيته، حينما رأى نتائج ذلك، خرَّ ساجداً يتوسل إلى الله أن يذهب بكل ماله على أن يعود بشراً وتعود ابنته إلى الحياة.

الرأســـمالية المعـــولمة، هكذا، تحول كل شيء إلى سلعة، فهل سوف تدرك عاقبة فعلها ؟ ومتى ؟

العـــولمة ليست نتاج التقدم العلمي، إنها نتاج تحولات في الرأسمالية تستخدم التقدم العلمي.

مـــع اللغة الواحدة، والثقافة السوقية الواحدة، والعملة الواحدة، وهيمنة القيمة الـــسلعية والوجـــود الـــسلعي للإنـــسان " عالمية الاقتصاد الآن في مرحلة خطيرة وحـــرجة، الـــثقافة الـــواحدة التي تنشرها تتعارض مع تنوع الأقاليم وسيادة الدول والديمقـــراطية "[15]. العـــولمة الرأسمالية تقود إلى انمحاء الثقافات والخصوصيات الاجتماعـــية، واضمحلال الأمم وتقلص سلطان الدول، ولم لا إلى حكومات عالمية لا مكان فيها للديمقراطية ؟ !

هكـــذا الرأسمالية تتحرر من وصاية الدول، من كل انتماء لغير الرأسمال! أنصار العولمة، قبل غيرهم، يعترفون بأن العولمة تخضع الدول الوطنية لضغط

عظيم، تضيق مجالها، تفقدها الوسائل، وتحرمها إمكانية الرقابة على الرأسمال[16]، فماذا يبقى من الدولة من السيادة.

العولمة كارثة ما لم تجد الرد المناسب الذي يردعها. هكذا يخلص الخصوم، والجماهير تهتف : العالم ليس للبيع.

من أجل الشروع في تحديد موقف واضح، فإن معرفة حجج الأنصار وردود الخصوم، وتوقعات وتحليلات الموضوعيين، تكون ضرورية، لعلنا ندرك، قبل فوات الأوان، أن المجال الحيوي العربي هو الخيار الأخير ما قبل العاصفة.

إذا كان مما لا شك فيه أن الجهل سينتهي عندما يقدم كل شيء على حقيقته، مما يعني أن المعرفة مسئولية ترتبت على الحرية، ولما كانت حقيقة العولمة لا زالت خلافية بين أنصار وخصوم، وحيث إن أصل العولمة المجتمعات الغربية، مهد الرأسمالية، فإن الموضوعية تقتضي أن نعرض نماذج لما يذهب إليها أنصارها وخصومها الموجودون في عقر دارها.

وهذه نماذج ممن تناولوا العولمة، سلباً وإيجاباً، ربما تعطينا فكرة عن العولمة وكيف يفكر أنصارها، وخصومها، والموضوعيون الناظرون إليها من زاوية موضوعية : كتاباً وعلماء وسياسيين وصحفيين.

بين الأنصار المهللين، المادحين، المسبحين بحمد العولمة، الذين يصورون سلبياتها، حين يضطرهم الواقع إلى الإعتراف بها، إيجابيات قادمة، أو على الأقل ثمناً لازمًا للتطور والتقدم، متجاهلين، ربما عمداً، السؤال : تقدم وتطور من ؟ ! وبين خصوم العولمة، الرافضين لها جملة وتفصيلاً، القلقين من نتائجها، يقف الموضوعيون، ليس في أنهم وسط بين القبول والرفض، وإنما في أن منطلقهم يريدونه موضوعياً : يحللون، يدفعون الظاهرة إلى الإفصاح عن نتائجها، ويتركون الحكم عليها معلقاً، لكن النتائج التي يستخلصونها تجعلهم أبعد عن أنصارها من قربهم من خصومها .

هــامـــش

(1) ب. لا بارد. ب ماريس : إلهي ما أجمل الحرب الاقتصادية ! ص 9.

(2) اللوموند، 19 / 9 / 99.

(3) هانز بيتر مارتان. هارلدشومان : فخ العولمة. ص 84.

(4) اللوموند، 19 / 9 / 99.

(5) ب. انجلهارد : الحرب العالمية الثالثة بدأت ص 269.

(6) ب لابارد. ب ماريس : إلهي ما أجمل الحرب الاقتصادية ص 23.

(7) ليستر تورو عن اللوموند 11 / 3 / 97.

(8) ب. لا بارد. ب ماريس : إلهي ما أجمل الحرب الاقتصادية ! ص 93.

(9) أهم المنظمات المناهضة للعولمة ولسائل :

1 ـ Attac هجـوم. رابطـــة من أجل فرض ضريبة على المضاربات المالية لصالح المواطنين، نشأت عام 1997 تتكون من 120 لجنة محلية. و13 ألف عضو.

2 ـ ccc.omc. التنـــسيق مـــن أجـــل رقابـــة المواطن على المنظمة العالمية للتجارة، نشأت عام 1999. تتكون من 96 رابطة.

3 ـ Draoito dreamt : الحقــوق أمـــام .. رابطة الدفاع عن البدون سكن، تأسست عام 1999، تتكون من 2000 عضو.

4 ـ Canfederatim Paysme اتحـــاد الفلاحين، تأسس عام 1957 يتكون من 15 ألف عضو.

عن اللوموند 8 / 12 / 1999.

(10) انظر مقابلة معمر القذافي مع مرئية دبي و art 2 / 2 / 2000.

(11) بنجامان بادبر : الإكسبرس 21 ـ 27 / 11 / 1996.

(12) اللوموند. مقابلة مع ليستر تورو 11 / 3 / 1997.

(13) بنجامان باربر : الإكسبرس 21 ـ 27 / 11 / 1997.

(14) اليابان تدرس تعميم الإنجليزية لغة وطنية.

(15) بنجامان باربر : الإكسبرس 21 ـ 27 / 11 / 1996.

(16) اللوموند : مقابلة مع لسيتر تورو 11 / 3 / 1997.

القسم الأول

الفصل الأول

أنصار العولمة

الفصل الثاني

خصوم العولمة

الفصل الثالث

الموضوعيون

الفصل الأول

أنصار العولمة

---

1 – فرانسيس فوكو ياما :

اليسار الجاحد ضد المنظمة العالمية للتجارة

2 – ليستر تورو :

العولمة كأمر واقع

1 - فرانسيس فوكوياما: اليسار الجاحد ضد المنظمة العالمية للتجارة :

إذا تساءلنا ماذا أصبح اليسار المتصلب اليوم، بعد انهيار سور برلين، وبعد أن صار اهتمام كاسترو بالسواح الأثرياء يزداد أكثر من اهتمامه بحرب العصابات، الجواب بسيط : لقد ذهب إلى سائل يحتج ضد اجتماع المنظمة العالمية للتجارة. حوالي خمسمائة منظمة ذهبت إلى هناك، بعضها من أجل البيئة، وبعضها، مثل اتحاد العمال الأمريكي، أو المجموعات الهامشية الذين ينددون بالأبقار المعالجة بالهرمون، والذين أعاقوا انعقاد المؤتمر، بممارسة عروض مسرح الشارع، واجتماعات إعلامية ونشاطات متعددة أخرى لم نعد نشاهدها منذ أعوام الستين.

هذه الجماعات تزعم أن المنظمة العالمية للتجارة تجاهلت حقوق العمل، وأنها تبحث عن دمار البيئة، والصحة، ومعايير الأمان باسم التبادل الحر.

بالنسبة لليسار، الإمبريالية الأمريكية تحولت إلى عدو جديد اسمه العولمة.

من الغريب أن اليسار يثور ضد العولمة، مع أنها إحدى القوى الأكثر تقدمية في عالم اليوم، بالنسبة لكل فرصة عمل غير مؤهل ضاعت في بلد صناعي مثل الولايات المتحدة، كانت لصالح العالم الثالث، عدة فرص عمل ظهرت في بلدان، مثل ماليزيا، الهند أو الصين، مانحة عمال هذه المناطق فرصة اللحاق بالعالم الحديث [1].

اليسار يزعم أن العولمة تقود إلى تخفيض الأجور في البلدان الفقيرة كما في الغرب، وتتيح للشركات المتعددة الوطنيات استغلال عمال العامل كله. ليس هناك دليل محسوس على صحة هذا القول، كما ليس له معنى، عندما نأخذ في الاعتبار الحلول البديلة التي تتاح لعمال البلدان الفقيرة.

إنهم في أغلب الأحيان، الفلاحون الفقراء، المرتبطون بالأرض، والذين يبحثون بشكل يائس عن عمل في عمل في الصناعة، وعن الحياة في المدينة، أو

أنهم عمال الشركات المحلية، الذين لا يكتفون بكونهم غير فعالين، إنما أيضاً مرتبطون بالقيادات السياسية في بلدانهم، بواسطة شبكة فساد، العولمة، في شكل استثمارات أجنبية من قبل الشركات الوطنيات، لا تخلق فقط فرص عمل، إنما أيضاً تهدد مباشرة هؤلاء القادة المحليين بأن تضعهم في مواجهة المنافسة.

العولمة واعدة بالتحديث، وبقدر كبير من الشفافية والانفتاح، وتعليم أفضل، وتقدم في الإدارة يجري تحت أنظار العالم كله.

في كتابه ليكوس وشجرة الزيتون، يقدم توماس فريدمان اندونيسيا مثلاً، في عهد سوهارتو، حيث لم يعد مسموحاً للمدافعين عن الديمقراطية نقد فساد الحكومة، كان بإمكانهم نشر تحليلات المنظمة العالمية للتجارة، والذي يعني نفس الشيء. مع ارتفاع مستوى المعيشة الذي قادت إليه العولمة، صنعت الشركات طبقة وسطى تتعاظم باستمرار، وقوة عمل مؤهلة جداً، وقاعدة من أجل إقامة مؤسسات الديمقراطية المستقرة، وقد جرى هذا بطريقة مؤكدة أكثر من العمل السياسي الذي اختارته مظاهرات سائل.

العولمة تطلق تحدياً جدياً لليسار، من المنطقي أن الحركية المتعاظمة للرأسمال يجب أن تؤدي إلى تنظيم العمل على المستوى العالمي، صانعة بهذا دولية رابعة جديدة.

في كل مرة تقرر النقابات الكورية إضراباً، يأخذ جون سويني - رئيس اتحاد العمل الأمريكي - الطائرة إلى سيول لتشجيع حركتها، أما أعضاء اتحاد العمل الأمريكي، فإنهم يستخدمون رصيد دعم المضربين من أجل مساعدة الصينيين على تأسيس نقابة. لكن عالم العمل اليوم في مواجهة مشكلة تعبئة جماعية خطيرة : لا نقابة لا حزب ديمقراطي ذا توجه اجتماعي بقادر على تعبئة قاعدته حول برنامج مساعدة العمال الأجانب - في الداخل.

الطريق الآخر - غير العولمة - هو الحماية، عودة إلى دعاوى الوطنية، لمساعدة عمالنا على حساب الأجانب. من هنا الازدواجية العجيبة التي تسم السياسة

الأمـــريكية اليوم، حيث ريتشارد جيبهارت وبات بوكانان يطلبان من نفس الناخبين، ذوي الياقات الزرقاء أن يعارضوا تحرير التبادل.

بإنـــشاء المـــنظمة العالمية للتجارة، حلت الرأسمالية مشكلة التعبئة الجماعية عـــند اليـــسار، المنظمة العالمية للتجارة هي المؤسسة الوحيدة، التي أمامها فرصة الـــصيرورة أداة حكـــم، أو حكومة على المستوى العالمي، والتي تعني بتحديد ليس فقـــط القـــواعد التـــي تحكم التبادل والاستثمار من بلد إلى آخر، وإنما أيضاً قواعد العمل والبيئة.

المدافعـــون عـــن التبادل الحر يخشون أن توسيع مهمة المنظمة لتشمل هذه المسائل، يجعل الأفضل عدو الخير من وجهة نظرهم، منذ الآن يبدو صعباً بما فيه الكفايـــة، جعل بلد مثل الصين ينضم إلى اتفاق حول قواعد التجارة، دون أن تكون هناك حاجة لأن نضيف إليه معايير تتعلق بالعمل والبيئة – هذا لا يعني أن إضافة هـــذه المعايير لن يكون مقبولاً من الصين ويصعب أكثر قبولها بالاتفاق حول قاعدة الـــتجارة ـ هـــذه المـــسائل ـ المعاييـــر المتعلقة بالعمل والبيئة – تهدد بأن تغطي مجموع نظام التبادل الدولي. هذا ربما يتمناه اليسار.

آخـــذاً فـــي الاعتبار مهزلة " الكارنفال ضد الرأسمالية "، فإن التفكير يصير ممكـــناً بـــأن معارضي المنظمة العالمية لا يريدون تقليص مترتبات العولمة، وإنما إجبارها على التراجع، بهدف الرجوع إلى نظام حماية الأسواق الوطنية .

العـــولمة لـــن تتراجع، لأن الذي يدفعها هو تقدم التقنية المعلوماتية والذي لا يمكن مقاومته. الأمم التي ترفضها محكوم عليها بأن تكون متخلفة.

لـــيس هذا صدفة أن أقوى معارضي معايير العمل والبيئة هي البلدان الفقيرة[2]، لكـــن العولمة، من ناحية أخرى تمارس ضغطاً نحو التغيرات الاقتصادية. لكن من المعقـــول التفكير في وجوب إقامة روابط بين تحرير التبادل وبين القواعد التي من حقّ الحكومات، أن تطلبها من أجل مواطنيها.

فـــي نهاية المطاف، المنظمة العالمية للتجارة يمكن أن تستخدم ليس فقط في

الـــدفاع عن الحرية الاقتصادية، وإنما أيضاً عن حرية الإنسان بشكل عام، الصين وبلـــدان أخـــرى مـــتهمة جـــدياً بأنها تمارس شكلاً من العبودية، ليس هناك تبرير أخلاقي أو اقتصادي يجعل العمال الأحرار في منافسة مع العبيد[3].

مـــن أجـــل أن تتطور المنظمة العالمية في هذا الاتجاه، هناك شرطان يجب توفـــرهما : أنصار التبادل الحر يجب أن يفهموا كل الأسئلة الأخرى المهمة أهمية الفعالـــية الاقتصادية، وأن على الشركات أن تخفف من صدمة العولمة. والجادون من اليسار، من جانبهم يجب عليهم استبعاد الغوغاء المدعوين في سائل.

العـــولمة هـــي مـــسألة أهم من أن تكون فرصة إظهار الحنين إلى الماضي الاجتماعي.

هـــامـــش :

تـعلـيـقـــات :

(1) إذا سلمنا بهذا المنطق فإن فرص العمل المؤهل في بلدان العالم الثالث، هي على حساب فرص العمل غير المؤهل في البلدان الصناعية، هذا من ناحية يؤجج الحقد بدلاً من العولمة، كما يظهر العولمة في صالح قطاع من سكان العالم الثالث. وإذا أخذنا في الاعتبار أن فرص التأهيل في العالم الثالث تكون محدودة جداً. ثم أن التقنية لم تعد تحتاج لكثرة عمال ولو مؤهلين.. لكن الكاتب يصمت عن هذه المسألة، كما يتجاهل مصير العمل غير المؤهلين في البلدان الصناعية وفي العالم الثالث.

(2) الكاتب يتجاهل لماذا تعارض البلدان الفقيرة معايير العمل والبيئة، ببساطة، في وضع تنافسي، كالذي تفرضه العولمة، لا تملك هذه البلدان أية ميزات ـ خاصة تقنية ـ غير الأجور الرخيصة، والعمل بحد أدنى من الحقوق، والتساهل في موضوع البيئة. العولمة إذن وراء استغلال العمال وإهدار حقوقهم وتدمير البيئة.

(3) إذا افترضنا أن عمال بعض البلدان في وضع عبودية تفرضه المنافسة العالمية، وإذا افترضنا أن الدولة في هذه البلدان رفعت يدها عن العمال، وطبقت الخوصصة، هل سيتحرر العمال أم يستبدلون سيداً بأسوأ.. ؟ في شروط العولمة العبودية المزعومة بديلها الموت جوعاً.

* فرانسيس فوكو ياما أستاذ العلوم السياسية، جامعة جورج ماذون. الولايات المتحدة.

* عن اللوموند : 8 / 12 / 1999.

2 – ليستر تورو : العولمة كأمر واقع

س : بعد انهيار الشيوعية تواجه الرأسمالية تحديًا جديدًا : إنها لم يعد لها أعداء. أليس هناك صراع بين أنماط مختلفة من الراسمالية الأنجلو ساكسونية، الألمانية، الآسيوية ؟

جـ : رأسمالية عالمية تتجه اليوم إلى فرض نفسها على العالم، بالتأكيد هناك رأسماليات مختلفة. في آسيا تنظم الرأسمالية نفسها حول شركات كبرى عائلية، وليس هذا هو الحال في الولايات المتحدة، حيث الشركات تبحث أولاً عن إرضاء المساهمين، في أماكن أخرى تهتم أكثر بمصالح شركائها، كل بلد يحتفظ هكذا ببعض الأصالة المرتبطة بتاريخه وثقافته.

لكن الشركات، في كل هذه البلدان، هي في حالة سباق، إنها مرغمة على الكفاح من أجل البقاء، هناك أمور كثيرة يتوجب عليها التخلي عنها، إلا التخلي عن وجودها، هكذا المنافسة تساهم في تقارب هذه الرأسماليات المختلفة من بعضها البعض، وتدريجياً تصير ذات هوية واحدة.

الرأسماليات الوطنيات يمكن أن تختلف وتتنوع، لكن الرأسمالية المعولمة تحد من اختلافها وتنوعها .

س : آخذاً في الاعتبار قوة الولايات المتحدة، أليست العولمة مجرد أمركة العالم؟

جـ : لا.. خلال الخمس سنوات الأخيرة يمكن أن نرى استعادة الولايات المتحدة لهيمنتها، لكن يجب النظر إلى التطور على مدى بعيد.

منذ خمسين سنة كانت هيمنة الولايات المتحدة أقوى، في عام 1995 يمثل الإنتاج الصناعي الأمريكي 75 ٪ من الإنتاج العالمي، في بداية

الستينيات هبط إلى 50 ٪ فقط، واليوم لا تساهم الولايات المتحدة إلا بنسبة 25 ٪ من الإنتاج الصناعي العالمي. في عام 1944 ف وضع الأمريكان وحدهم، وبدون حاجة إلى مفاوضات، اتفاقية بريتون وودز، والتي حددت النظام النقدي الدولي، اليوم الأمور تغيرت كثيراً، حتى لو أن الاقتصاد الأمريكي لا يزال الأول في العالم، فإن الولايات المتحدة لا تستطيع فرض قواعد اللعبة كما كانت تفعل فيما سبق. هناك لاعبون جدد ولاعبون آخرون : ألمانيا.. اليابان .. فرنسا، وجنوب شرق آسيا.

أما مزاعم أن الرأسمالية الأمريكية تفرض نفسها على الجميع، فإني لا أعتقد هذا صحيحاً [1]، كل بلد من هذه البلدان يلعب اللعبة على طريقته، ليست الثقافة الأمريكية التي تفرضها، وإنما ثقافة معولمة، هذه وإن كانت تستمد بعض عناصرها من الرأسمالية الأمريكية، لكنها لن تكون شبيهة لها، هذه الثقافة المعولمة ستفرضها نفسها في لغة إنجليزية، لكن الأمريكان أنفسهم ينظرون إليها كشيء جديد وغريب. العولمة لها أيضاً آثار سلبية جداً على الاقتصاد الأمريكي.

س : نظراً لسيطرتها في مجال التقنيات الجديدة، ونفوذها في مجال الاستهلاك، يبدو أن أمريكا تحقق، مع ذلك فوائد أكبر في هذه المعطية الجديدة ؟ !

جـ ـ كل فترات التغيير تكون في صالح الرأسمالية الأمريكية، ثقافتها كما تنظيمها يسهلان لها تبني هذه المتغيرات[2]، في الولايات المتحدة من السهل جداً غلق مصنع، وإيقاف نشاط، وفتح مصنع آخر وإطلاق نشاط آخر، هذه ميزة كبرى في القطاعات المتقدمة مثل المعلوماتية والاتصالات اللاسلكية. الشركات الأمريكية، في هذه القطاعات رائدة

بـــدون شـــك، لكن هناك قطاعات أكثر تقليدية، حيث الولايات المتحدة ليست من بين الأفضل.

س : أمريكا مع ذلك تفرض على العالم معاييرها التقنية (ميكروسوفت .. انتل..) وثقافتها " ديزي وكولا " ؟

جـ : لا.. هذه ليست أمريكا، إنها السوق[3]. حقيقة أن الثقافة صارت سلعة تجارية. في الواقع الرأي العام في الولايات المتحدة قلق من أن السينما والتلفزيون يدمران الروابط والقيم الأسرية التقليدية. في نهاية المطاف نحن نجد في الولايات المتحدة نفس المخاوف التي نجدها في فرنسا أو غيـــرها، ونفـــس القلق [4]، البعض يذهب به القلق حتى التساؤل حول التعايش الصعب بين الديمقراطية والرأسمالية. أن تأتي هذه الثقافة من هوليود ذلك لا يغير شيئاً.

س : الرأسمالية المعولمة .. هل هي عامل لا مساواة وإقصاء ؟

جـ : هذا واضح. .. يجب مع ذلك ملاحظة أن هناك ظاهرة مساواة، الأمر بـــسيط، إذا كان أحد الأمريكان، بدون تأهيل، مثل أحد الصينيين، فإنه يجب أن يحصل على أجر مساوي للصيني، هذا قانون السوق المعولم. مـــن الطبيعـــي عـــندئذ أن أجور الأشخاص الأقل تأهيلاً في الولايات المـــتحدة تـــنخفض، وأن أجور الأشخاص المؤهلين في الصين ترتفع. هكـــذا هناك تقليص لا مساواة على مستوى العالم، الهوة بين الولايات المتحدة والصين تتقلص، هذه الهوة ليست ما يثير الاهتمام عندنا، لكنها حقـــيقة. بالنسبة لقسم من العالم الثالث، هذه الرأسمالية المعولمة تكون أفضل العوالم [5].

فـــي العـــالم الأول، الـــبلدان الغنية، نشاهد في نفس الوقت نشوء مجتمع

يقترب من العالم الثالث، في الولايات المتحدة اللا مساواة تزداد حدة، الدراسات التـــي ظهرت أخيراً، والتي تشير إلى تباطؤ هذه الحركة لا تسمح بالاعتراض على واقع عمق هذا التطور. العولمة وإن كانت إيجابية لبعض الأمريكان، لكنها سلبية بالنسبة للبعض الآخر.

س : الرأسمالية المعولمة : هل تقود إلى موت الدولة الوطنية ؟

جـ : إنها تفرض عليها ضغوطاً قوية. الفترة من 1945 ـ 1990 في هذا الخـــصوص كانت استثنائية [6]. إنها فترة تجميد الحدود بين الدول، هذا كان نتاج اتفاق بين القوتين العظمتين، الولايات المتحدة والاتحاد الـــسوفيتي. مع نهاية الحرب الباردة، جرت العودة إلى الوضع الذي ســـاد خـــلال الأساس من التاريخ البشري، والذي يعني مرونة كبيرة بالنـــسبة للحـــدود، هذه تتغير بشكل متواصل منذ 1990 نشأت سبع بلـــدان جديدة على أنقاض الاتحاد اليوغسلافي ـ سابقاً ـ اثنان على أنقـــاض تـــشيكوسلوفاكيا الـــسابقة، فـــي كل مكان من أوروبا ترتفع الأصـــوات المطالـــبة بالاستقلال الذاتي للأقاليم، وتزداد إلحاحاً. في إفـــريقيا أيضاً الحدود تتحرك، أما في الولايات المتحدة فإن " الميثاق الأمريكـــي " الذي قدمه جنقريش يقترح تفتيت الاتحاد الأمريكي إلى خمسين بلداً مختلفاً.

س : والدولة ؟ !

جـ : فـــضاء تدخلها سوف يتقلص أيضاً، بدون وسائل، كما أن هناك أشياء لـــم يعـــد بإمكانهـــا القيام بها، مثل الرقابة على الرأسمال، لكن هناك مجـــالات تحـــتفظ فيها الدولة، ولوقت، طويل، بدور مهم، مثل الأمن التعلـــيم، مـــثلاً : وزارة الدفاع ستظل مهمة الدولة الفيدرالية لوقت طويل[7].

س : إنك تتحدث عن المرونة هشاشة معممة للأجور، هل هي حتمية ؟

جـ : إنك لا تستطيع الاحتفاظ بعمل مستقر في فترة، حيث لا يوجد استقرار تقني يجب أن نشجع حركية كل واحد، قدرته على تغيير عمله أو مهنته أو قطاعه أو مجاله، فرص عمل تختفي لكن فرص عمل أخرى تولد، إننا نرى هذا في الولايات المتحدة، يجب إذن تنظيم هذه التحولات [8].

تعليقات

(1) هذا الرأي صحيح فيما يتعلق بالبلدان التي ذكرها، وقد برهن مؤتمر سائل على ذلك، إن فشل قمة المنظمة العالمية للتجارة، يرجع إلى حد كبير، إلى اختلاف المصالح بين الرأسمالية الأمريكية والرأسمالية الأوربية، التي لم تعد تقبل الهيمنة الأمريكية، خاصة بعد انهيار الكتلة الشيوعية.

ولكنه ليس صحيحاً بالنسبة لبقية دول العالم التي لا تملك القدرة التنافسية التي تملكها الرأسمالية الأوربية، والتي في مواجهتها يمكن أن تتفق الرأسمالية الأمريكية والأوربية.

(2) من المعروف أن الولايات المتحدة بلد بدون تقاليد وبدون عراقة ولا تراث، لا تجمع سكانه إلا المصالح المادية، مما يسهل – ربما – قبول كل شيء.

(3) يقول لنا الكتاب إن شيوع نمط الحياة الثقافية الأمريكية يرجع إلى السوق المعولم. الولايات المتحدة إذن ليست مسؤولة عن هذا. لكن لماذا يعكس السوق المعولم الثقافة ونمط الحياة الأمريكية؛ أين الثقافات وأنماط الحياة الأخرى ؟

الجواب سيكون بكل بساطة : لا مكان لها لأنه ليس عليها طلب. نفس اللعبة الرأسمالية، تحول الثقافة إلى سلعة، تخلق سلعة وتخلق عليها طلباً، بفضل التقدم التقني (الدعاية .. المعلوماتية، السينما، التلفزيون ...) ثم تدعي أنها تستجيب لطلب السوق الذي هو نفسه صناعة رأسمالية. من الواضح عندئذ أن السوق المعولم ليس إلا الستار الذي يخفي الرأسمالية الأمريكية.

(4) إن قلق ومخاوف المواطن الأمريكي على ثقافته وتقاليده الأسرية يعني أن الرأسمالية الأمريكية لا تعكس شاغل ولا اهتمامات الشعب الأمريكي. الشعب الأمريكي هكذا هو كالشعوب الأخرى ضحية الرأسمالية الأمريكية.

(5) هذا القسم، من العالم الثالث، الذي تكون بالنسبة له العولمة أفضل العوامل

يلتحق بأثرياء العالم الغني، بينما فقراء العالم الغني يجدون أنفسهم في هوية مع فقراء العالم الثالث، أو القسم الذي العولمة ليست بالنسبة له أفضل العوالم. الانتماء الوطني.. الرباط الاجتماعي يحل محله انتماء عالمي – معولم – أساسه الثروة بالنسبة للمحظوظين – القلة – والفقر بالنسبة للمعدمين الكثرة.

(6) يعني أن هذه الفترة من 1945 – 1990، مثلت قوة وازدهار الدول الوطنية، وهو يريد القول : دولة العناية. لكنها في نظره فترة استثنائية لن تستمر، الدولة الوطنية فقدت جدواها بالنسبة للرأسمالية في مرحلتها المالية : العولمة، حدودها، تشريعاتها، وخاصة مؤسساتها الديمقراطية صارت عقبة يجب إزالتها كما أزيلت حدود وتقاليد الإقطاع.

(7) العولمة يمكن أن تحتفظ لوقت طويل بالدولة الوطنية، لكن في شروط تجعل هذه غير ذات تأثير على مسار العولمة، لهذا ينزع منها التشريع فيما يتعلق بالنشاط الاقتصادي، وتدفق الرأسمال والسلع، أما المؤسسات الديمقراطية المجسدة فرضاً للإرادة الوطنية، فلن تكون أكثر من هايـــد بارك. لقرارات سياسية تتخذ في مستوى لا تطاله المؤسسات الديمقراطية الوطنية.

(8) هشاشة العمل والمرونة :

أ – إن الفصل من العمل لا يخضع لأي تشريعات، بمعنى إلغاء التشريعات المنظمة للاستغناء عن العمالة.

ب – عدم الاستقرار في العمل، والتغيير المستمر، ولهذا إن أسوأ نوع من العمل مثل العمل المؤقت، العمل في جزء من الوقت وهذا يعني إلغاء أي ضمان لعمل مستقر.

جـ – حرية مطلقة لحركة الأجور ارتفاعاً وانخفاضاً، بدون أي معايير ولا ضوابط، حسب مصلحة الرأسمال فقط.

العولمة تصدر حكماً بالإعدام على كل مكتسبات العمال التي حققوها عبر نضالهم، ومع ذلك تطالب البلدان الغنية بلدان العالم الثالث باحترام الحد الأدنى من حقوق العمال والمعايير الاجتماعية ؟ !

(9) هذا التفاؤل لا يشاطره فيه كثيرون، مزودون بإحصائيات دقيقة، ونتائج دراسات ميدانية، برهنوا على أن فرص العمل التي تختفي لا يمكن تعويضها. وهذا هو سبب ظاهرة البطالة الدائمة التي تشهدها المجتمعات الغربية. إن فرص العمل التي تخلق هي أقل بكثير من فرص العمل التي يقضي عليها، مما يعني استحالة تعويض فرص العمل الضائعة، وعدم إمكانية خلق فرص جديدة لاستيعاب الجدد الذين يدخلون سوق العمل.

عندئذ ليس ببعيد أن يحال 80 ٪ من القوة العاملة في العالم إلى البطالة، مقابل 20 ٪ فقط يتمتعون بفرص العمل.

الاقتصادي ليستر تورو يغض النظر عن مترتبات التقدم العلمي الذي تستحوذ عليه الرأسمالية.

تاريخياً : عندما دخلت التقنية مجال الزراعة، وقذفت بأعداد هائلة خارج العمل الزراعي، وجد هؤلاء فرص عمل في الصناعة الناشئة آنذاك، والتي تعتمد على القوة البشرية أكثر من اعتمادها على الآلية. دخول التقنية الآلية إلى الصناعة كرر نفس الظاهرة: القذف بأعداد هائلة خارج العمل الصناعي.

لكن ـ نسبيا ـ وجد هؤلاء فرص عمل في الخدمات التي ازدهرت، وفي القطاع العام ـ دولة العناية ـ اليوم التقنية الآلية تزحف على الخدمات وعلى القطاع العام ـ أو ما يبقى منه بعد الخوصصة ـ العولمة عندما تعمم التقنية فإنها تعمم البطالة.

تنظيم هذه التحولات التي يشهدها عصرنا ليس العولمة الرأسمالية، كما يلمح ليستر تورو، وإنما إعادة النظر في نظام العمل الأجير، وبما يجعل فوائد التقنية في صالح الإنسان وليس في صالح الرأسمال.

الفصل الثاني

خصوم العولمة

---

1 - دافيد ابتر :

عنف العولمة

2 - شارل باسكوا :

العولمة ليست قدرًا

3 - وليام إيتبول . بول ماري كوتو :

السيادة ضد العولمة

4 - الأمريكان ضد العولمة

1 - دافيد ابتر : عنف العولمة

امتدح فوكوياما فضائل العولمة (اللوموند 8 / 12 / 1999)، لكن تفكيره يهمل بعض النتائج الكارثية للظاهرة، والتي في البلدان الأكثر تصنيفاً كما في البلدان المسماة عالمًا ثالثًا، تقوي الفروق بين المستفيدين منها وبين ضحاياها.

من وجهة النظر هذه، المواجهات التي واكبت مؤتمر سانل، ليست نتائج شذوذ و انحراف بعض الجماعات غير المسؤولة حتى لو أن البعض انتهز فرصة ذلك للقيام باستعراضات " مسرح الشارع "، لكنها نتاج تقاليد عريقة من المقاومة ضد النتائج السلبية للتوسع الاقتصادي.

يجب على فوكوياما أن يتذكر، أن مثل هذه المواجهات صاحبت تقريباً كل الإصلاحات الديمقراطية الكبرى، من تأسيس النقابات، والحصول على الحقوق المدنية، وتوسيع حق الانتخاب إلى المساواة أمام القانون.

بهذا المعنى المظاهرات لصالح المساواة بين الأمم هي ضرورة من أجل توسيع الاستفادة من الخيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

في الحقيقة يحتاج الأمر إلى جرأة كبيرة - وربما ساذجة - لكي نصدق أنه بدون هذه المواجهات الاحتجاجية، تنتهي السلطوية بأن تغيب، وحقوق الإنسان سوف تحترم، وإن اهتماماً كافيًا سوف يوجه لسياسة في صالح المرأة والبيئة.

المشكلة هي أنه مع العولمة هناك منطق آخر يعمل ليس أبداً متفقاً مع ما يقدمه لنا فوكوياما، بالنسبة لفوكوياما، العولمة قادت إلى توافق تدريجي للإحساسات الأخلاقية، وأنها سوف تتيح، عاجلاً أم آجلاً، ملأ الفراغ، وردم هوة الاختلافات في العدالة والحقوق، إن ما يجعل هذا التوافق ممكناً هو وعود وفي نفس الوقت الأمل في نمو بلا حدود وبلا نهاية. الرأسمالية ربما كانت النظام، وإلى هذا اليوم، النظام الوحيد الذي أتاح مثل هذا النمو. لكن الديمقراطية، باعتبارها نظامًا سياسيًا، لم تواجه حقيقة أبداً، ولم تعترف بطبيعة مسؤولياتها نحو أولئك الذين آليات النمو تعاقبهم أكثر.

لقد افترض البعض أن عدالة توزيعية سوف تتحقق بواسطة عمليات سياسية اعتـــيادية. وأن الأقل حظاً يستطيعون، بفضل جهودهم الحصول على مكاسب دون أن يتكبد الأكثر حظاً خسارة.

هذه الفكرة تكشفت خاطئة تماماً، ليس فقط من حيث إن العدالة التوزيعية لم تذهب بعيداً بما فيه الكفاية في بلدان الديمقراطية الليبرالية، وإنما أيضاً من حيث إن البلدان الأكثر ثراء عاقبت البلدان التي في طور النمو. النتيجة : الفرق بين المبادئ والتطبـــيق العملي أخذ أبعادًا عالمية. مظاهرات ساتل ليست إلا الجزء الظاهر من الجزر.

إن الأغبـــياء فقـــط لا يدركـــون الهـــوة التي تتعمق باستمرار بين الأغنياء والفقـــراء، ويعمـــون عن اللا مساواة المترتبة بشكل واضح. بينما من ناحية يزداد الانـــسجام أو التجانس الاقتصادي للعالم، نجد، من ناحية أخرى، أن الانقسامات لا تتوقف وتزداد حدة .

وفق النظرية الليبرالية، الديمقراطية، باعتبارها نظامًا سياسيًا، مهمتها حماية الـــذين يظلمهم النظام – الاقتصادي – في بلدهم على الأقل، توازن غير مستقر يقَـــوم بـــين الـــسوق الـــسياسي والسوق الاقتصادي. هكذا السلطات التي تمارسها الحكـــومة تخفـــف مـــن وطأتها الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، واللا مساواة التي يـــرتبها الـــنمو الاقتصادي تعوض عنه الدول. محرك السوق المزدوج هو حق كل شـــخص فـــي أن يمارس اختياراً حراً، باعتباره مستهلكاً بالنسبة للسلع والخدمات، وباعتـــباره مواطـــناً بالنسبة للسياسات المعمول بها، وفق هذه الفرضية، عاجلاً أم آجلاً، السوق السياسي يقدم تعويضاً لأولئك الذين عاقبهم الاقتصاد.

المـــشكلة هـــنا أن هـــذا النموذج ليس صحيحاً تماماً، بشكل واضح، السوق المـــزدوج، يمكنه مع الزمن تقليص الثروة الاقتصادية بدلاً من دعمها بواسطة لعبة الـــسلطان الـــسياسي. إضافة إلى أن الفرضية الثانية – الثروة تقلص من السلطان الـــسياسي – هـــي الأكثـــر احتمالاً من الأولى، من هنا التركيز اللامعقول للثروة وللأربـــاح الـــذي ظهـــر فـــي كـــل مكان تقريباً. السياسة الديمقراطية المؤسساتية

الاعتـــيادية تعمل، أكثر فأكثر، لصالح الثروات ـ السوق الاقتصادي ـ والذي قاد إلى الانتصار، غير الممكن إنكاره، رأسمالية السوق [1].

رأســمالية السوق ولدت إشكالاً من المشروعات ـ الشركات ـ ذات كثافة رأسمال دائماً أقوى، لكن هذا كان من خلال تصفية قطاعات واسعة كانت تشغلها – ســابقاً ـ صــناعات قائمـــة علـــى اليد العاملة. إنها هكذا تزيد من تأزم المشكل الاجتماعي بدلاً من حله[2].

مـــثل هـــذه العملية، ربما تكون مرتبطة بالنظام الصناعي الحديث أكثر من ارتباطها بالرأسمالية، هكذا الصينيون، باسم الاشتراكية. يتبعون هذا النموذج بشكل كبير، النمو المترتب عنه يكمن ملاحظته بوضوح[3].

مـــع ذلـــك، إذا لـــم تـــوجد مواجهات واحتجاجات اجتماعية، فإن الانقسام الاجتماعـــي يصير أمراً واقعاً. ونظراً لعدم إمكانية تمرد ثوري، فإن هناك أشكالاً أخرى من العنف تحل محله. لقد أخطأ ماركس فيما يتعلق بالتفاصيل، لكنه استطاع ـ على الأقل ـ إدراك بعض القوى الديناميكية.

لكـــي نخلـــص يمكنـــنا القول : إن النمو يتوقف على زيادة الإنتاجية، زيادة الإنتاجية تتوقف على التجديدات التقنية في تصورها وفي تطبيقاتها، هذه التطبيقات تأخذ شكل صناعة ذات كثافة عالية في الرأسمال، وهذه تكون على حساب الصناعة ذات الكـــثافة فـــي الـــيد العاملة، والذي يترجم بالإحالة إلى البطالة في القطاع ذي الكثافة في اليد العاملة، خاصة بين العمال غير المؤهلين، البطالة طويلة الأمد تؤدي إلى التهميش الاجتماعي [4].

التهمـــيش الاجتماعي يمثل قطاعاً فائضاً عن الحاجة وظيفياً، حيث إمكانيات تحـــسين الوضـــع تكون معدومة أو على الأقل نادرة، هذه الهامشية تجعل المخاطر فردية [5].

المخاطر تقلص من فاعلية برامج المساعدة الموجهة للمهمشين، والتي تعمل من خلال الوسائل المؤسساتية كالمدرسة ودورات التكوين، والتي تتوجه إلى إدامة

الفشل بدلاً من أن تقود إلى النجاح، الأمراض الاجتماعية التي تنتشر تستوعب قدراً، يتزايد باستمرار، من المخصصات العمومية.

هذا الإنفاق ضار بالنسبة للتكاليف العامة للقطاع الاجتماعي، أولئك الذين يبقون في عالم العمل تفرض عليهم ضرائب، من أجل زيادة الإنفاق الاجتماعي. هذا يعني انه من أجل استيعاب هذه التكاليف ـ الاجتماعية ـ دون إرهاق الذين يعملون بدفع المزيد من الضرائب، يجب زيادة الإنتاجية وتطوير التجديدات التقنية، الدائرة تتكرر وعلى مستوى دائماً أوسع. زيادة الإنتاجية وتطوير التجديدات التقنية تقود إلى إحالة المزيد من العمال إلى البطالة مما يرفع من التكاليف الاجتماعية. .. هكذا.. [6].

العولمة والنزعة التجارية سوف يعممان هذه الوضعية، ومنها يعممان الاستعداد للعنف، في نفس الوقت الذي فيه تتفجر حركات الغضب.

هكذا يتراءى شبح رجال ونساء، فائضين عن الحاجة – حاجة السوق – والذين يساهمون في الناتج الاجتماعي أقل مما يستفيدون منه. فيصيرون حملاً ثقيلاً أكثر منهم موضع مساعدة.

أولئك الذين في هذه الوضعية، عندما لا يتوجهون إلى رد العنف الموجه إليهم، أو عندما لا يغرقون ببساطة في السلبية، فإنهم يأخذون مصيرهم بين أيديهم !

العالم الذي يسكنه فوكوياما ليس له من واقع أكثر من صورة جميلة على بطاقة بريد، إنه لا يعكس، بأي حال من الأحوال الوضع الذي يعيشه ملايين الناس، سواء في البلدان الصناعية أو في غيرها.

تعليقات

(1) حجة الليبرالية أن الديمقراطية الليبرالية، والتي تعني حق كل مواطن في المشاركة السياسية، سوف توازن تأثير الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وتعوض المتضررين اقتصادياً عن طريق خدمات ومساعدات الدولة. هكذا تقلص الديمقراطية أضرار الملكية الخاصة.

هذا يفترض أن اللعبة السياسية تجري بعيداً وبشكل مستقل عن الثروة، عن السوق الاقتصادي، وأن الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج لا تأثير لها في اللعبة السياسية. عملياً هذه الفرضية تبينت خادعة. تأثير السوق الاقتصادي دخل اللعبة السياسية. مما جعل السوق الاقتصادي يتحكم في مسار اللعبة السياسية، وهذا يعني أن الليبرالية الديمقراطية، المفترض فيها، الحد من هيمنة السوق الاقتصادي، قادت عملياً وبالعكس إلى دعم هيمنته، ومنحتها الشرعية، انتصار رأسمالية السوق هو إذن هزيمة الديمقراطية الليبرالية، مما يبرر البحث عن تجاوزها.

(2) الشركات الكبرى ذات الكثافة العالية في الرأسمال، تقوم على الاستثمار في التقنية الآلية الطاردة للعمالة البشرية، وفي نفس الوقت تقضي على الصناعات الأخرى القائمة على اليد العاملة. النتيجة تفاقم البطالة الأخرى القائمة على اليد العاملة. النتيجة تفاقم البطالة كلما زاد تركيز كثافة الرأسمال. هكذا من ناحية إنتاج غزير يفوق الخيال، ومن ناحية أخرى بطالة مستديمة وقصور في الطلب. المشكلة الاجتماعية بدلاً من أن تجد حلاً فإنها تتأزم.

(3) هنا إشارة إلى دور التقدم التقني في الصناعة الحديثة، والذي يستلزم تركيز كثافة الرأسمال وبالتالي تقليص الحاجة إلى اليد العاملة. هذه الظاهرة يمكن أن تكون مستقلة عن الرأسمالية، ويمكن أن نشاهدها حتى في نظام اشتراكي، هذا الأمر في حد ذاته لا احتجاج عليه، فهو تحرير الإنسان من مشقة العمل، وربما يسمح، لأول مرة في تاريخ الإنسان، أن يأكل الإنسان خبزه دون أن يكون مغموساً في عرق جبينه.

لكن لكي يتحقق هذا لا مفر من إعادة التفكير في توزيع الثروة على أساس ليس ملكية أدوات الإنتاج. ما لم يحدث هذا فإن التقدم التقني سوف يحرم الإنسان من الخبز، ويقود إلى جوع الناس على مرأى من الخيرات المكدسة.

(4) العاطل عن العمل هو مهمش : خارج سوق العمل ـ بدون عمل ـ وخارج سوق الاستهلاك ـ بدون دخل ـ ولما كان المجتمع الرأسمالي ليس إلا سوقاً ـ

للعمل والاستهلاك – فهو إذن لا يوجد في المجتمع، وإنما خارج المجتمع، على الهامش. هذه هي ظاهرة الإقصاء.

العامل لأنه يقيم من خلال سعره في سوق العمل – الأجرة – ولأن سوق العمل ليس في حاجة إليه، يصير سلعة لا طلب عليها. وبالتالي ينقد الحضور في سوق الاستهلاك أيضاً. هكذا أعداد هائلة من البشر تصير فائضة عن حاجة السوق.. فهل يبعث مالتوس من قبره ؟ !

(5) لأن المهمش يمكن أن ينشغل بوضعه ويحاول البحث عن مخرج فردي، أو يرد بعنف فردي.

(6) الكتاب يريد القول أن المساعدات الاجتماعية ضارة من حيث إنها تقوم على ضرائب يتحملها الذين يعملون، فكأنهم بهذا يعاقبون، ومن حيث إنها تدفع إلى المزيد من كثافة الرأسمال بهدف زيادة الإنتاجية، والذي يقود إلى المزيد من البطالة، وهكذا دائرة مفرغة.

للخروج من هذه الدائرة المفرغة يجب التفكير في أسلوب غير المساعدات الاجتماعية، أسلوب جديد لتوزيع الثروة.

* دافيد ابتر : أستاذ السياسة المقارنة والتنمية الاجتماعية في جامعة يال.

عن اللوموند : 24 / 12 / 1999.

2 - شارل باسكوا : العولمة ليست قدرًا

مرة أخرى التاريخ يكذِّب التنبؤات، أنصار العولمة وأنصار تقليص السيادة الوطنية خسروا. لقد أرادوا حصار الدول، فوجدوا أنفسهم تحت الحصار.

هكذا وجهت ضربة، تحت ضغط الشعوب، لتوتاليتارية وقتنا هذه، والتي تتخفى تحت اسم برئ " العولمة "، بينما الأمر لا يتعلق إلا باستعباد الشعوب، وتدمير اللغات الوطنية، والأمم، قرباناً لمصالح تجارية لمجموعات الشركات المتعددة الوطنيات، وانصياعاً لإرادة الهيمنة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية .

في سائل، الولايات المتحدة، ودعاة الفكر الوحيد [*] تكبدوا أكثر من فشل ذريع، لقد أزاحوا مندهشين وغير مصدقين، زاوية من الستار على عاملي الإضطرابات التي تنتظرنا في القرن القادم : نهاية أديولوجية العولمة ونهاية بناء أوروبا الفيدرالية.

الاضطراب الأول، الضربة الموجهة لسائل أكدت نهاية أديولوجية العولمة، والتي ببساطة كشفت عن مجرياتها أمام شعوب العالم أجمع.

أنصار الفكر الوحيد يزعمون أن العولمة " واقعة " تفرض نفسها على الجميع، واقعة لا يمكن تراجعها لأنها تستجيب لقانون التاريخ، واقعة لا مفر منها لأنها نتاج التقدم العلمي التقني وفي مقدمته الإنترنت.

لكن المظاهرات العارمة في سائل، والتي لا مثيل لها منذ حرب الفيتنام، وأكثر من هذا التصميم القوي، عند كل الوفود، على رفض العجلة الطاحنة المتمثلة في جعل العالم سلعة تجارية، النافية للشعوب، وللثقافات وللمصالح الوطنية، الذي أرغم المنظمين على التخلي عن بدء دورة جديدة من التدمير. أمام تراكم الانسدادات بين الحكومات، وفي معمعة الاضطرابات والغازات المسيلة للدموع، لم يعد لائقاً، ولا ممكنناً الزعم بأن الهدف المطلوب من مؤتمر سائل إقامة نظام عالمي جديد .

البرهان، هكذا قدم ،على أن العولمة ليست ظاهرة نزلت من السماء، وأنها لا هي غير ممكن تفاديها، ولا هي غير ممكن تراجعها، لقد ثبت أنها ليست إلا شكلاً من الأديولوجية الليبرالية المتطرفة، والتي تقوم على فرضية عجز الدول، والتي يراد فرضها على الشعوب باعتبارها أمرًا واقعًا [1].

أما بالنسبة للإنترنت، فإن دوره في نقاشات سائل تبين صفراً، فيما عدا كونه قد ساهم في تعبئة المتظاهرين، أما شبه الحجة التقنية، والتي عليها يتأسس البرهان بأن " العولمة لا يمكن تفاديها" فقد ظهرت هكذا بكل فراغها، وليس لها أي ثقل أو وزن في مواجهة توازنات القوة الاقتصادية والسياسية[2]. وفي مواجهة مصالح الشعوب والأمم [3].

لم يحتج الأمر إلا إلى بضعة دقائق، لكي نلاحظ أن المفوض الأوربي، مع أنه فرنسي الجنسية، قد قرر التحدث بالإنجليزية، أعني لغة السيد، دهشة الشعوب الفرانكوفونية كانت عظيمة، بقدر ما أن اللغة الفرنسية هي إحدى لغات ثلاث معتمدة للعمل في المنظمة العالمية للتجارة. بالطبع قادتنا لم يحتجوا [4].

لم يحتج الأمر إلا إلى بضعة أيام لكي نلاحظ تصدع الجبهة التي كونها الاتحاد الأوربي، والتي قبيل افتتاح النقاش كان يزعم أنها قوية، عدة بلدان عضوة في الاتحاد الأوربي وافقت على تكذيب المفوضية الأوربية.

الشيء الوحيد الذي أتاح للاتحاد الأوربي، تفادي التمزق العلني أكثر، كان، من حسن حظ الاتحاد، تحديد نهاية لأعمال مؤتمر سائل في 3 ديسمبر، هذا التاريخ المحدد سلفاً، أتاح وضع نهاية للنزاعات العامة التي بدأت تتفاقم .

إذن ليست فقط الولايات المتحدة، التي عرفت هكذا أول فيتنام تجاري، بل أيضاً بناء أوروبا الفيدرالية قدم الدليل على عدم تجانسه وعلى المخاطر التي يمثلها بالنسبة لمصالحنا الحيوية[5].

هاتان الإهانتان ما كانا يثيران اهتمامي، بدون شك، لو لم تظهر فرنسا، في نظر العالم، من سوء الحظ، ومرة أخرى، كما أنها ليست في مستوى تاريخها

ورسالتها. إن بلادنا تفتقر وبشكل يعمي الأبصار، لرئيس دولة أو حكومة، والذي كان عليه تحذير الولايات المتحدة، ومجموع بلدان العالم، من الكارثة التي تكمن في هذا الهجوم الإمبريالي المدعو " عولمة "، كما فصل هذا الجنرال ديغول، في خطابه الشهير في بنوم بنه عام 1966 والذي حذر فيه الولايات المتحدة من مغبة تورطها في فيتنام.

شخصياً، منذ 28 / 10 / 1999، طلبت علناً، وعبر الصحف من رئيس الجمهورية، ومن رئيس الوزراء، أن يأخذا المبادرة بإيقاف هذا العبث، وحين مناقشة الجمعية الوطنية للتفويضات المطلوب منحها لمفوضة بروكسيل، نواب التجمع من أجل فرنسا R. P. F فقط تقدموا بتعديلات، طالبة من فرنسا الاقتراح على أعضاء المنظمة العالمية للتجارة، تأجيل المفاوضات، في انتظار، وهذا ما يقتضيه الحس السليم، أن كل الإجراءات المتبناة في الدورة السابقة تكون قد وضعت موضع التطبيق، وأن يتم إعداد كشف كامل لأهداف ونتائج هذه الإجراءات.

لأننا قلنا هذا، لأننا أعلنا الحقيقة للشعب الفرنسي، سخر البعض منا، وسفهونا بدون توقف. لقد اتهمنا بأننا " وطنيين حساسين "، وأننا أنصار حماية، ودعاة انغلاق فرنسا على نفسها. لقد شبهونا ببيتان [6] كما فعل وزير الاقتصاد – الفرنسي – والذي فر بعد يومين من سانل، ربما، لكي لا يتحمل مسؤولية الفشل الذي رآه قادماً.

كل هذا الحقد علينا ليس له أساس إلا الأكاذيب ورفض الاستماع إلينا.

لم نزعم في أي لحظة وضع موضع اتهام إنجازات كل دورات القات GATT[7] التي سبقت دورة مراكش، في أي لحظة لم يخطر ببالنا اقتراح إلغاء آلاف الاتفاقيات الثنائية أو المتعددة الأطراف، والتي تربط بلدنا ببقية بلدان العالم.

على كل حال، رفض دورة التفكيك في سانل، وهو الإجراء الذي طالبت حكوماتنا – عبثاً – أن تقترح، يبرهن، أمام الجميع، أن السماء لم تسقط على

رؤوسنا. ليس هناك في الأفق أي انغلاق على الذات، فرنسا ليست مهددة بالتحول إلى كوريا الشمالية[8] استيرادنا وتصديرنا، فيما يمثل ربع الناتج المحلي الخام PIB سوف يستمران، وستظل، فرنسا إحدى بلدان العالم الأكثر انفتاحاً على التبادلات الدولية[9].

أنا أثق في الفرنسيين، وفي ذكائهم، متأكد أنهم لا يجهلون ما حدث، أقل تعباً، مما يزعم البعض، من السياسة يراقبون تطور الأحداث، ويحكمون بأنفسهم على ما يقوله لهم مختلف مسؤولي السياسة الوطنيين.

لاشك عندي في هذا، الوضع السياسي في بلادنا ينضج قاعدياً ـ تحتياً ـ وهذا ما سوف يمثل أحد أكبر التغيرات في القرن المقبل[10].

تعليقات

(1) الليبرالية، في الأساس، تقوم على أن واجبات الدولة يجب أن تكون في حدها الأدنى، وأن سيادة دولة الحد الأدنى هذه لا تنسحب على المجال الاقتصادي، إنها هكذا تؤسس دولة عاجزة، ثم تأخذ عجز الدولة هذا حجة لتبرير وتمرير العولمة.

(2) فشل دورة سياتل للمنظمة العالمية للتجارة، كشف بوضوح عن تناقض المصالح الاقتصادية والسياسية، بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي، خاصة في موضوع تحرير السلع الزراعية، والملف الثقافي، والذي دحض حجة أن العولمة نتاج تقدم تقني.

(3) الشعوب في الغرب نهضت ضد العولمة، ورمزها اجتماع المنظمة العالمية للتجارة في سياتل، ومنتدى دافوس، عندما شعرت أن مصالحها وثقافاتها وسيادتها مهددة. العولمة لم تعد ما كانت في اتجاه واحد.

(4) يريد الكاتب بهذا أن يشير إلى مصير اللغات الوطنية في حالة سيادة العولمة.

(5) بلدان الاتحاد الأوربي نفسها أظهرت عدم اتفاقها وعدم وحدة موقفها، المصالح الوطنية، هكذا عادت للظهور بقوة في مؤتمر سائل.

(6) بيتان، جنرال فرنسي، وقع استسلام فرنسا أمام الغزو الألماني في الحرب الثانية، وترأس حكومة فيشي المتعاونة مع الاحتلال الألماني، يعتبره الفرنسيون رمز التخاذل والخيانة.

الوطنية : مفهوم لهم معنى في الثقافة الغربية، معنى يختلف عنه في الثقافة العربية، باختصار : في الثقافة الغربية يحمل سمات العدوانية والتعصب والانغلاق.

الحماية : مقصود بها الحماية الجمركية، وهي سياسة اقتصادية تستخدم الرسوم الجمركية، وغيرها، لحماية السوق الوطني والصناعة الوطنية، هذه السياسة لازالت تمارس، في صور مختلفة، حتى في أشد البلدان حماساً لتحرير التبادل.

(7) القات GATT وهي المنظمة التي حلت محلها المنظمة العالمية للتجارة.

(8) يريد بهذا أن يشير إلى ما يزعم عزلة كوريا الشمالية وانغلاقها على ذاتها.

(9) بعض المتحمسين من السياسيين وغيرهم، بالغوا كثيراً في أهمية اجتماع المنظمة العالمية للتجارة في سائل، وأن بعدها لن يكون ما كان قبلها، الكاتب يريد القول أن هذه الأهمية مبالغ فيها كثيراً، وبلدان العالم لم تخسر شيئاً بفشل المؤتمر.

(10) هذا يعني أن الكاتب يضع ثقته في الشعب أكثر مما يضعها في المؤسسات السياسية، من أجل مقاومة العولمة، والحفاظ على الثقافة والسيادة والمصالح الوطنية.

الكاتب مناهض للشكل الاندماجي للوحدة اوربية، الحزب الذي يترأسه يبرهن على هذا الموقف " التجمع من أجل فرنسا ".

* شارل باسكوا : وزير سابق، نائب في البرلمان الأوروبي ورئيس التجمع من أجل فرنسا .

* الفكر الوحيد La Pensée unique الذي يرى الاقتصاد والمصالح الاقتصادية هي المحددة لكل النشاط الإنساني.

3 – وليام إيتبول . بول ماري كوتو : السيادة ضد العولمة

العولمة تطرح موضوع السيادة الوطنية للنقاش، بالنسبة لأنصار العولمة السيادة الوطنية عفا عليها الزمن، إنها مرحلة تاريخية يجري تجاوزها نحو عالم يتجاوز الوطنيات.

لكن هؤلاء لا يقترحون بديلاً عن السيادة الوطنية، العالم، عندئذ يديره قانون السوق، إنها إذن مرحلة بربرية العالم [1].

قلق خصوم العولمة مشروع، العالم أكبر من أن يكون إطاراً لديمقراطية تجسد سيادة عالمية [2]. عندئذ اختفاء السيادات الوطنية سوف يفقد الشعوب أداة تجسيد إرادتها، ويجعلها فريسة قوى السوق المعلوم.

أنصار السيادة، من خصوم العولمة، يرون في السيادة السد الوحيد القادر على كبح جماح العولمة أو بربرية العالم.

حجتهم قوية : تاريخياً دعوات تجاوز الوطنيات تمخضت عن شموليات ـ توتاليتاريات ـ سحقت الإنسان : الماركسية الفاشية واليوم العولمة التجارية.

إن الدولة الوطنية هي الإطار الوحيد الممكن لديمقراطية حقيقية تجسد الإرادة العامة إذا ما تفكك هذا الإطار، بفعل العولمة، فإن ذلك نهاية الديمقراطية.

ربما هذا أحد دوافع العولمة، الخوف من الديمقراطية يدفع الرأسمال إلى تجاوز الوطنيات نحو عالم تصير فيه الديمقراطية مستحيلة، وتصير الكلمة للرأسمال.

هكذا خصوم العولمة يشهرون في وجهها مبدأ السيادة.

الدولة، الجمهورية، الديمقراطية، صارت كلمات فارغة، بدون أي وظيفة غير كونها تعويذة، " عندما تفتقد الشيء، قال مونتيرلان، نضع له كلمة ". في الواقع بلدنا ـ فرنسا ـ لم تعد لها سياسة، وليس لديها حتى وسائل أن تكون لها

سياسة، واقعة في شبكة قانونية، حيث تركت نفسها تتورط في بروكسل، فيما يتعلق بالاختيارات الكبرى، مثل مسألة الميزانية، وفيما يتعلق بما هو أساسي في تشريعاتها، أما سياستها الخارجية ودفاعها فقد تركتها للولايات المتحدة، كما تركت البقية لقانون السوق.

هكذا نحن أرغمنا، بدون رد فعل، على تقبل أن العدالة الأوربية تديننا بممارسة التعذيب، وبيشني ـ شركة ـ تسقط في مدار أمريكا الشمالية، وأن قانون السوق يقرر مصير مصرفين من أهم مصارفنا، وأن بعض أفضل إنتاجنا يقع تحت رحمة مزاج الولايات المتحدة، وأن زراعتنا وغذاءنا يكونان رهينة قوة تفضل قواعد التجارة على قواعد الصحة العامة، في انتظار أن الصحة العامة تصير تجارة. هكذا الممثل الخاص للرئيس كلينتون، في مؤتمر سائل، مؤتمر المنظمة العالمية للتجارة، أعلن نواياه : " الصحة هي آخر مجال لا زال تحت رقابة الدولة".

واقعياً بعد الزراعة الغذائية، الصحة، السياسة الخارجية، الخدمات العمومية، من النقل إلى الاتصالات المرئية، التعليم، الثقافة، وفوق كل هذا الشؤون الخارجية، التي تخص مجموع علاقاتنا بالعالم، كل فعل جماعي يصير ممنوعاً علينا، مصادراً منا، هكــذا " الشبكة الهائلة لتي لا تسمح بمرور أي شيء "، توتاليتارية منتصرة على كل الكرة الأرضية، تفرض معاينها الخاصة على الكلمات الأكثر أهمية لك المبادرة.. المنافسة.. الحرية.. حقوق الإنسان، أو بدرجة لم يحلم الكرملين أبداً بتحقيقها.

السيادة ليست إلا الصياغة المعاصرة لثورات الشعوب، الشعوب التي لم تعد تملك نفسها، والتي تعي هذا شيئاً فشيئاً ولا تقبله.

لقد اعتقد البعض أن أوروبا سوف توفر أطر ووسائل هذا الرفض، لكن العولمة كانت أسرع منها، مضافاً إلى ذلك خلافات الدول الأعضاء، والتي شلت حركتها فيما هو أساسي، يمكننا التحقق قريباً أن العديد منها، وليس أقل من ذلك. لم ينوِ أبداً معارضة منطق العولمة. أرض أوروبا لم تعد إلا أداة العولمة وليس السد الذي كانت تنوي مواجهتها به، أرض أوروبا لم تعد تفعل شيئاً غير نزع

سلاح الدول، ولا تقدم بديلاً عن الإرادة الوطنية، إنها مهوسة فقط بهذه الأديولوجيا، أديولوجيا تجاوز الوطنيات، التي تظهر في هستيريات عصرنا، العولمة التجارية مثل الأممية الحمراء والبنية ـ الفاشية ـ والتي كانت أساساً، نحن ننسى هذا احياناً أديولوجيات متجاوزة للوطنيات.

إذا كانت هناك فكرة، فكرة واحدة فقط، والتي عبرت عصرنا من أقصاه إلى أقصاه، ووصلت اليوم إلى منتهاها، فهي فكرة دريو لاروشيل، التي أطلقها عام 1922، كصرخة انتصار في كتابه " مقاس فرنسا " : " زمن الوطنيات انتهى "، هذه الفكرة ظلت قائمة، متعددة الأشكال، جمعت في يتوبيا مشتركة الأديولوجيات الكبرى الثلاث في عصرنا : الشيوعية، الفاشية والعولمة التجارية.

في عام 1910، السير نورمان انجل ،أعلن أن وسائل الاتصال العصرية تجعل الحدود لاغية، وعفا عليها الزمن، وان القانون الدولي سوف ينظم حياة الناس على أرض منذئذ موحدة، وأن السيادات سوف تسقط من تلقاء نفسها، وهو لهذا يتوقع نهاية الحروب.

مثل هذه الأديولوجيا المعولمة، لا تصنع إلا الالتحاق، على الأقل في هذه النقطة، بالأممية الحمراء ـ الشيوعية ـ في تنديدها المشترك بالأمم ـ الوطنيات ـ المدعوة مخلفات ماضي بالنسبة للبعض، وبرجوازية بالنسبة للبعض الآخر[3].

بعد ذلك بقليل، الإنسان الجديد، الذي يتحمس له المتنبئ الإيطالي، يقترح على نفسه التخلي على تقاليد العالم القديم، بداية بتقاليد الأمم، والتي، يؤكد الفاشي مارينيتي، أن التقنية في طريقها للقضاء عليها.

نفس الأحلام.. نفس الهذيان.

هل نذكر المنظرين البائسين للتعاون مع المحتل الألماني، الذين تغنوا بكل الأصوات، مستعيدين المنطق الذي عرضه قوبلز عام 1935 : أوروبا يجب أن تتجاوز خلافاتها لتكون كتلة في مواجهة حكم الأغنياء الأمريكان، والغول السوفيتي الذين يتقاسمان العالم " منطق قوبلز هذا نجده في كلمات أخرى : الهجوم على

الوطنيات. وهذا ما كان. مندد بها في مختلف الأشكال، الوطنية هي الكلمة الأساسية في عصرنا وسبب أكبر مآسيه .

الهستيريا المضادة للوطنيات قتلت في القرن العشرين ثمانية عشر مرة أكثر من ضحايا القرن التاسع عشر. مع ذلك هذا القرن محقر بسب الأولوية المعطاة للمبدأ الوطني الذي تدافع عنه أحزاب اليسار وأحزاب اليمين.

إن للأمم وظيفة الاعتدالية، ذلك أولاً لأنها تعطي كياناً للنقاشات، و من هنا الديقمراطية، ثم أن الأمم تتيح التفكير وتنظيم التوازن الدولي، وهو عمل الدبلوماسية، في الحقيقة أن رفض الوطينات والإصرار الهستيري على تجاوزها إلى بني أديولوجية واسعة هو الذي أطلق ظواهر القوة، وزاد في اختلال التوازن، وفتح الطريق للهذيان الإمبريالي[4].

في هذا العصر الجهنمي، الرجال العظام، مثل غاندي، ديقول، كانوا أولئك الذين تجرأوا على التأكيد ضد الأديولوجيات السائدة، على القوة الخلاقة للأمم. وهو الشكل الذي لا يمكن الاستغناء عنه من أجل تنوع العالم، و من أجل حرية الإنسان. لقد نهض ديقول ضد هذه الهستيريات الثلاث، المتجاوزة للوطنيات. متحدياً الإمبراطوريات التي جسدتها.

سيادة الأمم، هي بدون أدنى شك، موضوع النقاش في العالم الألفين. هذا النقاش مجاله العالم. هكذا ليس مستغرباً أبداً أن بلدان الجنوب هي التي ذكرت، من على منصة الأمم المتحدة بتمسكها بمبدأ السيادة، كسلاح أخير يمكنها إشهاره ضد توتاليتارية المنظمة العالمية للتجارة [5] أو المنظمة التجارية للعالم.

التخلي عن مبدأ السيادة يعني تأبيد اختلال التوازن والذي لم يعرف أبداً حجمه الحالي، اختلال التوازن هذا يقود مباشرة القرن الواحد والعشرين إلى صراعات لا أحد يملك فكرة عنها : السيادة أو البربرية. هذا هو خيار سنوات الألفين .

فرنسا يجب أن تلعب دورها، في الصف الأول، في هذا الائتلاف السيادي،

...... كانت ـ أحياناً ـ نصير السيادة الأول تاريخياً ولا زالت رمز ذلك، أو ربما تكون غداً أو بدون شك ـ علامة يلتف حولها.

بلدنا نموذج حضور معين في العالم، حضور في شكل الدولة ـ الوطن ـ يجب علينا إذن، أكثر من غيرها، أن تؤكد مبدأ السيادة على كل حال، على أعتاب قرن جديد، والذي سيرى عودة قوية للوطنيات، إن عليها ـ فرنسا ـ مرة أخرى أن تقدم الإشارة الحازمة للمقاومة ضد توحيد العالم حول نمط الحياة الأمريكية. إن هذا ما تمثل إرهاصاته حركة المناضلين الجديدة، وكل المخلصين للطبيعة وللتقاليد.

لأن فرنسا لا تنسى أنها تكونت حول كلمة السيادة نفسها، وهذه أقدم كلمة في قاموسها السياسي. إن هذا ما يريد تجديده أصحاب مذهب السيادة. إنه يربط كل التقاليد السياسية الفرنسية، يساراً ويميناً، أولاً لأن الاستقلال الوطني هو الشرط اللازم لكل نقاش ديمقراطي، والذي يجعل كلاً منها ـ يسار ويمين ـ الخصم غير المستغنى عنه. ثم إننا إذا اعتقدنا، أو لازلنا نعتقد، أن مصطلحا يسار ويمين يحتفظان بمعاني في المجال الاقتصادي والاجتماعي مختلفة، إلا أن هذا ليس نفس الشيء فيما يتعلق بالأساس إن فكرة خير عام لا زالت قادرة على جمع كل الفرنسيين في عمل جماعي.

أصحاب مذهب السيادة، السياديون، لقد ناضلنا من أجل أن أصدقاءنا يعتنقون هذا المبدأ، إنه يتوجه إلى عدة عوامل سياسية فرنسية، يساراً ويميناً، لا يمكن التفكير فيه إلا ككل، معتبرين أن مكوناته لا يمكن عزلها : السيادة الوطنية والسيادة الشعبية.

الدفاع عن السيادة الوطنية، دون الأخذ في الاعتبار الهم الاجتماعي، أعني دون الدفاع عن السيادة الشعبية، هذا يعني حرمان السيادة، ليس فقط من محتواها السياسي، وإنما أيضاً حرمانها من القوى الاجتماعية التي تدعمها وتمنحها القوة، والتي بدونها ليست إلا بناء هشاً.

إنه خطأ اليمين الوطني، الذي يخاطر دائماً بألا يكون إلا يمينًا عاديًا، على

العكس، وبشكل منهجي، الدفاع عن السيادة الشعبية دون الدفاع عن السيادة الوطنية، أعني أن نعتقد أنه بالإمكان الاقتصار على الهم الاجتماعي، هذا يعني الحرمان من كل أداة فعل جماعي في مواجهة الشبكة الهائلة للعولمة، والاستسلام، عاجزين أمام علاقة القوة الدولية، حيث لا وجود لأي إرادة مؤسسة.

السيادة كل شيء أو لا شيء، لهذا السبب السياديون، من حيث بنيتهم، يجب عليهم العمل معاً : يساراً ويميناً. مثل هذا المنطق ليس شيئاً آخر إلا منطق الخير العام، الذي دعوناه زمناً طويلاً Respulilica ـ الشيء العام ـ واليوم ندعوه جمهورية.

نعم .. الوطن ـ أمة، المجال الوحيد الذي يسمح للفرد بمقايسة العالم. الوحيد الذي معاً مناسب لحجم الإنسان ولإبعاد العام.

نعم.. الجمهورية تظل الأفق غير الممكن تجاوزه لديمقراطية حقيقية [(6)] الوحيدة التي تستطيع تجاوز الانتماءات الأولى[(7)] اليوم. هذه الانتماءات تنطلق منعقالها، بفعل تقسيمات المناطق[(8)]، وهي الخدعة القديمة التي مارستها الإمبراطوريات من اجل تجميع شعوب بكل مكوناتها حول مشروع سياسي.

نعم .. فرنسا تستطيع ويجب، عندما تنهار الفيدراليات الزائفة وتسقط الأقنعة الخادعة، أن تضع ميثاقاً متعدد الأزمان، والذي يرطبها دائماً بحرية العالم.

تعليقات :

(1) السوق الرأسمالي، في المرحلة الوطنية، يوجد في دولة ذات سيادة، قادرة على التشريع وتنفيذ تشريعاتها، وهذه حدث بشكل أو بآخر من مساوئ السوق وكبحت إلى حد ما انفلاته، خاصة مع تقدم المحاولة الديمقراطية ووعي الشعوب. السوق في مرحلة العولمة يتجاوز ويبطل السيادة الوطنية، دون أن تكون هناك إمكانية لسيادة عالمية، يمكنها كبح جماح السوق المعولم، إنها إذن مرحلة البربرية.

(2) حتى لو ظهرت مؤسسات تزعم تجسيد سيادة عالمية، فإنها من ناحية لن تكون نتاج ديمقراطي، ولا رقابة علياه فعلية من الشعوب، ومن ناحية أخرى هذا يسهل على السوق تطويعها.

(3) الوطنية بالنسبة لماركس نتاج رأسمالي، فهي السوق حيث يمارس الرأسمالي استغلاله بحماية من الدولة الوطنية، هذه الوطنية لأنها سوق تجميع بشراً لا يربط بينهم إلا الأرض والنظم السياسي، هذه الوطنية قابلة للاختفاء عندما تعبر الرأسمالية مرحلة جديدة، ليست في حاجة للدولة الوطنية.

هذا المفهوم للوطنية ليس هو المفهوم العربي، الذي يجعل الدولة نتاجا لأمة، وليس الأمة نتاج الدولة، مما يجمع الأمة ليس أرض ونظام سياسي، وإنما الدم والثقافة والتاريخ، الرباط السياسي ليس شرط تكون الأمة.

هكذا على أنقاض الدولة الوطنية، التي تلفظها الرأسمالية اليوم كالنواة، يمكن أن تظهر الدورة القومية، والتي يعقها اليوم حدود الدولة الوطنية.

(4) رفض الوطنيات وزعم تجاوزها إلى عالم واسع، يعطي الإمبريالية مبرراً ومشروعية، مخططها لا يظهر عدواناً على سيادة ولا انتهاكاً لوطنية.

(5) التوتاليتارية ذات معنى أوسع وأشمل من الدكتاتورية، الدكتاتورية أساساً ذات طابع سياسي، يمكن ألا تمس نواحي الحياة الأخرى، التوتاليتارية هي دكتاتورية لا تدع شيئاً خارج قبضتها.

(6) الجمهورية تعني الشيء العام، أي الذي هو ملكية عامة، وهذا مبرر الدولة، وبالتالي لكل مواطن نفس الحقوق فيه، فهو حيز مشترك لذلك عام.

(7) الانتماءات الأولى هي الانتماءات الاجتماعية ما قبل الدولة الوطنية مثل علاقات الدم والثقافة والدين.

(8) من المتوقع أن العولمة تقسم العالم إلى مناطق اقتصادية لا تأخذ في الاعتبار إلا الخصائص الاقتصادية.

* وليام إيتبول، بول ماري كوتو : نائبان في البرلمان الأوروبي مجموعة الاتحاد من أجل أوروبا الشعوب.

عن اللوموند : 30 / 9 / 1999.

4 - الأمريكان ضد العولمة

كثيرون ينظرون إلى الولايات المتحدة الأمريكية على أنها حصن الليبرالية الاقتصادية، وداعية التبادل الحر، وقاعدة العولمة. بل لا يتردد البعض في أن يجعل من العولمة صناعة أمريكية، مثل الكوكا، والهامبورغر، فرضت على العالم والذي لا خيار له إلا الانقياد.

- أليست الولايات المتحدة المستفيد الأول من العولمة ؟
- أليست شركاتها رائدات العولمة ورأس حربتها وأداة تطويع اقتصاديات العالم ؟
- ألا يملك الرأسمال الأمريكي هيمنة عالمية ؟

لكن ثمة أسئلة أخرى تجعلنا إجاباتها تخفف من هذه الأحكام.

- من المستفيد من العولمة في الولايات المتحدة ؟ هل هو المواطن ؟ أم هو الرأسمالي ؟
- هل استفادة الشركات الأمريكية تعني بالضرورة فائدة المواطن الأمريكي ؟ ألا نرى أن الانفتاح أدى إلى هجرة الشركات الأمريكية إلى حيث الأجور المتدنية والتكاليف المنخفضة ؟
- هل هيمنة الرأسمال الأمريكي في صالح المواطن أم أنه يدفع ثمن هيمنة - الضرائب - لا يستفيد منها ضرورة ؟

إذا كانت الولايات المتحدة، حتى اليوم، هي كما يراها كثيرون : حصن الليبرالية، داعية التبادل الحر والانفتاح، والمرونة، وقاعدة العولمة، وإذا اعتقد المواطن الأمريكي زمناً أن هذا في صالحه، فإن هذا الاعتقاد ليس مرشحاً للاستمرار بلا نهاية، إذا كان بالإمكان خداع كل الناس لبعض الوقت، أو خداع بعض الناس كل الوقت، فإنه ليس بالإمكان خداع كل الناس كل الوقت. لقد بدأ المواطن الأمريكي يعي أن مصيره ربما لن يكون أفضل من مصير بلدان العالم

الثالث، عندما تتخلى عنه شركاته، ويهجره الرأسمال بحثاً عن ربح أكبر وتكاليف أقل، هرباً من الديمقراطية إلى حيث لا ديمقراطية. دون أن يعني هذا ارتفاع مستوى الحياة في بلدان المهجر الرأسمالي، ولانتشار الديمقراطية المزعوم.

هذه اليقظة، هذا الوعي، بدأ يتجسد في حركات الشارع الأمريكي، خصوم العولمة صاروا حاضرين في كل مكان، وبعد المواجهات خلال اجتماع المنظمة العالمية في سياتل، نوفمبر 1999، ها هم عدة آلاف من المتظاهرين يحاصرون مقر اجتماعات الربيع التقليدية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، الأحد 16 / 4 / 2000، فيحولون دون مشاركة العديد من الوزراء في جزء – على الأقل – من أعمال الاجتماع.

9 / 4 / 2000، في واشنطن، سلسلة من آلاف الأشخاص تكونت حول الكونغرس، مطالبة بالإلغاء التام لديون العالم الثالث، وفي 12 إبريل، جرت مظاهرة أخرى في واشنطن ضد دخول الصين إلى منظمة التجارة العالمية، وهو موضوع مناقشة الكونغرس في شهر مايو.

في كل أنحاء البلاد الأمريكية، تتعدد المبادرات، أحياناً بدعوى وبتحريض من المنظمات الطلابية، للتنديد " بالفظاعة الاقتصادية " ومطالبة " بعدالة عالمية أكبر ".

رغم تشتت هذه الحركات، وأحياناً ضآلة شأنها، فإن هذه الحركات المتعددة المتناثرة، أخذت توحد صوتها، معسكر المضادين للعولمة هذا، مرشح لأن يصبح أكثر فأكثر أهمية، إنها البداية.

المجلة الأسبوعية الأمريكية، بزنس ويك، وفي صفحتها الأولى، تشخص توتر الشارع هذا على أنه " قلق في مواجهة العولمة ".

المفارقة هنا أن هذه الحركات الاحتجاجية تجري على خلفية ازدهار الاقتصاد الأمريكي، وارتفاع متوسط الدخل الذي لم يكن يوماً ما على هذا المستوى، وبطالة منخفضة بقدر لم يحدث في تاريخ الولايات المتحدة .

وهذا يعني أن مبعث هذه الحركات الاحتجاجية ليس واقعًا اقتصاديًا سيئًا، ولا تدهور مستوى الدخول، ولا القلق من حدة البطالة، وإنما الوعي بالمستقبل الذي تقود إليه العولمة، وإدراك أن الحياة لا تقاس دائماً من خلال مؤشرات السوق والدخول.

أما المفارقة الثانية فهي أن الشباب المتظاهر احتجاجاً في واشنطون ينتمون بالضبط إلى " جيل الإنترنت " والذي يستفيد أكثر من غيره من العولمة الاقتصادية.

دوافع الأنانية أو الانشغال بالهموم الشخصية ليس إذن وارداً، إن الجيل الذي يحتج ضد العولمة هو بالذات الجيل الذي تراهم العولمة على أنه جيلها، إن الشباب يحتاج ليس حنيناً إلى ماضي، وليس ارتباطاً بعالم بطيئ الحركة، وليس رغبة في الخلود إلى وظيفة مأمونة في القطاع العام قدرها العولمة.

مثل هذه الاحتجاجات، إذا حدثت في العالم الثالث، يمكن لأنصار العولمة أن يجدوا لها المبررات : الكسل، الخوف من السرعة، الارتباط الماضوي.. الخ، لكنهم أمام احتجاجات الشباب الأمريكي تتساقط تفسيراتهم.

المفارقات لا تنتهي ملاحظاتها، عندما نضيف أن هؤلاء المتظاهرين يتدخلون في اللحظة التي فيها الاقتصاديات الناهضة، تحت تعليمات، وربما وصاية، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بعد الأزمة الاقتصادية والمالية الخطيرة، بدأت ترفع رأسها وتعيد الصلة مع النمو، مثلاً حالة كورية الجنوبية التي عادت بطلة العالم في مسألة نمو الناتج المحلي الخام عام 1000.

لكن الأزمة الآسيوية أظهرت بوضوح هشاشة الاقتصاديات التي يفخر بها أنصار العولمة، عودة النمو لا تغير من هذه الحقيقة .

إن الحركات الاحتجاجية الأمريكية ضد العولمة تجسد لقاء عدة أنماط من السخط العام :

1 ـ أجراء الصناعة الأمريكية ليسو وحدهم الذين يخشون فقدان وظائفهم لصالح

البلدان الناهضة. لقد التحق بهم منذئذ أجراء قطاع الخدمات والذين تأثروا جداً بحركة هجرة مراكز الأعمال.

2 ـ هذه المجموعة الأولى، المنشغلة خاصة بمسألة فرص العمل في الولايات المتحدة، لحقت بها مجموعة أخرى، والتي نظرتها مختلفة تماماً : إنها تهتم، قبل كل شيء بمصير كان العالم الثالث، هذه المجموعة تتكون من أجراء وغير أجراء، وهي تطالب في مظاهراتها بالإلغاء التام لديون البلدان الأشد فقراً، كما تطالب بصياغة نموذج تطور يتأسس ـ كأولوية ـ على فتح الأسواق المالية والتجارية الأمريكية. هكذا حركة الطلاب ضد " ورشة التعاسة " في العالم الثالث، هي من أنشط الحركات، وبشكل خاص، في الجامعات الأمريكية.

إن الشركات والأعمال المهاجرة، وجدت في " ورشة التعاسة " في بلدان من العالم الثالث، معيناً لا ينضب من الأرباح، وجدت التكاليف المنخفضة، حيث الأجور في حدها الأدنى، وحيث يجري استغلال الأطفال أسوأ استغلال، مستفيدة من النظم السلطوية التي تحرم العمال من كل حقوق الإنسان والعامل، بحجة نمو اقتصادي، بدون غاية إنسانية.

هاتان الجماعتان كانتا تتحركان منفصلتين، في نوفمبر 1999، في واشنطن، خلال مؤتمر منظمة التجارة العالمية في سياتل، وجدتا لأول مرة قوادها يحتجان سوية ضد ما يدعوانه " البرنامج العالمي للشركات " ومؤامرة الشركات العالم.

هذه الحركات في البداية كانت لها مآخذ ضد منظمة التجارة العالمية أكثر منها ضد صندوق النقد الدولي، لكن تدريجياً خطابها النضالي توسع ليشمل مع ذلك التنديد بمجوع المؤسسات الاقتصادية والمالية والدولية، والتي تتهمها بتشجيع الظلم، والفقر والغوغائية البيئة في كل العالم.

النقابيون الأمريكان، احتاجوا لبعض قبل الموافقة على تنسيق العمل مع أنصار البيئة وغيرهم من النشيطين القادمين من مختلف آفاق الاحتجاج ضد

العولمة، لكن حرصهم على الفعالية بجعلهم يقررون القيام بالخطوة ويقبلون التنسيق.

التنديد بمؤسساتهم بريتون ودز صار منذئذ انتخابياً مفيدة، هكذا مدينة كالفورنيا، مثل بركلي، أعلنت أنها سوف تتوقف عن شراء السندات طويلة الأجل التي يصدرها البنك الدولي .

هذا المناخ الحماسي العام، متآلفاً مع ضغط الشارع، يمكنه التأثير على مجرى الأحداث، هكذا يمكن أن نشاهد، منذ الشهر القادم، في هذه السنة الانتخابية، الوضع موضع اتهام التصويت في الكونغرس على القانون الذي يسمح بدخول الصين إلى منظمة التجارة العالمية .

محاموا التبادل الحر - التجارة الحرة - في الولايات المتحدة، حيارى في مسألة دخول الصين إلى منظمة التجارة العالمية، يرون أنه لا يجب إضاعة الوقت " غداً الصين ستكون الأقوى وسوف تفرض عندئذ شروطها " من وجهة نظرهم دخولها اليوم بشروط أمريكية أفضل من انتظار اليوم الذي تملى فيه شروطها.

ما رأي الأمريكان في كل هذا ؟

حركات معارضة العولمة ليست بعد في مستوى وحجم معارضة حرب فيتنام، هذه آنذاك تمتعت بدعم شعبي واسع، لا تتمتع به حتى الآن، حركات الاحتجاج ضد العولمة، لكن هذا ربما لن يكون إلا مؤقتاً.

استبيان حديث للآراء، قاست به مجلة الأيكونوميست، يظهر أن أغلبية الأمريكان يؤيدون مواصلة العولمة (61 ٪ من الأراء مؤيدة، بينما 35 ٪ معارضة).

لكن الأغلبية المؤيدة للعولمة، لم يمنعها ذلك من طرح عدة تحفظات على مواصلة تحرير التجارة بدون شروط.

هذه التحفظات يمكن أن تقلب مواقفهم، كما أن نسبة 35 ٪ المعارضة هي أمر لا يستهان به.

إلى جانب خوف الأمريكان على مستقبل فرص العمل، والذي يعكس قلقهم من شبح البطالة، فإنهم ليسوا مقتنعين بأن العولمة في صالح الجميع، وفيما وراء الانشغالات المتعلقة بأفقهم الفردي أو الشخصي، فإن الأمريكان يشككون في صحة النظريات التقليدية والتي وفقاً لها " التداول الحر للتجارة وللمعلومات يشجع الديمقراطية والازدهار العام في كل العالم ".

حركات الاحتجاج هذه صارت تطلب كشف حساب مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والتي لها اليوم قدرة تأثير أكبر مما كان لها في الماضي.

هاتان المؤسستان اللتان اجتمعتا في واشنطون، 14 ـ 17 / 4 / 2000 في مناخ يذكرنا باجتماع منظمة التجارة العالمية في سياتل، شرعيتهما، دورهما في مكافحة الفقر، مكانة البلدان الأشد فقراً فيهما، مهمتهما في زمن العولمة وضعت موضع اتهام. عدة من المنظمات غير الحكومية والنقابات والروابط زحفت على واشنطون بنية الاحتجاج. جمعتها سلبيات العولمة، ومسألة الديون.

لكن الاحتجاج لا يأتي فقط من الشارع، في الكونغرس الأمريكي نفسه ارتفعت أصوات تدعو إلى تقليص وإعادة توازن دور البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، فعاليتهما في مكافحة الفقر صارت موضع اتهام ! رغم ادعاءاتهما فإن أكثر من أربعين بلداً لا زالت غارقة في بؤس عظيم.

" السياسة الاقتصادية هي اليوم، بدون شك العنصر الأكثر أهمية في علاقات الولايات المتحدة مع العالم، لكن ثقافة الأشخاص الذين يصيغون السياسة الاقتصادية العالمية في هذا البلد، ليست ثقافية ديمقراطية " كتب جوزيف ستيقليز في مقالة شهيرة ظهرت في العدد الأول من الأسبوعية " الجمهورية الجديدة ". الاقتصادي السابق في البنك الدولي، والذي ترك وظيفته حديثاً، ليلتحق بجامعة

ستانفورد، يوجه اتهامات قاسية لصندوق النقد الدولي ولإدارة الخزانة الأمريكية، لهذا لا يدهشنا أن هذه المقالة انتشرت، بشكل واسع، منذ بعض الوقت، بين حركات المعارضة ضد مؤسسات بريتون ودز.

في موضوع الأزمة الآسيوية، يرى جوزيف ستيقليز أن " تايلندا التي اتبعت حرفياً تعليمات صندوق النقد الدولي، حققت نجاحاً أقل من ماليزيا وكوريا الجنوبية اللتين اتبعتا استراتيجية مختلفة تماماً "، تعليمات صندوق النقد الدولي أدت أحياناً إلى عكس المستهدف منها " كل ما صنعه صندوق النقد الدولي أنه جعل الانكماش في شرق آسيا أطول وأشد قسوة " هكذا يذهب اقتصادي صندوق النقد السابق، وهو يأخذ على زملائه السابقين، وخاصة في صندوق النقد الدولي، أنهم يعملون وفق عقيدة جامدة، تدعو إلى تقشف الموازنة في بلدان والتي ليست بالضرورة في حاجة إلى ذلك، ويهملون، بانتظام، الأخذ بعين الاعتبار الشروط والظروف المحلية في البلدان التي مهمتهم تقتضي أن يستمعوا إليها.

هكذا " توافق واشنطون " مصداقية الليبرالية الاقتصادية، وانفتاح الأسواق، من النادر أنها هوجمت بمثل هذه القوة " إذا الأشخاص الذين عهدنا إليهم بإدارة الاقتصاد العالمي لا يقبلون الحوار مع الذين ينتقدوهم ـ كتب ستيقليز ـ عندئذ يمكن توقع الأسوأ " ضد توقع الأسوأ ينهض الشارع الأمريكي ضد العولمة لكي لا يحدث الأسوأ.

هــوامـــش :

1 ـ لوكاس دولاتر، اللوموند، 19 / 4 / 2000.

2 ـ باتريس دو بير، بابيت ستيرين، اللوموند 15 / 4 / 2000.

الفصل الثالث

الموضوعيون

---

1 - شار البير ميشاليه :

العولمة مرحلة رأسمالية

2 - فريدريك لومتير :

العولمة ساعة المراجعة

3 - روبير بوير :

العولمة : هل تخلف الميعاد ؟

4 - فيفيان فوريستير :

العولمة ليست ليبرالية متطرفة

5 - ادقار موران :

القرن بدأ في سياتل !

6 - آلان فراكون :

سياتل الصدع الحقيقي

7 - كلود ديدري :

الاجتماعي : نهاية اللحظة الوطنية !

1 – شار البير ميشاليه : العولمة مرحلة رأسمالية

في مسألة العولمة، شارل البير ميشاليه يعرف جيداً عما يتكلم، منذ أربعة وعشرين عاماً، كان الأول في فرنسا، الذي طرح مسألة الرأسمالية العالمية في كتاب مهم. لكنه في هذه المرة يعرض علينا عملاً تطبيقيًا، موجه خاصة للحكومات والسلطات الأخرى الراغبة في جذب الاستثمارات إليها.

لكن الكتاب[1] يذهب أبعد من هذا، فيعرض تفسيراً للمسار الذي اتخذه الربع الأخير من هذا القرن، مشفوعاً بنظرة فاحصة يتقدم بها إلينا.

عام 1979، لاحظ ميشاليه بدقة صائبة، أن تحولات الاقتصاد الدولي[2] إلى اقتصاد عالمي[3] قد جرى تجاهلها من القائمين على العالم الرسمي. ونتج عن هذا عدم فهم عملية للاقتصاد المعاصر. منذئذ أمكن تعويض هذا التقصير، لكن ليس بالقدر الذي نطمح إليه.

لماذا لم يكن تعويض التقصير بالقدر الذي نطمح إليه ؟ الجواب : لأن المسار جرى في مرحلتين واللتين ليستا دائماً متمايزتين كما يجب.

نقطة الانطلاق على النقيض من محاولات الإغراء، المهيمنة أحياناً التي يقوم بها المسؤولون السياسيون لجذب ملاك الرأسمال والاستثمارات. في سنوات الخمسين والستين. كان على المستثمر الأجنبي بذل جهود مضنية للحصول على التصاريح والموافقات الإدارية المتعددة، والضرورية لقيامه بالاستثمار في بلد من البلدان، هذه المضايقات اللامتناهية وأحيانا تافهة، تعطي الفرصة بالطبع للرشوة المفسدة، والتي تثقل أيضاً تكاليف الاستثمار، معنى هذا أنه في سنوات الخمسين والستين، كان على المستثمر الأجنبي أن يقف على أبواب المسؤولين، محاولاً إغراءهم، أحياناً بفوائد الاستثمار وأحياناً مباشرة بالرشوة، من أجل الحصول على الموافقات والتصاريح الإدارية. الروتين الإداري، والرشوة المفسدة تزيد من تكاليف الاستثمار.

رغم ذلك الاستثمارات الأجنبية تطورت كثيراً، الروتين والفساد لم يعيقا تطورهما، ذلك لسببين :

1 ـ من ناحية كان الاستثمار في الخارج يمثل طريقة للحصول على أسواق بالقفز فوق الحواجز الجمركية المرتفعة أحياناً جداً. عندما يجري الاستثمار في بلد ما، فإنه يتخطى الحواجز الجمركية بأن تسري عليه اللوائح السارية على الاستثمار المحلي، وأحياناً يحصل على ميزات أكثر .

2 ـ عندما يستقر الاستثمار في بلد ما، فإن المستثمر الأجنبي يتمتع ويستفيد من سياسة الحماية المعمول بها في البلد المضيف، ويحقق بذلك وضع ريعي أفضل ومريح جداً، هكذا بدلاً من أن تكون الحماية عقبة في وجهه فإنها تتحول إلى صالحه.

الشركات المتعددة الجنسيات، التي أسالت بحور المداد في تلك الحقبة كانت جواباً لسياسة الحماية ورداً على البيروقراطية الإدارية.

هكذا الشركات المتعددة الجنسية، استهدفت في نشأتها ليس فقط التخلص من البيروقراطية الإدارية ومن سياسة الحماية، في البلدان المختلفة، وإنما أيضاً الاستفادة من سياسة الحماية خاصة.

وفق هذا تكون عوامل نشأة الشركات المتعددة الجنسيات راجعة إلى البيروقراطية وسياسة الحماية في البلدان المختلفة، الشركات المتعددة الجنسيات حولت الوضع لصالحها. حتى السياسة المدعوة " متطلبات الصناعة " والتي تتعلق بدعم وترويج أبطال صناعة وطنيين في كل فرع في البلدان المتطورة، حادت عن أهدافها الأساسية، ذلك لأن الشركات الكبرى التي جرى تسجيلها ودعمها بفضل دعومات كبيرة، فهمت سريعاً أن أمنها يتوقف على حجم نصيبها في الأسواق والذي بإمكنها الحصول عليه في العالم الواسع. فصارت هي أيضاً شركات متعددة الجنسية.

هذه كانت المرحلة الأولى من التحولات، لقد تم العبور من اقتصاد دولي،

حيث النشاط الاقتصادي الأساسي يقوم بين دول وطنية، إلى اقتصاد حيث الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات تتقوى وتتدعم بشكل متعاظم.

هذا الاقتصاد ليس بعد عالمياً، وإن كنا نستطيع أن ندعوه اقتصاد الشركات المتعددة الجنسيات، لكنه لم يعد اقتصادًا دوليًا.

هذه هي المرحلة الأولى في تحولات الرأسمالية، والتي جرت رداً على صعوبات تواجهها تمثلت في البيروقراطية وسياسة الحماية. الشركات المتعددة الجنسية هي التفات الرأسمالية على البيروقراطية وعلى سياسة الحماية.

أما المرحلة الثانية، وفق ميشاليه، فهي أيضاً كالأولى، ترد على صعوبات أخرى، هذه الصعوبات تمثلت، من ناحية في المديونية التي صارت تثقل كاهل البلدان في طور النمو، ومن ناحية أخرى أنها السياسات الكنزية[4]، من هنا يظهر تفوق البعد المالي في النشاط الاقتصادي الحالي.

من اقتصاد متعدد الجنسيات، تم العبور إلى اقتصاد معولم، حيث المستثمر يتخذ كمرجعية للعائد ما يمكنه الحصول عليه في الأسواق المالية والتي تعمل 24 ساعة في اليوم، وسبعة أيام في الأسبوع، دون أن يغادر مكتبه ودون الحاجة إلى استجداء المسؤولين السياسيين في البلدان حيث يستثمر.

هكذا تحولت وجهة الإغراء، لم يعد المستثمر الذي عليه إغراء المسؤول السياسي، وإنما العكس، المسؤول السياسي هو الذي صار عليه إغراء المستثمر، ومن هنا بدأت تظهر قوة المستثمر الأجنبي بالنسبة للسياسة الوطنية، وهذا يؤدي بشكل لا يمكن تفاديه، إلى اضمحلال الدولة الوطنية، وبداية تقليص وظائفها، ليس فقط كمستثمر، وإنما أيضاً كأداة وضع سياسات نقدية واقتصادية، وكأداة تنظيم. الدولة هكذا لن تكون أكثر من " مسهل بنشاطات الشركات " في خدمة الشركات، أداءها لن يكون أكثر من علاقات عامة.

وبما أن القاعدة الترابية للدولة الوطنية، قد وضعت موضع اتهام[5] بسبب تبخر التعارض بين الداخلي والخارجي، المحلي والأجنبي، فإننا نكون هكذا في

حضرة دولة هي دون الدولة الشرطية التي طالب بها الليبراليون الكلاسيك في وقتهم.

إنه تحول هائل ومريع يحدث في الربع الأخير من القرن، القرن العشرين.

المستقبل يراه ميشاليه في ظهور مناطق تشبه " المقاطعات الصناعية " وهو المفهوم الذي ظهر في بداية القرن العشرين على يد الفريد مارشال، الكاهن الأكبر، في ذلك الحين للاقتصادي النيوكلاسيكي الإنجليزي.

مفهوم " المقاطعات الصناعية " يصف هكذا فضاءً محدوداً، فيه يمكن أن تقوم علاقات تضامن بين الشركات. حجم مثل هذه المنطقة، أو المقاطعة، يكون اقل من حجم الدولة، لكنه يمكن أن يتداخل مع عدة فضاءات وطنية، مما يؤدي إلى تفكيك الدول الوطنية لتحل محلها " مقاطعات اقتصادية ".

هكذا الكاتب يتوقع من العولمة أن تحل أشكالاً جديدة من المناطق محل الفضاءات الوطنية. تعيين هذه المناطق لا ينتج عن فتح عسكري أو دبلوماسي، وإنما عن العقلانية الاقتصادية، المصالح الاقتصادية للشركات تتفوق على كل انتماء وطني، وفي البحث عن المصالح لا مكان للمشاعر الوطنية (6).

ليس مؤكداً أن هذا يفرحنا، لأن هذا العالم الأمثل الذي يصفه ميشاليه هو هيرارشي جداً.

مخلصاً لوجهات نظره التي طرحها عام 1976، يستمر الكاتب في تأكيد أن الرأسمالية المعولمة تطيع نظرية الامتيازات المطلقة عند آدم سميث، معتبراً، هكذا، أن نظرية ريكاردو في الامتيازات النسبية قد عفا عليها الزمن.

ليس من المفيد الدخول في مثل هذه المناقشة، لنقول فقد أن الكاتب ربما أخطأ عندما ربط مصير نظرية ريكاردو بمصير الاقتصاد الدولي - بين دول - لكن لا يسعنا إلا الثناء على انسجام هذا الكتاب، لأن العالم الذي يتنبأ به ميشاليه هو في الواقع متطابق مع منطق سميث. سميث، وفق نظرية الامتيازات المطلقة يستبعد من التجارة العالمية البلدان غير القادرة على المنافسة، وهذا ما يفعله ريكاردو.

هكذا تكون قائمة البلدان المختارة من قبل المستثمرين المعولمين صغيرة جداً، هذا يعني إذن أن مستقبل الرأسمالية المعولمة قصير جداً.

لقد كنا نفضل لو أن مشياليه استعمل منطقه ليقول لنا ما هي المرحلة التالية من التاريخ، إذا كان كل تحول في الرأسمالية هو جواب على مشكلات اللحظة، ألا يمكن إذن أن نتنبأ بالمرحلة القادمة من خلال التناقضات الحالية ؟

الرأسمالية تغيرت في كل مرة استجابةً لصعوبات واجهتها، لكن وإن تغلب على صعوبات فإنها سوف تواجه صعوبات، مرحلتها الحالية - العولمة - ليست خالية من الصعوبات، والتي لا يستبعد أن تترتب على العولمة نفسها.

العولمة تمزق الدول الوطنية، تفكك التراب الوطني، تقيم على أنقاض الدول الوطنية مناطق صناعية - اقتصادية - تعطي الأولية للمالية على الصناعة، وللبورصات على المصانع، تجعل من المسؤولين السياسيين عامة في خدمتها، لكنها مع ذلك لست بدون تناقضات.

ميشاليه لا يفضي إلينا بتقييمه للعولمة، إنه يكشف لنا فقط عما يؤول إليه العالم المعولم.

بعدما تناول المراحل التي وسمت العبور من اقتصاد دولي - بين دول - إلى اقتصاد عالمي - يتجاوز الدول - فإن ميشاليه يعلن النهاية القرية للدولة - أمة أو الدولة الوطنية لصالح " مقاطعات اقتصادية ". لكن اعتباره أن العولمة مرحلة يعني أنها ليست نهائية ولا أيدية.

تعليقـــات :

1 - شارل البير ميشاليه : إغراءات الأمم

أو كيف تجذب الاستثمارات.

نشر أيكوميكا 2000.

انظر : اللوموند، فيليب سيموند، 21 / 1 / 2000.

2 ـ الاقتصاد الدولي هو الذي يتعلق بالتبادلات والعلاقات الاقتصادية بين الدول، الدولة وسيط ضروري بين الفعلة الاقتصاديين في الداخل والخارج.

3 ـ الاقتصاد العالمي أو المعولم هو الذي فيه تجري فيه التبادلات وتقام العلاقات مباشرة بين الشركات بدون وساطة الدول، هذا الاقتصاد يلغي التعارض بين الداخلي والخارجي، المحلي والأجنبي، ويشل دور الدولة.

4 ـ السياسة الكنزية : يرى كنز أن لدولة تلعب دوراً مهماً في التنمية وتنشيط السوق الاستهلاكي من خلال الخدمات العامة، والاجتماعية والمشروعات العامة، السياسة الكنزية تقوم على أن الدولة تخلق فرص عمل ومشروعات، حتى بدون عائد مباشر، والهدف امتصاص البطالة في حالات الركود، ومن أجل تنشيط الاستهلاك وبالتالي تنشيط الدورة الاقتصادية، وتحقيق العمالة الكاملة.

5 ـ القاعدة الترابية : يقصد بها الحدود التي تعين تراب الوطن.

6 ـ المقاطعات الاقتصادية ليست المجال الحيوي، المقاطعات الاقتصادية تقوم على قاعدة اقتصادية استجابةً لحاجة الشركات المعولمة، بينما المجال الحيوي هو رد الدول الوطنية على محاولات الشركات المعولمة تمزيق الدول الوطنية إلى مقاطعات اقتصادية. لأن الشركات المعولمة صارت شيئاً فشيئاً أقوى من كل دول وطنية، ولأن القرار الاقتصادي الاستراتيجي صار في مستوى يتجاوز الدول الوطنية، فإن الدول الوطنية قد تلجأ إلى التجمع في مجال حيوي لموازنة قوى الاقتصاد المعولم.

المجال الحيوى سيؤدي إلى أن تفقد الدول الوطنية جزءاً من سيادتها لصالح التجمع، لكنها قد تراه الخيار الأفضل من فقدانها كل سيادتها لصالح العولمة.

2 - فريدريك لوميتر : العولمة ساعة المراجعة

العولمة في أزمة :

لم يمر وقت طويل على فشل مؤتمر المنظمة العالمية للتجارة في سياتل، وظهور رأي عام تتعمق شكوكه في فضائل العولمة، وبعد أيام فقط من افتتاح قمة دافوس تحت حماية الجيش السويسري، بعض الشركات الكبرى بدأت تقلق، ما كان مجرد إحساس صار أمراً مؤكداً، بل يقيناً، عولمة الاقتصاد، والتي هذه الشركات هي رأس حربتها، بدأت تتعرقل وتفقد قوة اندفاعها. مؤشرات إنذار كانت قد ظهرت قبل ذلك :

الاضرابات ضد مرونة العمل التي اندلعت في كوريا عام 1995، مشاعر الغضب الناتجة عن إغلاق مصنع رينو في فيلفورد، بليجيا عام 1997 [1]. والكتاب الذي حظي بنجاح كبير، وهو " خفف وزني من هذا " للكاتب المشاغب مور، في الولايات المتحدة.

بانتظام، تقارير مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنميةCnuced، تشير بإصبع الاتهام إلى تفاقم اللامساواة، وإلى الخطر الذي يمثله هذا بالنسبة للشركات نفسها.

لكن حتى مؤتمر سياتل " سادة العالم " كانوا يعتقدون أن إلغاء التنظيمات الذي يطمحون إليه، سوف يفرض نفسه تدريجياً على كل الكرة الأرضية، بالنسبة لهم المسألة مسألة وقت وإعادة تربية.

لم يكن عند " سادة العالم " شك في أنهم سوف يحققون هدفهم، لكن دورة الألفية ـ دورة سياتل ـ بينت أن لا شيء من هذا مؤكد. " حقيقة هناك ما قبل وما بعد سياتل " هكذا يعترف رئيس إدارة شركة سويس ليونيز للمياه، علامة زمن! هذه الشركة المتعددة الوطنيات رأت من المفيد تنظيم ندوة، يوم الجمعة 21 يناير، حول " المتطلبات الاجتماعية للعولمة " حضرها مئة و خمسون من قيادات أرباب العمل

والنقابات والسياسة الأوربية[2]. هذه المجموعة أعلنت بحوث " المرصد الاجتماعي الدولي " الخاص بها، والذي تأسس عام 1998.

" المسألة مهمة جداً بالنسبة لنا "، هكذا يذهب جيروم مونو، رئيس مجلس المراقبة في شركة سويس لونيز للمياه، " أنها مسألة تغيير حقيقي وعميق في الثقافة، هناك ضرورة ملحة لأن تتكيف مع عالم متغير، والذي لم يعد يطيع تجريدات الأرقام والتبسيط الذي يترتب عنها ،لا منطق التدفق المالي ".

اعتراف صريح بأن الرياح لم تجر كما تشتهي سفينة العولمة، لقد بدأ احتجاج الاجتماعي يسمع صوته، ويدق بقوة على طاولة المفاوضات.

من غرق حاملة النفط " ايريكا " إلى الجدال حول العضوية المعدلة جينيًا O. G. M. تنتظر الشركة من السلطات العامة أن تحدد القواعد الجديدة للعبة.

" السوق كان طاغياً جداً " يلخص أميليو قبا قيلو، الأمين العام لاتحادات النقابات الأوربية. حتى المنظمات الدولية المتحمسة والمؤيدة للخوصصة، مثل البنك الدولي، بدأت تطرح تساؤلات : " ثلاثة مليارات من الأشخاص يعيشون باقل من دولارين في اليوم " يقول جان كريستوف، أحد مسؤولي البنك الدولي، ويضيف " الجميع سوف يدفعون الثمن، اللاتنمية ليست مشكلة أخلاقية فقط، إنها أيضاً اقتصادية "، ولا يتردد في أن يحمل الشركات مسؤولية ذلك " الشركات التي تنجز اليوم ثلاثة أرباع الاستثمارات في البلدان في طور النمو تتحمل جزءاً من المسؤولية ؟.

فشل المفاوضات المتعلقة بالاتفاق متعدد الأطراف حول الاستثمارات Ami، ثم فشل مؤتمر سائل، بين أن الشركات لم يعد بإمكانها الاعتماد على المؤسسات الدولية من أجل تحرير الاقتصاد.

في مواجهة التأثير المتزايد قوة لروابط المستهلكين، والمنظمات غير الحكومية ONG، تبدو الشركات عاجزة " عندما نرى المقاطعة ضد نيك Nike، لأن أحد فروعها يستخدم الأطفال، فإن هذا يدفع جدياً إلى التفكير " يعترف تيري بريتون المدير العام لشركة تومسون مولتي ميديا.

حتى الأمس القريب، كان باستطاعة الشركات الاكتفاء بتطبيق مبدأ بسيط : احترام القوانين المعمول بها في البلدان حيث تستثمر [3] منذ غرق السفينة الحاملة للنفط " ايريكا " صارت تدرك أن هذا لم يعد يكفي[4] للتعامل مع الوضع المستجد، ليس أمامها من حل إلا وضع مواثيق أخلاقية، أو لوائح تحدد المسئولية، وأن تفرض على إدارتها احترامها. في نفس الوقت، هذه المجموعات ـ الشركات ـ تحاول جاهدة تطوير نظام " مساهمة الأجور " على نطاق عالمي، من أجل خلق ثقافة المشروع بين الأجراء، بالنسبة توسون مولتي ميديا، مثلاً، حتى الأجراء الصينيين يمكنهم أن يكونوا مساهمين [5].

هذا النظام يمكن أن يتكشف سلاحًا ذا حدين بالنسبة لإدارات المشاريع، في فرنسا نقابة CFDT ونقابة CGT، وحديثاً الحزب الاشتراكي، يرون في نظام مساهمة الأجور أداة تسمح للعاملين، وممثليهم، بأن يكون لهم وزن في القرارات الاستراتيجية التي تتخذها المشروعات، وعلى المستوى الدولي يدور النقاش حول الدور الذي يمكن أن تلعبه النقابات في إدارة صناديق الضمان.

في بريطانيا، تعهد النقابات بأموالها لبنك صديق، يونايتد تروست، والذي لا يستثمر إلا في صناديق ذات سمات أخلاقية، للمرة الأولى اجتمع أعضاء الاتحاد الدولي للنقابات الحرة، في نوفمبر 1999، لمناقشة موضوع " صناديق الضمان تدير سبعة عشر تريليون دولار، والنقابات تمارس مسؤولية في 15 إلى 20 ٪ منها "، وذلك وفق تقديرات جون إيفانس، مسؤول الممثلية النقابية في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية O. C. D. E.

النقابات العمالية بدأت تمارس مسؤولية استثمار أموالها، وفق معايير أخلاقية.

إذا كانت المسؤولية الأولى للإداريين هي مصلحة أموال عملائهم على المدى الطويل، إلا أن عليهم أيضاً الأخذ بالاعتبار السلوك الاجتماعي والأخلاقي للمشروعات حيث يستثمرون.

النقابات الأمريكية، من جانبها، تطرح مجموعة أسئلة على ممثليها في صناديق الضمان، لتقييم سياستها .

الوقت ربما لا زال مبكراً لمعرفة ما إذا كان بإمكان الصناديق ذات السمات الأخلاقية، أو النقابات، أن تتوصل حقاً إلى التأثير في قواعد إدارة المشاريع، لكن من خلال الملاحظات القلقة التي ترد على لسان قيادات المشاريع، يكون من الواضح أن هؤلاء الأطراف الجدد ـ نقابات العمال ـ لم يعد بالإمكان مخاطبتهم من أعلى، هكذا المشروعات المعولمة، وهي تسعى لإلغاء التنظيمات، لا يمكنها تفادي ظهور أنماط جديدة من التنظيمات.

تعليقات :

1 ـ بمناسبة غلق مصنع رينو، في بلجيكا، شهدت أوروبا لأول مرة اضرابات أوربية، لقد كان من المعتاد أن تتخذ الاضرابات في بلد أوروبي أو آخر، ضد الرأسمالية وضد شروط العمل، أو الفصل الجماعي، في ذلك البلد، العولمة الرأسمالية نقلت المواجهة، دون قصد، من المستوى الوطني إلى المستوى القاري.

هذا نبه الشركات الكبرى إلى حقيقة تجاهلتها، أو غابت عنها، في سعيها الحثيث نحو العولمة، فإنها أيضاً تجعل الفرصة متاحة لعولمة الاجتماع والاضراب ضدها ومقاومتها.

2 ـ هذا مؤشر يشير إلى انتباه قادة الشركة المعلومة إلى الآثار الاجتماعية السلبية للعولمة، وأن تمرير العولمة لن يكون بالسهولة التي افترضوها، عولمة الرأسمال تؤدي أيضاً إلى عولمة المقاومة الاجتماعية للرأسمال.

هذا التحول في الاجتماعي هو الذي صارت الشركات المعلومة تبحث في كيفية التعامل معه أو الالتفاف عليه.

3 ـ هذا إذا لم يكن للشركات المعولمة يد في صياغة وتشريع هذه القوانين بما يوافق مصالحها، فضائح تمويل الأحزاب والانتخابات تجعلنا لا نستبعد هذا.

4 ـ أمثلة أخرى غير ما ذكر تشير إلى أن الشركات لم تعد في مواجهة قوانين البلد حيث تستثمر فقط، وإنما أيضاً في مواجهة النقابات والمنظمات الأهلية على اختلاف اهتماماتها، والمدافعين عن البيئة .. وكل المتضررين فعلياً أو إمكانياً من سلوك الشركات.

لقد صارت هذه في مواجهة المجتمعات وليس المسؤولين السياسيين الذين بالإمكان الالتفاف عليهم أو رشوتهم أو تخوينهم.

5 ـ نظام مساهمة الأجور يستهدف :

1 ـ توريط العمال الأجراء في المشروع بمنحهم حق المساهمة فيه.

2 ـ ضمان إنتاجية عالية بحكم أن العامل صار مساهماً، فكل زيادة في الإنتاجية والإنتاج يعود عليه جزء منها.

3 ـ غرس الروح الرأسمالية في العمال الأجراء بما يجعلهم الدرع الواقي للمشروع، أي الدفاع عن النظم الرأسمالي.

4 ـ تحقق انسجام داخل المشروع.

5 ـ تقليص إن لم يكن الحيلولة دون الإضراب.

لكن لأن المساهمة الكبرى في المشروع هي مساهمة الرأسمال وليس الأجراء، فإن الرأسمال هو المتحكم في القرارات الاستراتيجية وليس الأجراء، عندئذ من الممكن أن العمال يجري استغلالهم بفضل مساهماتهم.

نظام ذكي، يشبه النظام الإقطاعي، حيث القن يحصل على نسبة من إنتاجه، كلما زاد إنتاجه زادت النسبة، لكن الزيادة الأهم لصالح الإقطاعي.

هذا النظام يخفف كثيراً من تكاليف الإنتاج مثل تكاليف الرقابة على العمال، وتكاليف الغياب أو التمارض أو التقاعس، وهذا كله لصالح الرأسمال.

* فريدريد لوميتر. صحفي وكاتب

عن اللوموند : 15 / 1 / 2000 .

3 - روبير بوير : العولمة : هل تخلف الميعاد ؟

الربع الأخير من قرننا هذا، شهد شيوع أفكار وبرامج العودة إلى السوق، واختفاء الاقتصاديات ذات النمط السوفيتي، وتعميم الممارسات الإدارية الهادفة إلى الإنتاج البسيط [1] وازدهار بلدان جنوب شرق آسيا، رغم الأزمة التي تفجرت عام 1997، وثورة تقنيات المعلوماتية والاتصالات، تحولات عديدة وسمت خاصة سنوات التسعين، أنها بدون شك تشير إلى ديمومة وحيوية عمليات التدويل ـ العولمة ـ، والتي هي العنصر المشترك بين هذه التغيرات المختلفة، تمثل إحدى الرهانات المحددة للمرحلة.

المرحلة الحالية من التدويل ـ العولمة ـ والتي لا سابق لها في التاريخ، هل تتضمن توجهاً نحو رأسمالية السوق، والذي فيه دور السياسة يختزل إلى أقصى حد ؟

كثيرون يؤيدون هذا الرأي، بل ويقدمونه على أنه قياس منطقي، لكن يمكن أن تواجهه بعدة اعتراض قوية تحول دون سيادة هذه الرؤية. واقعياً كل مصطلح من الثلاث مصطلحات : عولمة.. توجه.. نهاية السياسة.. يطرح مشكلات جدية من وجهة نظر تطور الرأسمالية المعاصرة نفسها.

العولمة .. مصطلح عائم

مصطلح العولمة يتعلق بتصور عائم ـ غامض ـ والذي نجاحه يأتي بالضبط من صفته المتعددة المعاني، هذا المصطلح استخدم بمحتويات مختلفة جداً [2]. وهو ليس بريئاً من هذا، لأنه يشير إلى أن الأمم والشركات، وأكثر من هذا الأفراد يكونون عاجزين أمام حتمية مطلقة، لأنها تأتي من مكان خارج سيطرة السياسات الوطنية. هذا الرأي واسع القبول، بما في ذلك عند الخصوم السياسيين للعولمة. وهو لذلك يستحق نقداً منهجياً. وفي كلمة واحدة يمكن أن نقول : تصور العولمة يخفي ويعتم أكثر من انه ينير تطور أنماط الانتظام المعاصرة [3].

الاستخدام المفرط لمصطلح عولمة، يزيف، من ناحية أخرى واقع الاعتماد

المتبادل الذي يحكم انتشار الشركات على ساحة العالم. واقعياً نحن نلاحظ توجهاً نحو قانون " السعر الواحد "، بشكل يجعل النظام الاقتصادي، في السنوات التسعين، يتحدد مباشرة على المستوى الدولي منتهكاً حدود الدولة الوطنية.. ما حقيقة هذا التوجه ؟

في الحقيقة فروق سعر المنتوج الواحد لا تتجه إلى استيعاب بعضها، مما يدحض مزاعم " السعر الواحد " (4)، حتى لو كان هذا لأن في صالح كل شركة متعددة الجنسية أن تقدم أسعاراً مختلفة، حسب السوق وحسب المنافسة على المستوى المحلي. أضف إلى هذا أن عدة أسعار تتوقف أساساً على الضرائب، وهذا تظل في مجال الحكومات وخاضعة لقراراتها، خاصة بالنسبة لأغلب السلع التي تكاليف نقلها تكون مرتفعة، أو أنها غير قابلة للتبادل في السوق الدولي. وزيادة على هذا فإن التقنية وأساليب الإنتاج يمكن أن تكون موضوع إذن خاص أو قوانين خاصة.. مع ذلك المعارف التقنية تظل أساسية في تحديد الشركات التي تشغل الوضع المهيمن، لكن التوطين يظل عنصراً مهماً في نقل المعرفة التقنية .

نفس الشيء، رغم تدويل بعض الأسواق المالية، فإن عدة أنظمة نقدية تتعايش، وتنظم توزيع القروض بطريقة مختلفة جداً، وهذا، من حيث آثار تنوع معدلات الفائدة، يلعب دوراً مهما في النشاط الاقتصادي. بداية هذه المعدلات تبقى مشروطة بقرارات السياسة الاقتصادية، والتي ترتبط بالأحوال الوطنية، أو بالأحوال القارية (اورو مثلاً)، ما لم تحدث أزمة كلية، والتي تنشر من بلد إلى آخر، انهياراً من نمط أزمة الثلاثين.

ثمة حجة أخرى تذهب إلى أن الأجور تتجه إلى المساواة بين عمال نفس الصناعة في مختلف البلدان (5)، لكن واقعة أن ألمانيا تتاجر مع الصين، لم تجعل أجور عمال النسيج تتوجه في البلدين إلى نفس المستوى.

هكذا العولمة تشير إلى تغير بنيوي كبير في النظم الدولي الحالي الذي ظهر ما بعد الحرب. لكن تنوع أنماط التنظيم والأحوال التي تنتج عنها سوف تبقى ذات أهمية.

الحد الثاني من القياس المنطقي ليس بدوره مؤكداً، من ناحية السوق لا يمكن الانتظام الذاتي، و من ناحية أخرى لا يملك خاصية تأسيس نفسه[6]، وقد برهن على هذا التحول المؤلم للاقتصادي السوفيتي إلى اقتصاد.. لا سوق [7].

لكن هذا ليس مفاجئاً لكل اقتصادي نزيه، والذي تابع أعمال منظري التوازن العام، ويدرك الشروط القاسية التي وفقها فقط يمكن أن يتحقق توازن السوق.. إنه سوف يقتنع أن النقود، المكونة للسوق، لا يمكن إدارتها من خلال المنافسة التجارية وحدها، وذلك لسببين : أولهما أن المنافسة غير كاملة، وثانيهما أن نوعية السلع المتبادلة يجري تقييمها بشكل غير متساوي من قبل أطراف التبادل[8].

الخيرات العامة، من ناحيتها، تقتضي إجراءات خاصة من أجل الكشف عن القيمة التي يعزوها لها الأفراد. وهذا لا يتم في السوق.

أما المظاهر الخارجية، سواء كانت إيجابية، مرتبطة بالتجديد والاختراع، أو سلبية مرتبطة بالتلوث، لا يمكن للسوق متروكاً لنفسه أن يتغلب عليها .

طالما أن المضاربات لم تعد وقتية، والأسواق ذات الأجل تكون قليلة العدد، فإن توقعات غير متجانسة تنتشر، وتشيع اختلالات عدة في التوازن ما بين الأزمنة، هكذا يكون للسوق مهمة تنسيق القرارات الهامشية، ذات المدى القصير، لكن الجهات السياسية التخطيطية ـ الاستشارية، تكون ضرورية جداً من أجل اختيار التوجهات الاستراتيجية، والتي توجه تعديلات السوق يوماً بيوم.

الاستراتيجية المضادة عند المحافظين :

لكن بماذا نجيب الحجة التي وفقاً لها، العقل الجماعي، وخاصة فعل الدولة يواجه حدوداً داخلية ؟

هذه الحدود تقريباً على نسق حدود السوق، إذا النقود في حاجة إلى رقابة سياسية، فإن السياسة يمكنها أن تدخل الاختلال في وظيفة النقود الاقتصادية المحضة، وذلك من خلال خيارات تمييزية ناتجة عن الصراع في قلب المجال

السياسي نفسه. هكذا دور الحفاظ عن المنافسة يمكنه أن ينقلب، حالما أن السلطات العامة، المكلفة بالرقابة، تصير حليفة ومدافعة عن كيانات والتي من المفترض أنها تراقبها.

أيضاً لا يوجد أي أسلوب للاختيار الاجتماعي، يتوفر فيه احترام مبدأ الثقافة، طالما أن المجتمع غير متجانس وأنه يرفع مبدأ الديمقراطية.

إن التنسيق بين نظرات الفعلة الاقتصاديين للمستقبل يمثل مهمة أساسية للدولة، إذا ما أخذنا بمنطق كينز، لكن المهمة تتكشف صعبة للغاية في مجتمعات غير متجانسة جداً، وحيث شيوع السلوك الانتهازي في مجتمعات غير متجانسة جداً، وحيث شيوع السلوك الانتهازي يخفي عند السلطات العامة الحجم الحقيقي للمعلومات الخاصة التي في حوزة كل طرف أو فاعل اقتصادي.

من ناحية أخرى هدف العدالة الاجتماعية ليس سهل التحقيق، لأن الفعل العمومي يمكن أن يكون في اصل عدم مساواة جديدة وإن كانت مختلفة عن تلك التي كان من الممكن أن السوق ينتجها.

لكن إذا ترك السوق لحال سبيله فإنه يدفع اللامساواة إلى درجة تضر حتى بفعاليته. من ناحية أخرى المساواة الهجومية التي تثيرها الدولة يمكن أن تدمر فعالية النظام الاقتصادي برمته.

على ضوء هذه العيوب الكامنة في التدخل العمومي، الدولة، بدأت تنتشر، ابتداءً من السنوات الثمانين، استراتيجية مضادة عند المحافظين، وبحماس أدى إلى أن مفهوم دور الدولة عانى كثيراً وبشكل مستديم : السياسة النقدية يجب أن يلغى منها كل الصفات التمييزية، وذلك بأن تخضع لقواعد معدة سلفاً ومعروفة من قبل الجميع، أما الملكية العامة لبعض الشركات فيجب أن يحل محلها سلسلة تعاقدات، والتي تؤطر بشكل أفضل التوجهات الانتهازية عن الفعلة الاقتصاديين المكلفين بتوفير السلع العمومية التي كان القطاع العام يقوم بتوفيرها. تحديد معايير النوعية، والمعايير التقنية يجب أن يترك للسوق، السوق وحده الذي يفترض فيه التنسيق بين

نظرات ومصالح متعارضة تماماً. وأخيراً تذهب الاستراتيجية المضادة عند المحافظين، إلى أنه من أجل الكشف عن القيمة التي يعزوها المواطنون فعلاً للخدمات العمومية، لا شيء أفضل من الخوصصة. هذه تضع في اللعبة مبدأ المنافسة، على خلاف الاحتكار الذي كانت تتمتع به الدولة.

هكذا لماذا لا ينشأ سوق " الحق في التلويث " فيما يتعلق بالبيئة ؟ [9] وأيضاً استبدال المؤسسات العامة المعنية بالبحوث بدعم المؤسسات الخاصة. وأخيراً من أجل تفادي جمود الدولة ونموها المفرط : لماذا لا تجزأ إلى سلسلة من الوكالات المتخصصة المستقلة، وبدون أي مرجعية لأي خطة كلية والتي يفترض أنها لا يمكن الوصول إليها ؟

هكذا العودة إلى السوق، تبدو خاصة كما لو أنها رد مضاد على عجز الدولة أو الفعل الاجتماعي. وهذا ما أهمله المدافعون عن تدخل الدولة، ولم يأخذوه في الاعتبار عند دفاعهم عن الدولة.

إن سنوات الثمانين والتسعين، شاهدت حملة ضارية، تقودها الاستراتيجية المضادة عند المحافظين، في محاولة إقناع الرأي العام أن " سعر السوق هو تعبير عن مبدأ العدالة الاجتماعية، لأنه يكافئ كل واحد حسب مساهمته ".

إغراءات الليبرالية الدقمانطيقية :

إذا لم نتوخى الحذر، فإننا يمكن أن نستخلص مجدداً، أن السوق بدون عيوب، وأنه ينظم ذاته تلقائياً : إنها إغراءات الليبرالية الدقمانطيقية، والتي، هكذا تنفي التقدم المتحقق في نظرية اقتصاد السوق. لكنها يمكن أن تكون مغرية، لأنها تبدو حاملة حل بسيط وواضح لمشاكل عدة، والتي الساسة والمسؤولون لم يعدوا يفهمون فيها شيئاً كثيراً، حتى لو أنهم نادراً ما يعترفون بهذا.

ربما يجب عندئذ أن نذكر أن اتساع المجال الخاضع لمنطق السوق لم يقدم الحلول المنتظرة أو الموعودة من قبل دعاة الخوصصة، والليبرالية ولا مركزية النشاط الاقتصادي. الفشل في جوانب عدة صارخ.

الشكل الدولي المؤسس على تحرير رؤوس الأموال، وتنوعات معدلات التبادل، حل بالطبع محل نظام بريتون وودز، وأتاح الاستجابة للتغيرات البنيوية الجارية منذ ثلاث حقب. مع ذلك تذبذبات التبادل لم تكن أبداً في مثل هذه الأهمية، كما أن تركز الفائض والعجوزات التجارية لم يكن أبداً بمثل هذه الاستمرارية.

دون الأخذ في الاعتبار أن السياسات الاقتصادية الوطنية، التي يفترض أنها تتحرر من الإرغامات الخارجية، صارت على العكس خاضعة لها من خلال رقابة تقريباً يومية على الأسواق المالية ن والتي هي المتحكم في تكون معدلات التبادل، وحتى في بعض التوجهات الاستراتيجية للحكومات.

أما في موضوعات النظام النقدي والمالي، فإن التحرير المالي يتوجب أن يكون في صالح الاستثمار الإنتاجي، وأن أسواق المنتوجات المتفرعة تتقاسم الخطر، وأن المضاربة تنشر استقرار عمليات النمو، لكن العكس لاحظناه في سنوات التسعين :

- ازدهار استهلاك المجموعات الأكثر حظاً بدلاً من الاستثمارات الإنتاجية المنتظرة .
- ظهور خطر منتظم بحجم لا سابق له .
- بروز قوة المضاربات والتي أدت إلى الإخلال بنظم النمو بين البلدان الأكثر ديناميكية، مثل بلدان جنوب شرق آسيا .

أما بالنسبة لإرادة أنصار المذهب النقودي، المستهدفة تخفيض التضخم إلى الصفر، بفضل الرقابة على القاعدة النقدية ن وأن كل هذا يجري بدون تأثير على البطالة، فإن التجربة الأوروبية، في أعوام التسعين، تبرهن كفاية على مدى معادلة التضخم ــ بطالة أبعد من أن تختفي على المدى القصير وحتى المتوسط.

دولة الحد الأدنى، المفترض أنها تحفظ الادخار، والتجديد، والإنتاج، وبالتالي النمو ورفع مستوى المعيشة.

لكن ملاحظة المسار الأمريكي تشير إلى أن خفض الاستثمارات في التعليم القاعدي، وفي البنية التحتية، زاد حدة، وأن الإنتاجية الكلية لم تبلغ مستوى توجهات حقبة فورد، وأن اللامساواة الاجتماعية تثقل كاهل الميزانية العامة التي يراد تقليصها.

لأنه جرى إهمال المكونات الاجتماعية للإنتاجية، وكذلك الإرغامات المرتبطة باندماج الإجراء في المجتمع، فإن الحكومات المحافظة لم تصل إلى النتائج المنتظرة .

تطور أنماط المنافسة ليس اقل تناقضاً : في مرحلة حيث تمجيد لمنافسة دفع إلى أقصاه، نرى يتأسس على المستوى العالمي مجموعات شركات، والتي طموحها المعلن السيطرة على السوق وليس أن تخدم بسذاجة مثال سوق منافسة كاملة وخالصة.

الخدمات العامة خوصصت، لكنها تركت المجال لاحتكارات خاصة، والتي لا تتردد في استغلال وصفها المتميز للسيطرة على شبكات كبيرة.. المنافسة هكذا تقود إلى الاحتكار[10].

إلغاء تنظيمات سوق العمل المفترض أنها تكفل العودة إلى العمالة الكاملة[11]، لكنها لا زالت بعيدة عن إنجاز وعدها، على الأقل في أوروبا .

إلغاء التنظيمات، الذي جرى بالطبع بشكل حذر، لم يكن لها آثار مهمة على خلق فرص العمل، في ألمانيا وفي فرنسا. وإذا كانت البطالة انخفضت في المملكة المتحدة، فإن ذلك ليس بفضل ديناميكية خلق فرص عمل، وإنما بسبب حركة مهمة نحو التقاعد بين المواطنين النشيطين – العاملين.

في الولايات المتحدة لا يجب أن ننسى أن سياسة كنزية أتاحت اعتدال العلاقة بين التضخم والنمو. وأن هذه السياسة في أصل خفض معدلات البطالة إلى مستوى لا سابق له منذ ربع قرن[12]. الإغراء قوياً بالمزيد من مرونة سوق العمل الأوروبي، لكن الحجج العامة والنظرية السالفة تحث على الحذر.

عندما ننظر في هذه الحجج مجتمعة، يصير من المنطقي أنه من غير المتوقع التوجه نحو رأسمالية سوق محضة.

تعليقــات :

1 ـ المقصود الإنتاج حسب مبدا " استعمل وطوح ".

2 ـ البعض أرجع العولمة إلى أقدم العصور، مشيراً إلى أنها تصف أفكار الفلسفة اليونانية، ومبادئ المسيحية والإسلام ... الخ، هؤلاء أخذوا من العولمة الصفة العالمية فقط، وتجاهلوا محتواها الذي تظهر فيه اليوم، والذي لا علاقة له بما سبق : أن العولمة مجرد مرحلة في تطور الرأسمالية.

3 ـ يريد الكاتب أن يقول أن مصطلح العولمة ربما قصد منه إخفاء السياسات الرأسمالية، بإظهارها على أنها عولمة وليس نمطًا رأسماليا، لهذا فإن المصطلح ليس بريئاً.

4 ـ بإزالة الحدود الوطنية يصير العالم كالأواني المستطرقة بالنسبة للأسعار، وبالتالي لا يمكن أن يرتفع سعر منتوج في مكان وينخفض في مكان آخر، دعاة العولمة يرون هذا .. سيادة السعر الواحد.

5 ـ ينطبق على الأجور ملاحظتنا على السعر الواحد، العالم أواني مستطرقة لا يمكن أن ترتفع أجور عمال صناعة معينة في بلد وتنخفض في بلد آخر.

إضافة إلى حجة الكاتب ضد هذا الرأي، نقول تحقق هذا يشترط حرية انتقال العمال، أما حجة انتقال الشركات طلباً للأجور الرخيصة فإنها لا تكفي، سرعة هذا الانتقال لا توازن حركة الأجور.

6 ـ السوق لا يملك وضع الأسس والقواعد المنظمة لأدائه، لأن هذا، من ناحية ضد مبدأ السوق، والذي هو ميدان نكرات، وليس من حق أحد فيه وضع

قواعد أو أسس، كما أن هذا إن حدث يعني إدخال عنصر سياسي في السوق وليس اقتصادي.

7 ـ الاقتصاد الروسي، بعد انهيار الاقتصاد السوفيتي، هو اقتصاد لا سوق، وليس اقتصاد السوق، ذلك لأن السوق لا يملك خاصية تأسيس نفسه، ولا يمكنه الانتظام ذاتياً، ولأن الدولة مشلولة لم تتمكن من تنظيم السوق .. هكذا هو اقتصاد لا سوق.

8 ـ السلعة المتبادلة ليس لها نفس القيمة عند أطراف التبادل، وهذا ما يعيب أيضاً مبدأ المنافسة.

9 ـ " سوق الحق في التلويث " يقترح البعض إقامة سوق يباع فيه الحق في التلويث، أي أذونات تعطي الحق في التلويث. حيث أنه من الصعب مكافحة التلوث، ولأن هذا يضر بمصالح الشركات الملوثة، ونظراً لتكاليفه، فإن هذا الاقتراح يرى الاعتراف " بحق التلويث " على أن أسعار هذا الحق، الذي يباع في سوق " الحق في التلويث " تستخدم في معالجة آثار التلوث. هذا السوق، من ناحية أخرى، يحد من التوجه للتلويث، لأنه يجع له سعراً ـ ثمناً ـ وليس مجاناً كما هو الآن ...

10 ـ أن أقوى حجة ضد الدولة أنها احتكارية، لكن عملياً تخلي الدولة أدى إلى ظهور احتكار أسوأ. احتكار الدولة يمكن أن تخفف منه الديمقراطية، أما احتكار المجموعات الخاصة فلا.

11 ـ حجة أرباب العمل أن قوانين ولوائح العمل تعيق تحقيق هدف العمالة الكاملة، لأن أرباب العمل بسببها يحجمون عن التشغيل. إلغاء هذه اللوائح والقوانين يشجع أرباب العمل على خلق فرص عمل. لكن التنظيمات ألغيت ولم يتحقق الهدف. أرباب العمل استغلوا هذا الإلغاء في التخلص من العمالة، وبدلاً من تشغيل جدد استثمروا في التقنية.

12 ـ سياسة كنزية : تعني تدخل الدولة في خلق فرص عمل وليس الأمر متروكاً للسوق. هكذا الولايات المتحدة التي تطالب في كل مكان بكف يد الدولة وتحرير السوق، تمارس في الداخل سياسة تدخلية.

* انظر: روبير بوير: العالم اليوم، نشر لاديكوفيرت، 1999، ص 44. 48.

الكاتب اقتصادي التخصص.

4 – فيفيان فوريستير : العولمة ليست ليبرالية متطرفة

كل يوم نشاهد فشل الليبرالية المتطرفة، كل يوم، هذا النظام الأديولوجي، المؤسس على دوقما (أو وهم) الانتظام الذاتي للاقتصاد المسمى اقتصاد السوق، يبرهن على عدم قدرته إدارة نفسه، ولا السيطرة على ما يترتب عليه، ولا التحكم فيما ينتج عنه، حتى أن مبادراته، القاسية جداً بالنسبة لمجموع الناس، ترتد عليه، أو ضده سلباً. بينما يظهر عاجزاً حتى عن إقامة حد أدنى من النظام فيما هو مصر على فرضه عالمياً .

ما الذي يمكن نشاطاته من التوصل بنفس العجرفة ؟ وأن سلطانه، الذي عفا عليه الزمن، يستمر في فرض نفسه ؟ وأن سمة الهيمنة فيه تنتشر أكثر؟

لماذا، بعد كل شيء، هذا الشعور الذي يزداد لدينا، بأننا نعيش داخل فخ تحت رحمة " العولمة "، القوية بشكل يجعل من العبث وضعها موضع سؤال، وغير مجد تحليلها، ومعارضتها، وهذيان مجرد التفكير في التملص من هذا الوجود في كل مكان، العولمة، والمزعوم متطابقاً مع التاريخ ؟

لماذا لا نقاوم، بدلاً من الاستسلام، محاطين بقوى عقابية، والتي تحيط بالكرة الأرضية كما لو أنها قانون طبيعي ؟

لقد حان الوقت لأن نستيقظ، وأن ندرك أننا لا نعيش تحت إمبراطورية قدرية – حتمية – وإنما تحت نظام سياسي جديد، وإن كان غير معلن، نظام ذو سمة دولية وحتى عالمية، والذي قام على مرأى الجميع ورغم الجميع، ليس سرياً، وإنما بجهود نكرة.

هذا النظام لا يحكم، أنه يذل، وأكثر من هذا، إنه يتجاهل أولئك الذين يفترض حكمهم. المؤسسات، الوظائف السياسية التقليدية، التابعة من وجهة نظره، لاتهمه، بالعكس إنها تزعجه، وفوق كل شيء، أنها تلفت الانتباه إليه على أنه المصدر ومحرك المآسي العالمية، بالنسبة للمآسي العالمية ينجح النظام في استبعاد

حتى مجرد الإشارة إليه : ويتخلص من كل مسؤولية. ذلك لأنه وإن كان يملك الإدارة الفعلية للعالم، فإنه يترك للحكومات تنفيذ ما تقتضيه هذه الإدارة الحكومات التي تظهر على مسرح العالم ليست إلا المنفذة لإرادة النظام السياسي المعولم.

المسالة بالنسبة لهذا النظام ليست مسألة تنظيم مجتمع، وإن يقيم لهذا الهدف أشكالاً من السلطات، وإنما أن يضع في العمل فكرة ثابتة، بل يمكن القول فكرة جنونية، الفكرة المستحوذة عليه : أن يفتح الطريق إلى لعبة الربح بدون عوائق، الربح الأكثر فأكثر تجريداً. الفكرة المستحوذة عليه أن يرى الأرض ميداناً لدوافع كل موجود إنساني : الهدف النهائي للمغامرة العالمية : الرغبة في التراكم. هذا الجنون بالرفاه، هذا الجنون بالربح، أو الكسب في الحالة المحضة، مستعد لأحداث كل الدمار، شاملاً مجموع البلدان، أو بالأحرى، الفضاء بكامله غير محدد، بأشكاله الجغرافية.

ما أهم عناصر القوة، أهم أسلحة هذه الغزوة.

إنه إدخال مصطلح شاذ، وهو مصطلح العولمة، مصطلح عولمة يفترض أنه يحدد حالة العالم، ولكنه في الحقيقة، يعتم عليها بإدراجها في مصطلح غامض، اختزالي، وبدون معنى حقيقي أو على الأقل ليس له معنى محدد.

الاقتصادي، السياسي، الاجتماعي، الثقافي، والتي يستبعدها مصطلح العولمة ليحل محلها، ولكي، بهذا الخليط، يتفادى التحليل ويتخلص من الملاحظة. العالم الحقيقي يبدو معجوناً، غارقاً في هذا الكل المعطي، بينما هو يبدو واقعاً. أما نحن فيكون لدينا شعور بأننا، في بطن هذا الكل، أسرى في فخ بدون مخرج.

أحد الصحفيين، يشرح في الإذاعة بخصوص شركة تعلن أحد القرارات التي صارت يومية هذه الأيام، وهو قرار اندماج، والذي يقود إلى فصل جماعي للعمال، فيقول : " العولمة تجبر على هذا. .. ". حقاً ؟ لماذا إذن نذهب بعيداً ؟ إنها العولمة، فلا يبقى لنا إلا أن نسحق بعضنا. أما بالنسبة للذين لا يقتنعون، فإن هناك ما يقنعهم " المنافسة تتطلب أن. .. "، لكن في الحقيقة، العولمة هنا لا تعني شيئاً، إن الذي

يجبر على الدمج، وبهذا على فصل العمال هو ضرورة الحصول على المزيد من الربح وليس العولمة.

يمكن أن يرد علينا بأن هذا الربح مفيد، ضروري للجميع، وأن ازدهار الشركات ـ دجاجة تبيض ذهباً ـ يتوقف عليه خلق فرص عمل، وتقليص البطالة، إذن يتوقف عليه مستقبل الأكثرية، لكن هذا الرد ينسى أن هذه الشركة مزدهرة، وهي تشغل عمالها الذين تقذف به إلى البطالة في الوقت الحاضر، إذن ليس رقم أعمالها الذي تريد زيادته، ولكن بالضبط لأنها مزدهرة، تريد زيادة الفائدة التي يحصل عليها المساهمون من هذا الرقم. وليس بخلق فرص عمل تتوصل إلى هذا وإنما بطرد العمال .

" العولمة تفرض.. " " المنافسة تتطلب.. " أصوات إلاهية، الأمر لم يعد يتعلق بحجج، وإنما بإشارات عقيدة، إلى دوقما، والتي لست في حاجة إلى إعلانها، مجرد الإشارة إليها يجب أن تكفي لقهر كل مقاومة أو اعتراض.

العولمة تشكل جزءاً من هذه اللغة المكونة من مصطلحات، والتي محرفة لأغراض دعائية فعالة، لها موهبة الإقناع دون برهان، مجرد الإشارة إليها تتيح تلاعباً عظيماً بالعقول، والتي حالما يجري إدخالها في اللغة الاعتيادية، لدرجة أنها تستخدم حتى من قبل الذين يعارضونها، فإن هذا يجعلها تبدو واضحة ويقينية، وبالتالي تنجز ما كانت الدعاية تريد ترويج قبوله، ولكنها تجد صعوبة في البرهنة عليه.

من بين هذه المصطلحات العديدة نورد : " السوق الحر " الشهير الذي هو حرية الربح، ومصطلح إعادة الهيكلة، والذي يشير إلى تفكيك الشركات أو على الأقل تفكيك عمالها بفصلهم جماعياً. أما التدمير المأساوي للمجتمع فيسمى " إعداد خطة اجتماعية "، أما مكافحة " العجوزات العمومية " والتي هي في الواقع مفيدة للعموم ليس لها من عيب إلا أنها لا تحقق عائداً، وإنها تضيع على الاقتصاد الخاص، والذي يعتبر هذا الربح الضائع أمر لا يمكن احتماله، هذه النفقات المعتبرة زائدة عن اللزوم، وحتى ضارة، هي حيوية بالنسبة للقطاعات الأساسية في المجتمع، خاصة التعليم والصحة، يراها الاقتصاد الخاص غير مفيدة ولا حتى

ضرورية، بينما هي في الحقيقة أمر لا غنى عنه، يتوقف عليها مستقبل وبقاء كل الحضارة.

العولمة باسمها وحده تمنح غطاء، تختزل في كلمة واحد كل معطيات عصرنا، وتتوصل إلى إخفاء ما هو غير ممكن الكشف عنه وسط هذا الخليط : هيمنة نظام سياسي هو نظام الليبرالية المتطرفة، والذي وإن لم يكن رسمياً في السلطان، إلا أن له السيطرة الفعلية على مجموع ما يمارس عليه السلطان، وله بالتالي قوة عالمية.

انطلاقاً من هذا الاختيار السياسي، وهو الأديولوجيا الليبرالية المتطرفة، تجري إدارة العولمة.

هل هذا سبب يدعو إلى أن تخلط العولمة مع الأديولوجيا التي تديرها لكن لا تكوّنها ؟

عندما نقوم بهذا الخلط، فإننا نمنح الليبرالية المتطرفة سمات أنها غير قابلة للتراجع، وأنها لا يمكن تفاديها، وهي سمات التجديدات والمخترعات التقنية والتي تحدد العولمة وليس الليبرالية .لا يجب أن ننسى أن العولمة لا تقتضي بالضرورة إدارة ليبرالية متطرفة، وأن الليبرالية المتطرفة لا تمثل إلا أسلوبًا – مطعونًا فيه – من بين أساليب أخرى ممكنة.

باختصار العولمة ليست غير متميزة عن الليبرالية المتطرفة والعكس أيضاً صحيح. العولمة ليست ليبرالية متطرفة، وهذه ليست العولمة. مع ذلك عندما نشير إلى أحدهما، فإننا ـ لا شعورياً ـ نشير إلى الأخرى، ونسقط على أحد ما يخص الأخرى، إن الخلط بين العولمة والليبرالية يجعلنا نمنح الليبرالية سمة الحتمية ـ القدرية ـ التي ترجع للأولى، بينما الليبرالية المتطرفة لا تملك في ذاتها أي حتمية.

هكذا ما هو معطى لنا، وما ندركه على أنه نتاج عولمة في كل مكان لدرجة أنها تشكل كل شيء، ليس إلا نتاج سياسة متعمدة، تمارس على مستوى العالم. لكنها، مع ذلك، رغم قوتها، ليست أمراً لا يمكن تفاديه، ليست قدر. على العكس

إنها ترتبط بالأوضاع الحالية، قابلة للتحليل والنقاش، هذه السياسية ـ غير المعلنة ـ هي التي تقود العولمة وتفرض عليها أوامرها.

الأمر هنا يتعلق باختيار أنماط إدارة مرتبطة جداً بهذه السياسة، لكن يوجد ألف نمط إدارة ممكن، وبدون شك أفضل. الاختيار الحالي، لا يمثل أبداً، وفي كل الأحوال نكرر هذا، قدراً.

ليست العولمة، وهي مصطلح غامض، التي تضغط بثقلها على السياسة وتشلها، إنها السياسة المحددة في خدمة اديولوجيا الليبريالية المتطرفة، التي تخضع العولمة وتستعبد الاقتصاد.

الأمر يتعلق بسياسة لا تعلن اسمها، ولا تقترح على نفسها أن تقنع، ولا تطالب أي انضواء حقيقي، إنها لا تطمح، قلنا هذا، إلى شغل أي سلطات رسمية، وتفاخر بأنها لا تهدف إلا إلى هدف واحد، وهو ما لا يثير حماس الناس، الحصول على أرباح فلكية للاقتصاد الخاص، وبسرعة أكبر فأكبر وبأي ثمن.

هذه السياسة غير الظاهرة، الطائفية، تكتفي بأن ترسخ وأن تعمم التساهل الهذياني، وفوضوية عالم الأعمال، واقتصاد سوق منحرفاً إلى شكل من الاقتصاد المضاربي الصرف، وأن تشجع وأن تشرّع إلغاء التنظيمات، وهروب الرساميل، وأن تلعب على تقديس العملة كما على تخريب العملات وعمليات المافيا. ..

هكذا يتأسس الإطار، أو بالأحرى، المأزق، والذي فيه يبدو ليس من مخرج إلا التكيف مع شروط في صالح الربح وضارة بالعدد الكبير.

إنه مأزق في قلب السياسات المغلقة، تلك التي تتمتع ببعض السلطات الرسمية، يصير عليها، عندئذ، أن تنظم هذا التكيف، وأن لا تتعدى هذا الدور.

إننا نرى هنا كيف أن العولمة تمثل شاشة ذات أبعاد هستيرية ـ العالم ـ تعرض سيطرة سياسية. أو بالأحرى، كيف أن الليبرالية المتطرفة، الأديولوجيا المهيمنة حالياً، قاعدة نظام حكم الأغنياء، تستعير ثوب العولمة.

ها هنا الخدعة ! لأنه إذا كان واقع العولمة، كظاهرة تاريخية، هي أمر لا يتراجع، لأنها نتاج مسار ماضي لا يمكن تغييره، إلا أن إمكانياتها لا تجمد في ملاحظة الماضي. مستقبلها إذن قابل للتغير، وهو يتوقف على عدة ديناميكيات، وعلى عدة مشروعات قابلة للتعبئة، وخاصة على مجموع السياسات القادرة على إدارة العولمة. فالليبرالية المتطرفة هي إحدى الإدارات الممكنة وليس أكثر، وإن كانت لست أفضلها..

الليبرالية المتطرفة ليست في هوية مع ظاهرة العولمة، مع أنها تحاول الاستحواذ على خواصها من أجل أن تظهر هي نفسها على أنها حتمية لا يمكن تراجعها ولا تفاديها. هذا يعني تمجيد التاريخ (أو اعتقاد ذلك) في المرحلة الحالية، مرحلة سيطرة الليبرالية المتطرفة وحضورها الكلي، هذه المرحلة، مع ذلك ليست إلا مرحلة من التاريخ، وأنها تغيرها، قبلها وبعدها، يمكن أن تطول أو تقصر، لكنها ليست أبدية.

في الحقيقة، أبعد من أن تكون مرادفة لهذه الظاهرة التاريخية ـ العولمة ـ فإن الليبريالية المتطرفة ليست إلا مجرد عنصر محكومة بأن لا تكون إلا مؤقتة.

تعليــق :

الكاتب يميز بين العولمة كنتاج تطور التقنية والعلوم، وهي بهذا لا يمكن تفاديها كظاهرة تاريخية. وبين الليبرالية المتطرفة التي تطرح شعارات اقتصاد السوق والسوق الحر والمنافسة .. وهذه مرحلة تاريخية لست حتمية.

المرحلة الحالية، في نظر الكاتب، هي مرحلة إدارة العولمة، مرفق مطالب الليبرالية وليس العولمة. العولمة في ذاتها لا تقتضي الليبرالية، وهذه ليست العولمة.

الخلط بين العولمة والليبرالية هي في صالح الليبرالية، لأنه يجعلها تختفي تحت ستار ثم تتراجع لعولمة التقنية، والعولمة ليست للسوق، وربما لهذا السبب تشيع الليبرالية مصطلح العولمة لأن غموضه يخدم ايديولوجيات وحل متطلبات الليبرالية محل مقتضيات العولمة التقنية والعلمية.

* فيفيان فوريستير : دكتاتورية غريبة. فايارد. باريس

مؤلفة كتاب : الفظاعة الاقتصادية الذي نال شهرة واسعة.

عن اللوموند : 22 / 2 / 2000.

5 - ادقار موران : القرن بدأ في سياتل !

أخيراً ينطلق النقاش، أخيراً البداية.

جدال محدود، كان يجعل في المواجهة، حتى نوفمبر الماضي، أصحاب مذهب السيادة الكاملة، وأنصار العولمة التقنية - الاقتصادية - التجارية. النقاش الجديد الذي بدأ يجري، يطرح ما رواء هذا التعارض الجامد.

إن ما ظهر في سياتل هو الوعي بأن ضبط العولمة لا يمكن أن يحدث إلا على مستوى عالمي. هذا يمثل شكلاً آخراً من العولمة مختلف عن عولمة السوق، وهو يحتوي السيادية لكنه في نفس الوقت يتجاوزها.

لقد أدهشني أحياناً لأنه لا شيء بقى من التقاليد الأممية للاجتماعية، والتي غرقت في النزعة الأوربية، عند الاجتماعيين الديمقراطيين، أو تحولت تراجعاً إلى نزعة وطنية في مرحلة مرض " الشيوعية " [1].

كان هناك، في سياتل، إرهاصات مواطنة عالمية، ابتداء من وعي المخاطر المحدقة بالبيئة، كانت هناك حركات، مثل : أطباء بلا حدود، العفو الدولية، السلام الأخضر، البقاء العالمي، وإعداد غفيرة من المنظمات غير الحكومية ONG .

كان هناك الهجوم المضاد المعولم، المتعلق بضريبة توبان، والذي قادته جماعات منظمة الهجوم Attac. هناك المقاومات المحلية، والمتناثرة ضد العضوية المعدلة جينياً OGM، وضد الإفراط في تصنيع الزراعة، وضد انتشار الغذاء السيئ[2]. هناك أيضاً مقاومات عديدة ضد الهيمنة العقلية والثقافية. لكنها تجري من خلال التراجع إلى النزعة المحلية أو الوطنية.

لقد كان هناك الوعي المتعاظم بأن السوق المعولم في حاجة إلى رقابة وتنظيم [3]. وأن توسع السوق يرتبط بانتشار الرأسمالية في العالم.

هنا وهناك، وفي مختلف البقاع، حية عند عدد من المثقفين، بدأت روح عالمية وإنسانية تتجدد وتتعين في وعي يشمل الكوكب الأرضي.

لكن، كل هذا، الذي كان متناثراً، مشتتاً، وجد نفسه، فجأة، مجتمعاً، وكأنه على موعد بشكل تقريباً عضوي، من خلال الروابط والمنظمات غير الحكومية، ومن خلال التجارب المحلية، تكونت أممية مدينة خارج الأحزاب السياسية.

بالطبع تطفل على هذه الأممية المدنية، أتباع تروتكي، والفوضويون، والشيوعيون،... الخ، وكالعادة النزاعات المتوقعة والتطهير بين القيادات يخاطر بأن يشوهها وربما يدمرها.

لكن هذه الأممية، من ذات نفسها، وجدت وعبرت بشكل محدد عن حكم رائع، والذي يترجم بشكل دقيق رهان الجدال الدائر : " العالم ليس سلعة تجارية " " العالم ليس للبيع "، الصيغة لم تضع إلا الكشف عن نبوءات سبقت محذرة من تحول كل شيء إلى سلعة، بما في ذلك الأحياء والبشر. إنها تندد ضمناً بمنطق الحساب ـ الرياضي ـ الذي يهيمن على عقول التكنوقراط والاقتصاديين، والذي يعمى عن رؤية الكائنات، ويتجاهل العواطف والمشاعر، ولا يقيم وزناً للسعادة وللشقاء البشري، إن هذه الأممية تطالب، في النهاية، بالاهتمام بالعالم.

حقيقة، الوعي الذي كان مشتتاً متناثراً، تجمع في سائل فصار وعياً معولماً.

في الواقع، العولمة التقنية الاقتصادية لحقبة التسعين، كان مرحلة جديدة في عملية بدأت في القرن السادس عشر، عندما جرى الاستحواذ الأوروبي على أمريكا، تبعها استعمار العالم من قبل الغرب الأوربي، والذي، بعدما عرف بصفة استعمار، وقع هو نفسه ـ أي الغرب الأوربي ـ تحت الهيمنة ـ التقنية ـ الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية.

وكما أشرنا في مناسبة أخرى، هذه العملية صاحبتها وعارضتها عولمة ثانية، دائماً أقلية، ظهرت هذه العولمة الثانية مع الاعتراف بحقوق الإنسان للهنود الحمر (بارتولومي دو لاس كاساس) والاعتراف بحضارة غير الأوروبيين وشرعيتها، (من مونتيين وحتى فولتير).

هذه العولمة الثانية، استمرت من خلال نشر الأفكار الإنسانية والعالمية،

والتي أشاعتها الثورة الفرنسية ثم بواسطة الأفكار الأممية في التطلعات الأولى لأمم متحدة عالمية (فيكتورهوجو) [4].

في النصف الثاني من القرن العشرين، رغم تفكك وانهيار الأمميات، رغم حمى الوطنيات والعصبيات الدينية، فإننا نرى بتطور نزوع لوطنية كونية، مقدمة للوعي بــ " الأرض ـ الوطن ". هذا النزوع يتجذر في الأرواح، دون أن يلغي، مع ذلك فضائل الأوطان المختلفة والمتعددة. الأمر يتعلق، منذئذ، برباط ليس فقط تقني اقتصادي، ولكن خصوصاً عقلي ـ ثقافي ـ أخلاقي. يجمع الأجزاء المتناثرة للنوع الإنساني.

سانل، التي كان يفترض أنها ستكرس التقدم الكاسح للعولمة التقنية ـ الاقتصادية ـ التجارية، شاهدت، بالعكس، ولادة حركة جديدة، في مستواها، وفي اتساعها، حركة عالمية.

هذه الحركة الجديــدة تربــط معاً الانتماء السيادي [5]، والثقافة والحضارة، (ومع أن هذه الحركة تعترف بالدولة الوطنية، إلا أنها ليست ذات نزعة تعصبية وطنية) بوعي حقيقي بالمشكلات العالمية ،وكذلك بإرادة، منذئذ جديدة للعمل، في مستوى روابط كل المهددين بالهيمنة الكمية، وهيمنة العائدية، الربح، والحد الأقصى.

هذا أبعد من أن يستبعد الولايات المتحدة، في نزعة ضد أمريكية، إنه يسمح بأن يشارك المزارعون الأمريكان والمستهلكون الأمريكان مع مزارعي أوروبا والمستهلكين في أوروبا، هناك أكثر من هذا، كما يلح جوزي بوفي، أن تشمل الحركة مشكلات وحاجات القارات الأخرى، الكتلة البشرية الهائلة في العالم والمسماة بلدان في طور النمو، والتي لا تجد قدرتها التصديرية إلا بفضل التكاليف المنخفضة لليد العاملة المحرومة من الحقوق النقابية.

العالم الإفريقي أفقرته زراعة محصول الشكل الواحد المستورد من أوروبا،

والذي دمر زراعة الغذاء فيها، وقذف بالملايين في مدن الصفيح الريفية والحضرية، بدون جذور.

حركة العولمة الثانية يجب أن تهتم بكل سكان الأرض. إن مشكلة ثلاثة أو أربعة أطراف، من ذوي المصالح المتناقضة، لا يمكن حلها سريعاً وحالاً، لكن حلول الوسط ممكنة، ومسار نحو الحل يمكن منذئذ أخذه بالاعتبار ومن قبل الحركة الجديدة.

عالم جديد يخرج من ضباب ديسمبر 1999.

من ناحية، يمكننا أن نرى نتاج لقاء تطور العلوم والتقنية مع الرأسمالية، بتطبيقاتها الهائلة في مجال الصناعة الجينية. هذه التطورات التي تنعشها روح الربح، والحد الأقصى والعائدية، تطيع منطقاً محاسبياً وحتمياً، وهو منطق التصنيع واستخدام الماكينات الاصطناعية، منطق ينتشر في كل قطاعات الحياة الإنسانية.

العدو ليس الرأسمالية وحدها، هذه تكون ضرورية في اقتصاد تنافسي. إضافة إلى هذا، الناتج هو ذاته، يتضمن عناصر مفيدة، يمكنها أن تغير مجرى الأحداث. هكذا، عدة مجالات علمية تتجمع وتتطور معرفة معقدة، وذلك عكس المسار التبسيطي في القرن السابق. قطاعات علمية، أكثر فأكثر أهمية، على رأسها علم البيئة – الأيكولوجيا – تنير العولمة الثانية، بينما قطاعات أخرى تندمج في اقتصاد العائدية .

التقنيات، بما في ذلك تقنيات المعلومات، العقل الآلي، الاتصالات، مثل الانترنت، تحمل في ذاتها إمكانيات تحرير كما تحمل في ذاتها إمكانيات الاستعباد، إنها عولمة الاتصالات التي أتاحت تكون وحشد احتجاجات عالمية في سانتل، لكن الطاعة العمياء للمنطق الاصطناعي، ومنطق الربح، هي التي تمثل الخطر الكبير على الحضارة. وأكثر من هذا تمثل تهديدًا كليًا للنوع الإنساني : السلاح النووي، التدخل في الجينات، فساد البيئة، هي البنات الثلاث للتطور الثلاثي : علم، تقنية، صناعة.

ونحن نرى سلسلة نتائج هذا التطور.

أول سلسلة تنغلق على نفسها في دائرة مفرغة : زراعة مكثفة، عضوية معدلة جينياً، عائدية مفرطة في الزراعة وفي الاقتصاد، تدني نوعية الغذاء، تجانس أنماط الحياة، فساد البيئة الريفية، والبيئة الحضرية، والوسط الاجتماعي، والتنوع البيولوجي والثقافي. من السياسة إلى الاقتصاد : هشاشة العمل، تدمير الضمانات الاجتماعية، فقدان النظر العميق في المسائل الأساسية والمسائل الكلية (والتي بالنسبة لمعظمها تترابط منذئذ).

سلسلة أخرى يمكن أن تكون دائرة فاضلة، عندما نربط بين الزراعة البيولوجية والزراعة العقلانية، باحثين عن الأفضل وليس الأكثر، النوعيات قبل الكميات ،. أولوية الوجود على الملكية، التطلع إلى التمتع بالحياة، إرادة الحفاظ على التنوع البيولوجي والثقافي، بذل الجهود من أجل إنعاش الوسط البيئي، تمدين المدن، إنعاش الريف. كل هذا يجب أن يقود إلى صياغة سياسة حضارة، تهتم بكل هذه المظاهر. وذلك بأن تعي المشكلات الكلية والأساسية بالنسبة للنوع الإنساني. أعني مواطني الأرض، والتي يجب أن تصير وطناً.

فعلياً تجذير وتوسيع نزعة وطنية أرضية [6] يجسدان روح العولمة الثانية، والتي تهدف، وربما تستطيع، تطويع الأولى وتمدين الأرض.

الوضع في أساسه معقد، لقد قلنا أن العولمة الأولى تحتوي ضد - تيـارات، إيجابية، نشأ عن تطور متطرف للتيارات السلبية نفسها .

المعركة ليست فقط بني المؤتمر الرسمي للعولمة الأولى، وبين ضغوط العولمة الثانية، ثمة معركة في داخل المؤتمر الرسمي بين أوروبا والولايات المتحدة، بين الجنوب والشمال، بين أمم غنية، وأمم معدمة.

العولمة الثانية يجب أن تحافظ على تحالف معقد، بين السيادات الوطنية والسيادة الدولية الجديدة الناشئة عن " الأرض - وطن ". والمتطفل عليها من قبل الذين يحنون للماضي، من الماركسيين اللينينيين، فإنها مهددة بالتفكك .

السيادة الدولية للأرض – وطن، تحتوي تبسيطات كثيرة، لكن كم هي التبسيطات المدمرة التي يمثلها الحساب ـ الرياضي، والاختزال إلى الاقتصادي في المعسكر، معسكر العولمة الأولى.

الجبهات تتداخل، بعضها يمتطي البعض الآخر، هذه التعقيدات هي ما يجب التفكير فيه، وليس التخلص منه، من أجل استخلاص طريقة.. !

هكذا ليس هذا هو النضال النهائي، إنه النضال الذي يفتتح العصر أو القرن القادم، والذي يرسم صورته : على المستوى الإنساني، وعلى مستوى الأرض .

تعليقـــات :

1 ـ يشير بهذا إلى ظهور النزعة الوطنية، على أنقاض الأممية، في بلدان الكتلة الشرقية، حال انهيار الأنظمة الاجتماعية فيها.

2 ـ الغذاء السيئ : وهو المتدخل فيها صناعياً، أي المحصولات الزراعية، والحيوانية، والسلع الغذائية المتدخل فيها كيميائياً، أي باختصار الغذاء غير الطبيعي، مثل اللحوم المعالجة بالهرمون .

3 ـ لا يمكن الاعتماد على التنظيم الذاتي للسوق، يجب أن يأتي التنظيم من خارج السوق، السوق الرأسمالي ليس مداناً باعتباره سوقًا، وإنما لأنه سوق بدون تنظيم. وحيث أن الدولة الوطنية بدأت تضعف أمام ضغط العولمة، فإن الناس بدأوا يملؤن الفراغ الذي تركته السلطات العمومية أمام زحف العولمة سائل، دافوس ... الخ تشير إلى أن الناس تجاوزا الدولة في مواجهتهم مباشرة مع العولمة.

4 ـ يريد الكاتب أن يقول : أن كل توسع للرأسمالية ـ عولمة أولى ـ صاحبه توسع مضاد للرأسمالية ـ عولمة ثانية ـ لذلك فإن من المتوقع جداً أن عولمة اليوم سوف تضادها عولمة ثانية، إنها عولمة الوعي بمخاطر العولمة الرأسمالية على الإنسان والحياة والأرض.

5 ـ الكاتب يعتقد أن البشر سوف يعون انتمائهم لكوكب الأرض الذي يصير بالنسبة لهم كالوطن، يرتبطون به كما يرتبطون بأوطانهم، ويحرصون عليه كما يحرصون عليها.

في نظره هذا الانتماء للأرض ـ وطن، لا يلغي ولا يتعارض مع الانتماء للأوطان المختلفة. لكن الرباط بين البشر في هذه الحالة، حالة الانتماء للأرض ـ وطن، ليس رباطاً تقنياً ـ اقتصادياً ـ تجارياً، كما تقدمه العولمة، لكنه أيضاً رباط عقلي، ثقافي وأخلاقي، يجمع البشر المشتتين في أجزاء، ليشكلوا كلاً واحداً وإن ظهر بمظاهر مختلفة، من حيث الأعراق والثقافات والانتماءات الوطنية.

6 ـ نزعة وطنية أرضية : تعني نزعة الانتماء للأرض على أنها وطن النوع الإنساني.

* ضريبة توبان Tobin باسم مقترحها جيمس توبان، الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصادي، ويقضي الاقتراح بفرض ضريبة لصالح المواطنين على حركة الأموال المستخدمة في المضاربات.

لوموند 10 / 2 / 20000.

* ادقار موران : عالم الاجتماع. عن اللوموند 7 / 12 / 1999.

6 – آلان فراكـــون : ساتل الصـــدع الحقيقي

غداة فشل الاجتماع الوزاري للمنظمة العالمية للتجارة في ساتل، تغنى البعض بالانتصار، الأمميون، المناضلون من أجل البيئة، والمدافعون عن زراعة نوعية : حيوا انتصار أممية الشعوب.

أما أصحاب مذهب السيادة [1] فقد تبادلوا التهاني، فرحين بهذه الضربة التي وجهها ضغط الشعوب للعدو المشترك : العولمة ! أو كما يصفها البعض " التوتا ليتارية الجديدة في عصرنا ".

الشعوب، يقول هؤلاء وأولئك، انتصرت على الحكومات، الشعوب أرغمت العولمة على التراجع.

أسبوع بعد الحدث، يغرينا أن نقوم بقراءة أخرى له، وأن نقول مقدماً : إن فشل مؤتمر ساتل يمثل أول صدع عميق بين الشمال والجنوب. المواجهة الحقيقية كانت بين الأغنياء والفقراء وليس بين أنصار وخصوم العولمة فقط.

اجتماع ساتل كشف عن أن الإدارة الأمريكية برئاسة كلينتون تنهار، وأنها لم تكن مستعدة. كما أظهر أن المنظمة العالمية للتجارة لم تكن على مستوى مهمتها.

الاجتماع كانت له مهمتان : افتتاح سلسلة جديدة من المفاوضات بهدف تحرير التبادل وإدخال بدايات تنظيم في التجارة العالمية، هاتان المهمتان مرتبطتان، لكنها لم يعودا كذلك.

التجارة العالمية، من حسن حظها، سوف تستمر، إنها تنمو بواقع 9 ٪ سنوياً، دون حساب التبادل غير الرسمي، أي غير المسجل. إذن فشل المؤتمر لم يوقف العولمة.

نمو التبادل الدولي لا يتوقف كثيراً على نتائج مؤتمر ساتل، سوف يتواصل، حتى بدون افتتاح دورة أخرى للمفاوضات التجارية. أما الملفات الجارية، تحرير

الخدمات، وتحرير التبادل الزراعي. .. الخ. فسوف تدريس، بعيداً عن الأنظار، على مستوى الخبراء، في جنيف مقر المنظمة العالمية للتجارة. الباقي .. تدفق التبادل، كما هو اليوم، سيتواصل كالسابق، ولن يخضع لمزيد من التنظيم ولا السيطرة، ذلك لأن المفاوضات، المفترض فيها وضع بدايات التنظيم، لم تفتتح.

صحيح أو غير صحيح هدف المفاوضات هو أن تدخل في التجارة العالمية اهتمامات توصف بأنها ليست تجارية : الدفاع عن التنوع الثقافي، ضمانات صحية، (مبدأ الوقاية) الحرص على حد أدنى اجتماعي (مثل عمل الأطفال، شروط الإنتاج في العالم الثالث. .. الخ).

لا أحد يعرف كيف يترابط هذا المجموع من الاعتبارات غير التجارية معاً مع التجارة العالمية، أو كيفية التوفيق بين مجموع هذه الاعتبارات الأخلاقية الاجتماعية والتجارة العالمية، كما لا أحد يمكنه القول، ولا أحد يعرف ما هو المنتدى المثالي : هل هو إصلاح المنظمة العالمية للتجارة ؟ هل هو تجديدها ؟ لكي تقود مثل هذه المفاوضات التي تقود إلى هذا الهدف.

لكن هذا كان الطموح.

المنظمة العالمية للتجارة، في الوقت الحالي، معلقة. وهذا ما دفع كاتب افتتاحية فيننشيال تايمز إلى القول : " إن استبدال قانون الغابة بالقانون لم ينجز ". وهذا ما عبر عنه وزير المالية الإيطالية، في كلمات أخرى، قلقاً من أن فشل سانتل " يمكنه أن يقود إلى غوغائية عالمية ". الصيغة هذه ربما تبدو مبالغاً فيها، لكن بكل تأكيد في " مصانع العرق " [2] في العالم الثالث، في المعامل حيث يعمل الأطفال، في معسكرات السخرة في الصين، حيث المساجين يعملون إجبارياً، ليس هناك ما يخشى من فشل سانتل. كذلك أيضاً الذين وراء تلوث البيئة، ومفسدي البيئة لا يأسفون على فشل سانتل : الكل يستمر في العمل كالسابق.

أخذاً بالاعتبار هذه النتيجة [3] يبدو متناقضاً أن نصف فشل سانتل بأنه انتصار .

المتظاهرون، المحتجون، النقابات، المدافعون عن البيئة، أصدقاء الحيوانات، أنصار عولمة أخرى، وكل الذين تدفقوا على سانتل، كانوا أول من يتمنى أن يدخل في التجارة العالمية، هذه الاهتمامات، غير التجارية الشهيرة. البعض يطالب بفرض معايير أجرة، وشروط عمل على المصدرين الآسيويين، والأفارقة والأمريك لاتيني. لكي لا يقوم هؤلاء المنافسة غير الشريفة نحو العمال الأمريكان [4]. آخرون، يريدون معاقبة الصناعات الملوثة في العالم الثالث.

صوت جديد :

لكن هذا التجمع الاحتجاجي كان أساساً أمريكياً وأوروبياً، ويشهد على تفشي مشاعر فقدان السيطرة، والقلق بالنسبة للهوية الفردية، والجماعية، الوطنية والثقافية، سواء في الولايات المتحدة كما في أوروبا، أمام العولمة. هذا التجمع يحتج لأنه " لا أحد يطلب رأي المستهلكين والذين يمكن أن يكون لهم رأي آخر " هذا الرأي الآخر هو ما تريد الحركة الاحتجاجية إسماعه.

الحركة من وجهة نظرها، يمكن أن تهنئ نفسها على أن دورة جديدة لم تفتتح، لكن من الصعب أن تفرح، لقد قبرت مفاوضات تستهدف اعتناق اهتماماتها الخاصة (حول البيئة والمجتمع) وإدراجها في آليات التبادل الدولي.

تقول الحركة أنها تتحدث في سانتل باسم الشعوب في مواجهة الحكومات، والتي البعض منها ديمقراطي. صحيح لقد أسمعتنا صوتاً من النادر أن نجد الفرصة لسماعه في مثل هذا الموقف.

لكن إذا المفاوضات فشلت ليس هذا بسبب الاحتجاجات. ثمة سبب آخر : اجتماع سانتل كان عاجزاً عن تحديد جدول عمل مفاوضات معقدة وغير معد لها جيداً.

هذا الجدول الذي كان عليها وضعه مرفوض من دول الجنوب، هذه الدول نددت بالأداء الغامض للمنظمة العالمية للتجارة، حيث ثلاثين عضواً كباراً، من بين الأغنياء، يتخذون كل القرارات [5] إضافة إلى هذا دول الجنوب أعلنت الرفض

القطعي، وغير القابل للمراجعة، إرادة الهيمنة من طرف الولايات المتحدة وأوروبا على المنظمة. من ناحية أخرى عارضت رغبة المتظاهرين ربط التجارة، من ناحية، بمعايير اجتماعية وبيئية وصحية، من ناحية أخرى .

دول الجنوب شعرت بأن ربط التجارة بهذه المعايير هو أمر موجه ضدها، وتريد بحث التجارة مستقلة عن هذه المعايير. دول الجنوب لا ترى في هذا الربط إلا خدعة، تستهدف إفقادها " ميزات المقارنة ". إنها هكذا تندد بإرادة أن يفرض عليها باسم حقوق الإنسان، إرغامات تؤثر سلباً على قدرتها التنافسية، بالنسبة لها هذه الإرغامات تخفي في الواقع موقف حمائي [6] وتزيد من هشاشة وضعها أكثر في المنافسة مع الشمال القوي الولايات المتحدة، مدعومة من استراليا والأرجنتين ونيوزلندا وغيرها.. .، ولا تستطيع أن تتعايش، بعض الوقت، مع صراعها مع الاتحاد الأوروبي، حول دعم الزراعة، المفاوضات الحقيقية، حول هذه المسألة، لن تبدأ في كل الأحوال قبل عام 2003. (حسب الاتفاق الذي وقع عليه في مراكش عام 1996). لكن بلدان الجنوب، مدعومة من الصين، التي سوف تدخل المنظمة العالمية للتجارة قريباً [7] ترى وجوب الفصل بين تنظيم التجارة العالمية وبين المعايير غير التجارية. إن هذا الخلاف هو في عمق الصدع الذي يفصل بلدان الشمال عن بلدان الجنوب، في موضوع حق التدخل. بلدان الشمال تريد ترويجه، بلدان الجنوب ترفضه باسم سيادة الدول. الخلاف هذا ليس بالضرورة ذا طبيعة مختلفة [8].

تعليقـــات :

1 ـ أصحاب مذهب السيادة : الذين يتمسكون بالسيادة الوطنية ويرفضون أي تقليص، لذلك يقاومون العولمة التي يرونها مدمرة للسياسات الوطنية.

2 ـ مصانع العرق : يريد الإشارة إلى المصانع حيث العمل الشاق الذي يبذله عمال العالم الثالث.

3 ـ الكاتب من بين الذين يعتقدون في إمكانية استخدام المنظمة العالمية للتجارة

في ضبط انفلات العولمة، ووضع نظام في غابة التبادل التجاري. وهذا يعني، من وجهة نظره، أن فشل سياتل هو في صالح الذين لا يريدون إدخال أي نظم أو معايير أخلاقية في التبادل العالمي.

بالنسبة له إذا كان من غير الممكن إيقاف العولمة، فهذه تجري بدون مؤتمر سياتل، إلا أنه بالإمكان ضبطها من خلال المنظمة العالمية للتجارة.

4 ـ تتهم البلدان الآسيوية والإفريقية، وبلدان أمريكا اللاتينية بأنها تستغل العمال من خلال الأجور الرخيصة وشروط العمل السيئة ـ مصانع العرق ـ مما يخفض تكاليف الإنتاج، ويعطيها قوة في المنافسة مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي .

5 ـ عمليات تحرير التجارة والعولمة تسير بسرعة فائقة، مما جعل بلداناً كثيرة غير قادرة على النهوض أو اللحاق بها، مما جعل البعض يفكر في كيفية إدخال الفقراء العولمة .

مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والنمو، العاشر، Cnuced، اجتمع في باكنوك 12 - 19 / 2 / 2000، محاولاً ترويج العولمة والبحث عن كيفية إدخال البلدان الفقيرة في العولمة. الأمين العام للمؤتمر ،يريد منه أن يكون ربان العولمة من اجل ضمان أن البلدان الفقيرة لا تترك على قارعة الطريق.

لكم لم يحضره لا المندوب الأمريكي للتجارة، ولا المفوض الأوروبي الذي اعتبر مؤتمر بانكوك ليس حدثاً يهم التجارة.

اللوموند : 13 ـ 14 / 2 / 2000 ف.

اللوموند : 20 ـ 21 / 2 / 2000 ف.

6 ـ الولايات المتحدة وأوروبا تتخذان من المعايير المذكورة، أداة حماية السوق الأمريكي والأوروبي في وجه صادرات العالم الثالث.

7 ـ لكي تدخل الصين إلى المنظمة العالمية للتجارة، عليها الحصول على موافقة

الولايات المتحدة ثم الاتحاد الأوروبي، بعد سنوات من المفاوضات مع الولايات المتحدة حصلت على موافقتها، مفاوضاتها مع الاتحاد الأوروبي لا زالت لم تفض إلى شيء. هذا يشير إلى طبيعة المنظمة وسيطرة القوى الكبرى عليها .

8 ـ بلدان الجنوب تخشى استخدام حق التدخل في شؤون الدول، الذي تؤيده بلدان الشمال، الأهداف مصلحية تهم دول الشمال، وليس حقوق الإنسان، دول الشمال يبدون أنها حقاً تنوي ذلك. نظراً لاختلال توازن القوى بين الشمال والجنوب، فإنه ليس بإمكان دول الجنوب ممارسة هذا الحق ـ فعلياً ـ إذا ما تعلق الأمر بدول الشمال، بينما العكس صحيحاً. لهذا فإنه، مهما كانت مبرراته الإنسانية، هو حق في اتجاه واحد وليس متبادلاً.

* آلان فراكون : صحفي وكاتب

عن اللوموند : 12 ـ 13 ديسمبر 1999 .

7 - كلود ديدري : الاجتماعي : نهاية اللحظة الوطنية !

في نظر كثير من المحللين، فشل سائل يجسد بروز خيار عام أممي، مواكباً عولمة التبادل التجاري.

هذه التعبئة الأممية، والأسئلة التي تطرحها، هل هي ظاهرة جديدة ؟ ألا يجب أن يدهشنا، على العكس. إننا خلال حوالي قرن، اعتبرنا البعد الوطني للحماية القانونية للعمال على أنه مسلمة ؟ !

في تاريخ الرأسمالية تدويل التبادل معطاة أساسية، لكن بالنسبة لهذه العولمة، بذاتها، التي ظهرت في نهاية القرن التاسع عشر، فإن عولمة النقد الاجتماعي هي معطاة أساسية. الأمميات العمالية والاجتماعية كانت أول ردود حركات العمل على مشاهد الاندفاع العالمي للرأسمالية والتجارة.

الأممية الأولى كانت عام 1869، ظهرت رداً على اتفاق التبادل الحر بين القوى الرأسمالية في تلك الحقبة، خاصة اتفاقية التبادل الحر بين فرنسا وبريطانيا.

الأممية الثانية كانت في أعوام التسعين من القرن التاسع عشر، والتي عبرت عن البروز السياسي للطبقة العاملة، من خلال تأسيس الأحزاب الاجتماعية. هذه المرحلة تمثل لحظة حاسمة في تكوين ما عرف بعد ذلك " بالدولة الاجتماعية " وذلك إشارة إلى دمج المطالب العمالية في سياسات القوى الرأسمالية الكبرى في ذلك الوقت.

الدولة الاجتماعية تعني الاعتراف بمطالب العمال، وأخذها بعين الاعتبار، من قبل القوى الرأسمالية، وإدخالها في سياستها. منذئذ لم يعد بالإمكان تجاهل القوة الصاعدة للحركات العمالية.

في قلب هذا التطور، النظام الجمهورية الفرنسي، لم يكن الأخير، في محاولة تطوير التفكير حول الترتيبات التشريعية الضرورية، من أجل منح العمال

مكانهم في حركة أوسع، شملت إنجلترا وألمانيا، والتي مثلت إرهاصات تأسيس المكتب الدولي للعمل " BIT ".

هذه الإرهاصات عبرت عنها الرابطة الدولية لحماية العمال، والتي أعلن عن تأسيسها خلال معرض باريس الدولي عام 1900.

هذا العمل التشريعي، القانوني، الذي جرى تحت ضغط الحركات العمالية، وتأثيرها: إضراب في فرنسا، الاتحادات العمالية في بريطانيا، الاجتماعية الديمقراطية في ألمانيا. أدى في نهاية المطاف إلى الاعتراف بالحقوق النقابية، وتشريع التقاعد، ووضع موضع التأسيس مشروعات مثل : الاتفاقات الجماعية، أو قانون العمل.

في فرنسا وفي ألمانيا، اتخذت الحماية القانونية للعمال كامل أبعادها، غداة الحرب العالمية الأولى، في محتوى سياسي واقتصادي جديد.

العودة إلى الوطني، التي أدت إليها الحرب، في موضوع الاقتصاد، خاصة بالنسبة لفرنسا وألمانيا، بسبب تشابك تبادلات البلدين ما قبل الحرب، وجدت حلها الحقيقي في أزمة سنوات الثلاثين، خلال انهيار دائم للتبادلات الدولية.

المكتسبات الاجتماعية الكبرى، ما بين الحربين، وخلال التحرير تواكبت مع فترة استثنائية في تاريخ الرأسمالية، مرحلة اتسمت بالعزلة الاقتصادية للفضاءات الوطنية.

هل هذا الترابط، بين المكتسبات الاجتماعية وفترة العزلة الاقتصادية يشير إلى علاقة علية ؟

حقيقة الشروط كانت مجتمعة من أجل وضع سياسة كنزية في التنفيذ : انطلاقاً من قدرات الدول على قيادة استهلاك الأسر، وتوجيه الاستثمارات، من خلال سياسات ميزانية مدعومة بفضل الاستقلالية النقدية وانغلاق اقتصادها.

لكن هذا الوضع لم يدم طويلاً : منذ سنوات الخمسين، استقرار سلام دائم في

البلدان الرأسمالية المتطورة، واكبته عودة مستمرة إلى دولية التبادل.

لكني يجب أن نلاحظ أن حركة تدويل الاقتصاد، لم تقد إلى إلغاء المكسبات الاجتماعية، كما يحلم فريد ريك أوغوست هاييك منذ سنوات الأربعين. تأسيس سوق مشترك في أوروبا، مثلاً، صاحبه تنسيق بين الحقوق الاجتماعي في كل بلد عضو.

عملية التدويل الاقتصادي، العولمة، وصلت مستوى يقتضي اليوم، من القوى الحاملة للنقد الاجتماعي، أن تعي حدود الإطار الوطني، من خلال نظرة مزدوجة : فعالية المكتسبات الاجتماعية وتعبئة المواطنين.

إن حركة دمج النشاطات الإنتاجية، على مستوى أوروبا، خاصة بين فرنسا وألمانيا، تدحض شعار الحزب الشيوعي الشهير في أعوام السبعين " لننتج فرنسياً " والذي تبناه بعد ذلك بالادور في شعاره " متشرياتنا هي أعمالها "[1].

ماذا يعني اليوم شعار : " ننتج فرنسياً " ؟ عندما نكتشف، إذا ما دققنا النظر في الميزان التجاري، أن السيارات الألمانية هي أيضاً سيارات فرنسية، مثلما أن السيارات الفرنسية هي سيارات ألمانية [2] إن نشتري فولكسفاجن، مثلاً، هذا يمنح فرص عمل للعمال الفرنسيين مثلما نشتري رينو، والعكس أيضاً صحيح. إنما يصنع، ربما الاختلاف، بين فلوكسفاجن ورينو، يتعلق بتوجيهات الإدارة في هذه المشاريع : اهتمام فولكسفاجن بالحفاظ على قدرة العمل من خلال تقليص وقت العمل في الفترات المنخفضة، تقابله تصفية التكاليف والعمال المعتبرين فائضين من قبل إدارة رينو.

هكذا من خلال تدويل التبادل، وتقسيم العمل الناتج عنه، تنتهي مرحلة من الرأسمالية المرتكزة على التطور الوطني[3].

مع ذلك، هل يجب أن يقود هذا إلى وضع اليد العاملة في البلدان الأخرى؟ وإلى الانشغال بتحطيم الحواجز الجمركية والاستفادة من التكاليف والتي انخفاضها يرجع إلى الغياب التام لاحترام حقوق الإنسان الأكثر أساسية ؟

إن البحث عن التكاليــف الأقل، وبأي ثمن، يذهب حتى الانبهار الهستيري، عند أرباب المشروعات، بالتوتالتارية الصينية، القادرة، بفضل الدكتاتورية، المكسب الشيوعي الرئيس في هذا البلد، على تحطيم " أسعار سوق العمل " (4).

لكن في هذا المحتوى اللعبة لم تتم بعد، حركات المستهلكين، لها هنا دوراً تلعبه، من خلال مطالبها بفرض معايير أخلاقية على شروط الإنتاج، أو من خلال اهتمامها بالحفاظ على البيئة ومكافحة التلوث، أو من خلال، مثلاً، فرض احترام مبدأ الوقاية فيما يتعلق بالعضويات المعدل جينياً O. G. M.

أما بالنسبة لنقابات العمال، فإن الصدع الكبير الناتج عن الحرب الباردة يتلاشى، ويحل محله الوعي بأن المشكلات التي تواجه النقابات وطنياً، هي مشكلات مشتركة بين كل النقابات : أن نفكر مثلاً في توازن الكفاح ضد إغلاق مصنع رينو في فيلفورد عام 1997 (5) وإضراب عمال اتحاد عمال السيارات عام 1995، من أجل إجبار جنرال موتورز على الالتزام بالحفاظ على فرص العمل في مواقعه التاريخية، والنشطة نقابياً مثل ديتروا وفلانت.

يبقى بعد ذلك حاجز اللغات، والانضواء في هويات إقليمية كبرى : آسيا، أوروبا، أمريكا..

لكن في مواجهة الاتفاقات حول التجارة العالمية، ومن أجل الحفاظ على المكتسبات الاجتماعية العريقة، ليس هناك من حل آخر إلا الرجوع إلى إحدى دعامات الحركة العمالية : الأممية. مع سائل ينتهي إذن ما كان إلا لحظة في التاريخ الاجتماعي : اللحظة الوطنية، وتبدأ مرحلة الاجتماعي (6).

تعليقــات :

1 ـ الشعار في صيغته الأولى كما في الثانية يركز على الوطني إنتاجاً واستهلاكاً. ويفيد أن استهلاك الإنتاج الوطني يخلق فرص العمل.

هذا الشعار ممكن في اقتصاد نسبياً مغلق، واستقلالية نقدية. لكنه وهم في

اقتصاد مفتوح وبدون استقلالية نقدية.

في أوروبا اليوم اقتصاد كل بلد مفتوح على البلدان الأخرى، والنقود الوطنية تخضع للأورو.

2 ـ يشير هذا إلى أن الشركات المتجاوزة للوطنيات جعلت الإنتاج بدون جنسية.

3 ـ أي نهاية الرأسمالية الوطنية لصالح رأسمالية تتجاوز الوطنيات.

4 ـ أرباب العمل والمشروعات يحلمون بنظام توتاليتاري ـ دكتاتوري ـ قادر على فرض الأسعار في سوق العمل ". أي إرغام العمال على العمل بأجور متدنية، إنهم لا يكرهون غياب الديمقراطية، شريطة أن يكون غيابها في صالحهم.

5 ـ غلق المصنع المشار إليه كان مناسبة لأول مظاهرة عمالية ذات طابع أوروبي، وليس وطني، ضد شركة رينو.

6 ـ يجب الانتباه إلى أن الوضع الحرج، الذي فيه الدولة الوطنية اليوم، في مواجهة العولمة، يرجع إلى أسس هذه الدولة نفسها، وليس فقط إلى ظاهرة العولمة .

للدولة الوطنية أسس ثلاث : السكان، الأرض، النظام السياسي.

اختلاف السكان وتنوعهم عرقياً وثقافياً .. الخ وهو مبرر الدولة الوطنية، يجعل الرباط الوحيد بينهم، أو المشترك الوحيد. الأرض حيث يقيمون، والنظام السياسي. وهذا بالضبط ما جعل الدولة الوطنية في موقف حرج أمام العولمة. هذه العولمة تفكك المشترك، تقلص بالتدريج من سلطان النظام السياسي، وتفتح الحدود، أي تلغي مفهوم التراب الوطني، مما يقود ضرورة إلى نهاية الدولة الوطنية كلحظة تاريخية.

الأمة، في الدولة الوطنية، نتاج الدولة ،زوال هذه أو تقلص سلطانها يفكك الأمة. لا أحد يذكر الآن، مثلاً، الأمة السوفيتية، ولا الأمة اليوغسلافية، ولا الأمة التشيكوسلوفاكية. وغداً ربما لن يذكر أحد الأمة الأمريكية. زوال الدولة ينهي وجود الأمة.

لكن الوضع في الدولة القومية مختلف. في هذه الأمة تسبق وجود الدولة، الدولة حين تتأسس تستجيب لحاجة الأمة بالمفهوم القوي. الأمة تصنع الدولة، ولا يؤثر على وجود الأمة، كأمة، تفكك الدولة أو انهيارها. لقد بقيت أمم رغم توالي الدول، ورغم عدم تمكنها أحياناً من تأسيس دولة، بفعل الاستعمار مثلاً، وستبقى بعد زوال الدولة الوطنية، لأن الرباط القوي ليس الأرض ولا النظام السياسي، إنه اجتماعي قبل أي شيء آخر.

الدولة القومية تتأسس - حين تتأسس - على عوامل تجعلها قادرة على مواجهة العولمة الجارية : الارتباط الاجتماعي، العرقي، الثقافي. .. وبالتالي وحدتها ليست في حدود الأرض ولا في النظام السياسي، وحدتها مستنبطة في كل فرد من أفرادها.

إن تفكك الدول الوطنية تحت ضغط العولمة، يمكنه أن يتمخض عن نتيجتين :

1 - عولمة الاجتماعي ضد عولمة الرأسمال : يتمثل هذا في وعي كل المتضررين من العولمة الرأسمالية، بوحدتهم، والتي، بفضل عولمة الرأسمال، لم تعد الحدود الوطنية تعيقها.

2 - وحدة التكوينات الاجتماعية، ذات الأصل الواحد، في مختلف الدول الوطنية، إزالة الحدود هو في صالح هذه التكوينات وتواصلها، إن التكوينات الاجتماعية، في الدول الوطنية، لا تكره تفكك الدول الوطنية، والتي ترى فيها عائقاً لوحدتها، وتحمل السلاح أحياناً ضد سلطانها.

العولمة يمكن أن تسهل لها تحقيق هدفها. لكن هذا ينبئ بظهور دول اجتماعية - قومية.

* كلود ديدري : عالم اجتماع.

عن اللوموند : 13 / 1 / 2000.

القسم الثاني

الفصل الرابع :

العولمة مترتبات وتناقضات

الفصل الرابـــع

العـولـمـة مـتـرتـبـات وتـنـاقـضـات

---

1 ـ نهــــايــة الـــعمـــل ؟ !

2 ـ المنظمة العالمية للتجارة :

سـلاح ذو حـديـن

3 ـ سـلـفـيـة الســوق

4 ـ كشف حساب العولمــة المالية

5 ـ عودة الاعتبار للاقتصاد الأخلاقي

6 ـ العولمة : مترتبات وتنــاقضـات

1 - نـهـايـة الـعـمـل

جيرمي ريفكين، اقتصادي أمريكي، حقق شهرة ونجاحاً عالمياً، عندما تنبأ عام 1995 بـــ " نهاية العمل ". بالنسبة له التقدم التقني والمنافسة الحادة، والبحث عن الربح كمعيار وحيد في نظام يهيمن عليه السوق، سوف يقود إلى إحلال الآلة محل العمل الإنساني، لنصل إلى عالم بدون عمال [1].

في نفس الوقت، تقريباً عدة كتاب فرنسيين، أكملوا هذا التأمل، عندما طرحوا تساؤلات جادة حول مصير العمل، مثلاً المؤرخ روبير كاستل فيماذهب إليه في مؤلفه " تحولات المسألة الاجتماعية " [2]. والفيلسوفة دومنميك ميدا في كتابها " العمل قيمة في طريقها إلى الاختفاء " [3].

هذه الآراء، التي يطرحها أشخاص لا يخفون توجهاتهم اليسارية، يصير لها وزن أكبر عندما، من الجانب الآخر، نجد شخصيات، مثل وليام بريدج في مؤلفه " الاستحواذ على العمل " و" قرية عالمية"، يتنبئون بنهاية الأجرة لصالح تطور العمل المستقل. فيلتقون مع ما ذهب إليه بعض اليسار من حتمية " إلغاء الأجرة وما يتبعها من اغترابات "[4].

هذه الأفكار لم ترق للبعض، إن لم تكن قد أخافته، من هؤلاء أن ماري قروزيلير، عالمة الاجتماع الفرنسية، التي نهضت تخوض معركة ضد فكرة " نهاية العمل " في كتابها " من أجل الانتهاء من نهاية العمل " [5] بالنسبة لها " يظل العمل واقعة أساسية ومعقدة بشكل لا متناهي، حتى أنه من الصعب تخيل ثقافة يخلو أفقها من العمل ". وإن كانت تقبل إمكانية تخيل تحولات في أنماط العمل، كما حدث هذا على مر العصور، لكنها تجزم بعدم إمكانية تخيل ثقافة تخلو من قيمة العمل.

السيدة ان ماري لا تنفي تنامي هشاشة العمل ـ العمل المؤقت، العمل الجزئي. .. الخ لكنها تذكر بأنه اليوم حوالي 85 ٪ من عقود العمل هي عقود ذات أمد غير محدد، وانه ما قبل عام 1950 " كان وضع العمل متنوعاً جداً " مما يعني أنه مستقبلاً سوف يتنوع أيضاً لا لأن ينهي.

رافضة اعتبار الترتيبات الحالية على أنها غير ملموسة، فإن السيدة ان ماري تنتقد أنماط الإنتاج الجديدة مستندة في هذا إلى بحث جرى في الولايات المتحدة عام 1995، من قبل مجموعة بوستون الاستشارية، والذي أظهر أن 65٪ من الشركات، التي جعلت جزءاً كبير من نشاطها الخدمي يجري خارجها تدفع أعلى مما لو أن هذه النشاطات أنجزت داخلها. رابطة بين تحليلات الاقتصاد الكلي وبين أمثلة واقعية، فإنها تهدف من كتابها القطيعة مع ما تراه نزعة قدرية عند بعض اليسار، الذي يرى أنه من العبث البحث عن إحداث تغيرات في قوانين السوق.

جيرمي ريفكين، وبعض مفكري اليسار، يرون أن قوانين السوق لا تتغير، وأنها تقود حتماً إلى نهاية العمل الذي عرفته الإنسانية حتى اليوم، أي إلى عالم بدون عمال.

حقيقة من الصعب تخيل الرأسمالية في عالم بدون عمال، عالم بدون عمال يمثل مأزقاً للرأسمالية والتي قامت أساساً وتبقى على استغلال الرأسمال للعمل. اختفاء العمل يعني فقدان الرأسمالية لإحدى قاعدتيها، كما يقود إلى ظواهر أخرى ـ البطالة، الإقصاء.. الخ. والتي يمكن أن تجبر على إحداث تغيير أساسي في النظام الرأسمالي.

بالنسبة لهؤلاء المسألة واضحة : الرأسمالية غير قابلة للإصلاح، لقد وصلت مرحلة لم يعد بإمكانها إصلاح نفسها. منطق صارم يقودها إلى تدمير نفسها عندما تنهي العمل ! على العكس تذهب الكاتبة ان ماري، بالنسبة لها ولأمثالها نهاية العمل ليست أمراً محتماً. يمكن أن تختفي أنماطه التي عرفناها، لكن ثمة أنماط أخرى سوف تظهر. ومعنى هذا أن قوانين السوق يمكن أن تتغير دون المساس بجوهر النظام الرأسمالي. باختصار الرأسمالية قادرة على استحداث أنماط أخرى من العمل، والتكيف مع التغيرات التي تحدث في قوانين السوق دون أن تلغي نفسها.

هل هذا نتيجة يقود إليها تحليل موضوعي لمنطقة تطور الرأسمالية أم أمنية تحاول البحث عن براهين ؟ !

على كل حال نحن إذن في حضرة رأيين :

1 - رأي يذهب إلى أن تطور الرأسمالية يقود إلى نهاية العمل، إلى عالم بدون عمال.

2 - رأي آخر يرى أنه لا يمكن تخيل عالم بدون عمل.

هذان الرأيان يبدوان متعارضين تعارض اليسار واليمين، لكن التحليل يكشف أن هذا التعارض ليس إلا ظاهرياً، إن تحليل مفهوم العمل، كما يراه كل منهما، يكشف عن اختلاف في النظر إلى العمل الذي ينهي وذلك الذي لا نهاية له.

عند الكاتبة، ومن تمثلهم، العمل يعني بذل الجهد في إنتاج سلعة أو خدمة ما، أو إنجاز نشاط ما. حقيقة العمل بهذا المفهوم لن تكون له نهاية، لأنه يوجد حتى في ممارسة هواية صيد الأسماك أو لعب الكرة أو عزف قطعة موسيقية.

لكن هذا لا يدعم حجة القائلين بعدم " نهاية العمل " بقدر ما يدحضها، ذلك لأن بهذا ليس مفهوم العمل الذي يتنبأ بعض اليسار بنهايته.

عند ريفكين، وبعض اليسار على الأقل، العمل الذي سوف ينتهي هو العمل الذي يقدم مقابل أجرة، أو العمل الأجير، هذا العمل ظهر مرتبطاً بنظام اقتصادي هو الرأسمالية. تطور هذا النظام حتى الاستغناء عن العمل الأجير، وإحلال الآلة محله، يعني نهاية العمل بهذا المفهوم. لكنه يضع الرأسمالية في مأزق في نفس الوقت.

اليسار لا ينكر إذن ظهور أنماط أخرى من العمل - العمل التعاوني أو التشاركي أو التبادلي أو الخيري.. لكنه يتوقع نهاية العمل الأجير. وهذا ما لم يبرهن على أنه لا نهاية له.

حتى يومنا هذا، استغل الإنسان الإنسان، ومهما تنوعت أنماط الاستغلال، عبودية، قنانة، أجرة، فإن رفاهية البعض كانت دائماً على حساب شقاء البعض الآخر. كما أن البقاء على قيد الحياة تمثل شقاء لا يترك للإنسان متعة الحياة.

ويجعله أحياناً يتساءل : لماذا يعيش لكي يشقى من أجل العيش ؟! خبزه دائماً مغموس في عرق جبينه.

تطور تقنيات الإنتاج، بفضل جهد إنساني منذ أن وجد الإنسان في هذه الحياة، يجعل إلغاء استغلال الإنسان للإنسان ممكناً، ويمنحه أخيراً متعة الحياة.

بينما يرى اليسار في هذا بشائر عالم جديد، يتحرر فيه الإنسان من مشقات العيش، ويحصل على خبزه دون عرق، فإن ما يخيف اليمين أنه لا يستطيع إيقاف هذا التطور، لا يمكن إنقاذ الرأسمالية من نفسها !

نهاية العمل تبدو هكذا مرعبة بالنسبة لليمين، فهو يدرك أن العمل الأجير هو قاعدة الرأسمالية، تطورها حتى الاستغناء عنه يجعلها تقطع الفرع الذي تجلس عليه. لكنه يعني بالنسبة لليسار ظهور عالم بدون عمل يحرر الإنسان، ويجعل ظهور أنماط أخرى منه أكثر إنسانية[6].

هــامــش

(1) جيرمي ريفكين. نهاية العمل. لاديكو فيرت.

(2) روبير كاستل. تحولات المسألة الاجتماعية. فايارد.

(3) دومينيك مبدا. العمل قيمة في طريقها إلى الاختفاء. أوبير.

(4) ف لابارد. ب مارين : إلهي ما أجمل الحرب الاقتصادية ! البان ميشل.

(5) ن ماري قروزيلير : من أجل الانتهاء من نهاية العمل. الا تلبيه.

(6) د. رجب بودبوس. : مواقف 7. مواقف 6. المعلوماتية .. العبد الحديد الدار الجماهيرية.

2 – المنظمة العالمية للتجارة : سلاح ذو حدين

البعض بكل هدوء يندد بأداة " رايخ الألفية " الثالثة[1] آخرون، في اليسار كما في اليمين ينددون " بالأداة المتميزة لهيمنة الرأسمالية الأمريكية على العالم ". الاقتصادية سوزان جورج تصفها بأنها " منظمة أساساً ضد الديمقراطية ومدمرة للحريات [2]. حقيقة المنظمة العالمية للتجارة O. M. G. تبدو ذات سمعة سيئة في الولايات المتحدة، وفي أوروبا، واقل كثيراً في العالم المتخلف. ولا شيء في العالم الموصوف بالناشئ : تآلف قوي أعلن الحرب عليها، الهجوم يشتد ضراوة كلما اقترب موعد 30 نوفمبر، حيث في سياتيل ـ الولايات المتحدة ـ تحت إشراف المنظمة العالمية للتجارة، سوف تفتتح مفاوضات جديدة حول تحرير التجارة العالمية. أنصار البيئة، المزارعون، النقابيون، الفنانون، المدافعون عن حقوق الإنسان أعلنوا التعبئة، التهمة الموجهة للمنظمة خطيرة بقدر ما هي أحياناً متناقضة، مكلفة بأن تضمن تحريراً بلا انقطاع متزايد للتبادل الدولي، فإن المنظمة العالمية للتجارة تتيح الفرصة لقائمة طويلة من الكوارث : تخريب البيئة، تدني شرط العلم، غزو العمل من قبل منتجات الشركات المتعددة الجنسية الأمريكية، ترويج الغذاء السيئ، إثراء الأثرياء وإفقار الفقراء .

بعض آخر يرى أن ما ينسب إليها مبالغ فيه، يمكن بالطبع القول بأن الوقت ليس الأفضل للانطلاق في مفاوضات تجارية عالمية جديدة. بعد كل شيء أهداف المفاوضات السابقة (مفاوضات دورة أوروقواي) لازالت أبعد من أن تتحقق، خاصة منها ما يتعلق بالبلدان الأشد فقراً.

يمكن أيضاً الدفع بأن العلاقة بين النمو الاقتصادي وبين تطور التبادل العالمي لم يبرهن عليها مطلقاً، التبادل العالمي لم يبرهن على أنه يقود إلى نمو اقتصادي، أو حتى اقتصاد متوازن في كثير من البلدان حتى لو كان هذا خطاب يزعم أنه يتجاهل دروس السنوات العشرين الأخيرة، وربما يثير السخرية المؤدبة في جزء كبير من آسيا، فإن النقاش مشروع. محاوره طرحت بشكل جيد جداً من

قبل فرانسوا بينا رويا وجان بير لاندو في كتابهما " التبادل الدولي "[3] والذي نشر مصادفة قبل مؤتمر سايتل - ولاية واشنطون - يمكن أن نستخرج من قوائم مراجع هذا الكتاب آدم سميث 1723. 1790، دافيد ريكاردو 1772. 1823. وهما البريطانيان اللذان ترجع إليهما نظرية ميزات التبادل الدولي، وبعد قراءة معمقة استخلص الكاتبان أن شروط الأداء لنموذجهما لم تتوفر بعد.

وإذا كان مزاجنا يتوجه إلى الفلسفة أكثر من الاقتصاد، فإن بإمكاننا أن نضع الثقة في مونتسكيو، ومستندين إلى كتابه " روح القوانين " نمتدح فضائل التبادل الدولي " التجارة تشفي من الأحكام المسبقة المدمرة "، هكذا يقول مونتسكيو، ويضيف : " إنه تقريباً كقاعدة عامة، حيث في كل مكان هناك أخلاق مرنة هناك تجارة، وأنه في كل مكان حيث التجارة هناك أخلاق مرنة [4]. إنها على كل حال مسألة رأي.

لكن إذا كنا ممن يرون أن الوقت لتحرير جديد للتبادل الدولي لم يحن بعد، وأنه على العكس، من وجهة نظرهم، الأكثر إلحاحاً هو معالجة السلبيات المرتبة عن " غابة التبادل الحر " فإنه يبدو من غير المنطقي الأخذ بخناق المنظمة العالمية للتجارة. على العكس هذه يمكنها أن تكون الأداة التي يتمنونها لتنظيم التجارة الدولية أو " غابة التبادل الحر ".

المنظمة العالمية للتجارة ولدت في نهاية عام 1993 لتحل محل القات GATT (الاتفاق العام حول التعريفة والتجارة) والتي تحت إشرافها جرت سلسلة أولى من المفاوضات الكبرى من أجل تحرير التجارة العالمية منذ عام 1950 : إلغاء تدريجي للحواجز التعريفية - الجمركية - وغير التعريفية (لوائح صحية، معايير تقنية فنية، إجراءات إدارية) آخر هذه المفاوضات كانت دورة أورقواي التي انفتحت على الشرق عام 1986 واختتمت عام 1999 في مراكش - المغرب - لكن الاتفاق ترك بعض القطاعات دون مساس : الزراعة.. الخدمات. لكنه تعهد بفتح هذه الملفات حين مفاوضات جديدة. هكذا دورة الألفية بدأت في الواقع قبل عام 2000.

من الواضح أن القطاعات التي تركت دون مساس ليس للولايات المتحدة وأوروبا مصلحة في تحرير التبادل فيها. الميزات التنافسية عند دول الجنوب أفضل مما هي عند دول الشمال.

هل معنى هذا أن المنظمة تخضع لهيمنة دول الشمال، وخاصة الولايات المتحدة ؟

مقر المنظمة العالمية للتجارة يقع في جينيف، حيث يعمل أكثر من 600 موظف، وهي تضم 134 عضواً، الغالبية العظمى منهم من البلدان المدعوة، بلدان الجنوب (سواء ذات الاقتصادية الناشئة كما المتخلفة)، وليس أقل من ثلاثين بلداً آخراً، بدون شك بسذاجة لا معقولة، تطرق بإلحاح أبواب هذا المعقل التجاري الإمبريالي الأمريكي.

إن عدد الأعضاء وعدد الذين يتلهفون على العضوية - الصين مثلاً - يجعل المنظمة بعيدة عن كونها أداة الهيمنة الأمريكية أو الأوروأمريكية. لكن هذه لحجة لا تبدو مقنعة لخصوم المنظمة، الأمم المتحدة تعطي نموذجاً يشير إلى أن الهيمنة لا تقاس بعدد الأعضاء..

لماذا التحول من هذا البناء المرن الذي كانته القات GATT إلى المنظمة الأشد تصلباً والتي هي المنظمة العالمية للتجارة.

بالضبط، في ذهن مؤسسيها، المنشغلين بالبحث عن أداة قادرة على ضخ جرعة من النظام في العولمة، إدخال بعض النظام في الغابة التجارية، عندئذ يمكن أن نتصور المنظمة العالمية للتجارة كمحاولة للسيطرة على انفلات العولمة، الدول عاجزة عن السيطرة على قوى الرأسمال وطنياً تحاول ذلك من خلال منظمة عالمية (نمط الإنتاج الرأسمالي المعولم يهدد أكثر فأكثر سلطة القرار والرقابة للدولة الوطنية) [5]. آخر مدير عام للقات GATT وأول مدير للمنظمة العالمية للتجارة O. M. C، الأرلندي بيتر استيرلاند، كتب مفسراً نشوء المنظمة (بالعبور من الغابة التجارية نحو نظام قواعد وشفافية في التبادلات الدولية) [6].

مع ذلك إذا كان الأوربيون يدفعون بحماس نحو إنشاء المنظمة العالمية للتجارة، فإن الولايات المتحدة كانت اقل حماساً، وهي كذلك أقل حماساً بقدر ما أن المنظمة O. M. C، على خلاف القات، تتضمن إجراءات محددة لحل الخلافات بين الأعضاء، وهذا لا تريده واشنطون كقاعدة عامة، ليست بدون استثناء، إن الأقوياء يرفضون النظام والتقنين بقدر ما أن الضعفاء يطلبونها. هكذا هي الولايات المتحدة، بينما موقف الأوربيين متناقض: إنهم يريدونها في علاقتها بالولايات المتحدة ويماطلون في علاقتهم ببلدان الجنوب. نيتشه ليس بعيداً عنا.

يمكن توجيه نقد لهذه الإجراءات ،خاصة أن لها تقدير إضرار منتوج ما على المستهلكين، كالمشكلة الحالية بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي فيما يتعلق بالأغذية المتدخل فيها جينياً O. M. C وأضرارها المحتملة على صحة المستهلكين .أياً كان الموقف من هذه الإجراءات، فإنها تمثل، مع ذلك بداية تنظيم، حيث يسود قانون الأقوى.

خصوم المنظمة يردون بأنها حسمت الأمور الخلافية دائماً لصالح الولايات المتحدة، خاصة الخلافات التي هي طرف فيها. هذا في رأي بيتر سنتيرلاند خطأ، إنه يذكر بأن المنظمة " اكتشفت ربع الصادرات الأمريكية المدعمة بشكـــل خفي " وأنها أرغمت واشنطون على تغيير تشريعاتها الضريبية "، ليونيل جوزفان ـ الوزير الأول الفرنسي ـ أكد حديثاً أن أكثر من نصف الخلافات التي وقعت بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي قد جرى حلها لصالح الاتحاد الأوربي .

هذا ربما صحيح فيما يتعلق بالخلاف بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي توازن القوة النسبي يجعل المباراة أحياناً متعادلة أو قريبة من التعادل. لكن ما هو الحال بين الكتلة الأوروأمريكية ـ الشمال ـ وبلدان الجنوب ؟

الأساس في مفاوضات سانيل ـ والتي سوف تمتد لعدة سنوات ـ لن يكون بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي، حتى لو أن الأولى تحاول، كما هي

عادتها دائماً تفكيك السياسة الزراعية الأوروبية. الأساس في المفاوضات سيكون بين الشمال والجنوب. الأمريكان والأوربيون سوف يكونون على نفس الخط في محاولة الحصول على احترام الحد الأدنى للمعايير الاجتماعية (خاصة ما يتعلق بعمل الأطفال والبيئة) من البلدان الأعضاء ـ خاصة بلدان الجنوب.

بلدان الجنوب ترى في هذا هجومًا غير شريف لمبدأ الحماية المستمر، وأنه ذو طبيعة تفرض عليه قواعد ومعايير حيث يملك مميزات تنافسية، باختصار مطلب دول الشمال يحرم دول الجنوب من ميزاتها التنافسية.

من ناحية أخرى الجنوب لا زال يطالب بما يرفضه له الشمال دائماً فتح الحدود الأوربية والأمريكية أمام منتجاته الزراعية.

من الممكن أن نخلص إلى أنه مهما كانت حجج هؤلاء وهؤلاء، تبدو المنظمة أمراً إيجابياً، من أجل وجود أرضية تفاهم، ملتقى متعدد الأطراف، حيث يمكن بداية تنظيم التبادل الحر العالمي بدون المنظمة لن تتوقف التجارة العالمية، ولكن ستجري بطريقة غير متحكم فيها، خصوم المنظمة يقولون أنهم يريدون تنظيم الغابة، لكنهم في نفس الوقت يطلقون النار على حارس الغابة. المسألة هي الغابة وليست الحارس [7].

المنظمة العالمية للتجارة سلاح ذو حيدن، يتوقف الأمر على استعمالهما. مهما كانت الخلافات بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي، فإنهما ليسا في حاجة ماسة للمنظمة لحلها، إنهما يملكان وسائل الضغط المتبادل، والوعي العام بمصالحهما المشتركة وراء كل الخلافات في مواجهة العالم الآخر ـ الجنوب ـ المنظمة يمكنها أن تدخل تقنياً وضبطاً للتجارة العالمية، وهذا من حيث المبدأ ليس في صالح الأقوياء.

لكن نشوء المنظمة، مهما كانت النوايا سليمة أو طيبة، لا يكفي لكي تؤدي دورها، القوي، الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، يمكنه أن ينحرف بها وأن

يستخدمها لصالحه أكثر منها قيداً عليه. مثال ذلك المعايير الاجتماعية التي يهدفان إلى فرضها على دول الجنوب، تحت ستار إنساني ولهدف ليس إنسانياً، وإنما إفقاد دول الجنوب عوامل تميزها في المنافسة العالمية. ومن ناحية أخرى رفض فتح الحدود أمام المنتجات الزراعية القادمة من الجنوب، وسياسات الهجرة.. هكذا القوى، سواء وجدت المنظمة أم لم توجد يمكنه توجيه التجارة العالمية وفق مصالحه.

لكن مع ذلك، ثمة إيجابية في نشوء المنظمة، يمكن تطويرها لفرملة الهيمنة الأوروأمريكية، وتشريع نظم وقواعد تجعل مخالفتها أوروبا وأمريكا في ورطة ولو قانونية شكلية.. الجنوب يمكنه أن يستفيد من وجود المنظمة .

لكن هذه الاستفادة تتوقف على :

1 ـ ألا ينشأ في المنظمة مجلس أو جهاز أو لجنة تشل فاعليتها وتأثير العدد فيها، وتعطي حق الفيتو للقوى الكبرى التجارية، كما هو حال مجلس الأمن في الأمم المتحدة.

إن على دول الجنوب أن تكون واعية بهذا، وأن ترفض وتقاوم كل آلية يمكن أن تقود ـ ولو تدريجياً ـ إلى نشوء مثل هذا المجلس ولو تحت تسميات أحياناً غامضة .

2 ـ الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، رغم تنافسهما التجاري وخلافاتهما، فإنهما يعيان أن لهما مصالح مشتركة، لا يترددان في تغليبها عندما يتعلق الأمر بالمواجهة مع الجنوب.

عندئذ على بلدان الجنوب أيضاً أن تحدد مصالحها المشتركة كبلدان جنوب وأن تتجاوز، في موقفها من القوى التجارية الكبرى، خلافاتها وتنافسها فيما بينهما.

إن وعي بلدان الجنوب بأن لهما مصالح مشتركة يجب الدفاع عنها متحدة، وهي الأغلبية في المنظمة، يعطيها إمكانية استخدام المنظمة أداة لمقاومة سيطرة القوى الكبرى، حتى لو كانت هذه المقاومة أحياناً شكلية قانونية.

أياً كانت الدوافع فإن التجارية جارية، والمنظمة قامت. إنها تمثل وعداً بإدخال النظام في غابة التجارة العالمية. لكن الأمر يتوقف على قدرة بلدان الجنوب الاتحاد وتنسق مواقفهما والوعي بمصالحهما المشتركة، وإلا تحولت المنظمة إلى أداة تشريع استغلال القوى الكبرى التجارية لعالم الجنوب. لكنه عندئذ لا يلوم إلا نفسه.

هــوامــش

(1) الرايخ : يطلق على نظام هتلر.

(2) اللوموند الدبلوماسي، نوفمبر 99.

(3) نشر P.U.F المطابع الجامعية الفرنسية سلسلة ماذا تعرف ؟

(4) الجزء الرابع، الكتاب العشرين، فصل (1).

(5) انطونيو قوتير رئيس الدولة الاشتراكية. رئيس وزراء البرتغال.

اللومند، ص 16. 16 / 11 / 99.

(6) اللوموند 23 أكتوبر.

(7) انظر الان فراكون. اللوموند 21 ـ 22 / 11 / 99 ص 1 ـ ص 16.

3 - سلفيـة السـوق

المصطلح Integrisme يشير إلى مذهب يهدف إلى الحفاظ على كلية نظام ما، خاصة في الدين. وهو يعني عند الكاثوليك موقفاً رافضاً لكل تطور [1] .

هـذا المصطلح، الذي يعني في الأصل موقف من الدين أو في الدين يدعي الحفـاظ علـى كلـية الدين - كما هو في نظر أصحاب هذا الاتجاه ورفض أي تطـور، وإنـك كانـت نـشأته كاثوليكـية، صار يطلق اليوم على كل الحركات والاتجاهـات المنتـسبة لدين ما، والتي تعمل على فرض مفهومها لكلية الدين على الآخرين مستخدمة في هذا العنف أحياناً بمبرر الحفاظ على كلية الدين.

تـرجم هـذا المصطلح إلى العربية، بالسلفية. الترجمة تبدو لأول وهلة غير دقيقة، السلفية تعني الارتباط بالسلف باعتبار فهمهم للدين كاملاً، وبالتالي رفض أي تطويـر أو تجديـد أو اجتهاد في فهم الدين يخالف السلف. مصطلح Integrisme يعني الحافظ على كلية الدين، ما يفهمه بالطبع أنصار هذا المذهب. لكن بما أن كلية الـدين المطلـوب الحفاظ عليها تكون دائماً من خلال فهم السلف الذين يرتبط بهم أنـصار هـذا المذهب، فإن مصطلح السلفية يمكن أن يقابل مصلح Integrisme. السلفية الدينية تدعي الحفاظ على " كلمة الدين " كما فهمه وتصوره السلف وبالتالي رفض أي تجديد أو تطوير أو اجتهاد في فهم وتصور الدين يخالف السلف.

لكن هذا المصطلح خرج، هذه الأيام، من مجال " الدين " ليطلق في مجالات أخرى غير دينية.

فـارودي مـثلاً يحـدد السلفية على أنها كل ادعاء امتلاك الحقيقة المطلقة، وبالتالـي الادعـاء بحـق وواجـب فرضـها علـى الآخرين، فتقترب بهذا من الدوقمانطيقية، والتي تعني اتخاذ رأي أو مذهب على أنه مسلمة لا يجوز نقاشها.

فـارودي يقـدم الاستعمار على أنه المثل الأكثر تعبيراً عن هذه السلفية في غيـر مجـال الـدين. الاستعمار أيضاً يريد الحفاظ على نفس النظام الاستعماري القديم، في كليته، رافضاً أي تطور أو تجديد.

هكــذا مصطلح السلفية Integrisme، مستعارٌ من مجال الدين، صار يطلق فــي مجــال آخــر " الاســتعمار "، السلفية الاستعمارية. السلفية الدينية والسلفية الاستعمارية يشتركان، حسب فارودي في السمات التالية :

1 ـ الحفاظ على كلية النظام القديم ـ الديني ـ الاستعماري ـ ورفض أي تجديد وتطوير.

2 ـ الادعاء بملكية الحقيقة المطلقة.

3 ـ ادعاء واجب فرض هذه " الحقيقة ".

4 ـ احتقار الآخر وقمعه وحتى تدميره [2].

لكــن ثمــة استخدام آخر لهذا المصطلح لتفسير ظواهر في مجال قد لا يبدو قابلاً لهذا الاستخدام، إنه مجال السوق. عندئذ ثمة سلفية دينية، وسلفية استعمارية.، وسلفية السوق.

جورج سوروس يستخدم مصطلح السلفية لوصف اديولوجية السوق وتفسير ظواهرها. والذي يعني أن السوق صار عقيدة، أو دوقما، لا تختلف في الإيمان بها والانصياع لارغاماتها عن الإيمان الديني، تحركها نفس الرغبة عند السلفي الديني. فــي حالــة السوق : الحفاظ على كلية السوق، ورفض أي تطوير والادعاء بملكية الحقــيقة المطلقــة ـ الــسوق ـ واحتقار الآخر وقمعه وحتى تدميره. من لا يؤمن بالسوق فهو إذن كافر. السوق صار حقيقــة مطلقة، عند الرأسماليين، من لا يؤمن بهــا يــستحق عقاب كل " كافر ". إذن تحول السوق من ظاهرة تاريخية اقتصادية اجتماعية إلى دوقما خارج ا لزمان والمكان.

هذه هي سلفية السوق كما عبر عنها جورج سوروس.

لمــاذا نستــشهد بهذا المضارب العالمي ؟ إنه ليس عالماً ولا اقتصادياً ولا مفكــراً. إنه مضارب كبير حقق ثروة هائلة من المضاربة على الجنيه الإسترليني، إنه أحد فرسان سلفية السوق.

هــذا صـــحيح، لكن لهذه الأسباب بعينها شهادته لها وزن خاص، إنه ليس خــصماً للــسوق، وليس عدواً للرأسمالية، وهو برئ من أي توجيه اجتماعي. أما الأخلاق فلس لها مكان فيما يقود سلوكه كمضارب كبير. وهو عندما ينشر كتابه : " أزمـــة الرأســمالية العالمــية " لا يــستهدف فضح الرأسمالية ولا إظهار عيوبها واخــتلالاتها، بقــدر مــا يستهدف التحذير من مخاطر التوجه الرأسمالي الحالي، محاولاً إصلاح الرأسمالية.

لكن هذا لا يمنعه من الاعتراف، في كتابه هذا، بأن السوق صار دوقما تحــرك ســلفية لا تقــل عنفاً ولا عقلانية عن السلفيات الدينية، سلفية السوق استبدلت الله بالسوق. ولهذا حق لقارودي أن يكتب عن " وحدانية السوق " بدلاً من وحدانية الله [3]. إتباع " الدين الجديد أو على الأصح " الدوقما الجديدة " لا يقلــون قــسوة ولا إرهاباً. إنهم يخربون بلداناً، يفقرون الملاييــن، إرضاءً " للمعبود الجديد ". إن إرهابهم أكثر قسوة وأشمل من كل " إرهاب ديني تقليدي " إنهــم يــرهبون اقتــصاديات العــالم بأســره، قرابينهم الجوعى والعاطلين والمستبعدين، ليس إرهاب الاستعمار.. لقد صار أكثر شمولية حتى أنه يرهب الــدول الاستعمارية نفسها، بقدر ما يرهب سدنة " المعبد الجديد ". ربما هذا الــسبب الأخيــر هو الذي دفع جورج سوروس إلى كتابة " أزمة الرأسمالية العالمية ".

يــذهب ســوروس فــي كتابه هذا، إلى أن الأزمة الآسيوية وتبعاتها، تجعل الرأســمالية تــواجه أقسى امتحان لها منذ نشأتها. وهو بإطلاق هذا التحذير يحاول إثــارة الوعــي الأكثــر اتساعاً، بين أقرانه، بعد أن حذر الكونغرس الأمريكي من الأخطار الناتجة عن " النمــو السلبي "، وعن انهيار النظام المالي العالمي، وعن " التبادل الحر العالمي " .

هــذا المــضارب الذي يعرف خفايا الرأسمالية، هذا المالي الأمريكي الذي يدرك إلى أين تقود الرأسمالية المالية، لا أحد يتهمه بجهل ما يتحدث عنه.

سلفية السوق :

إنـــه يعتــرف صـــراحة بـــأن السوق صار دوقما، وفقاً لسلفية السوق كل النشاطات الاجتماعية والإنسانية ترجع إلى مضاربات. العلاقات صارت تقوم على عقـــود ضمنية أو صريحة، وتقيم من خلال مؤشر واحد : النقود. البحث عن النقود صـــار الـــيد الخفية الوحيدة في السباق من أجل ربح أقصى، والذي سوف يعم كل النشاطات.

ســـوروس يعترف بأن " توغل ايدولوجية السوق في مجالات لا تعنيها أدى إلـــى نـــتائج مدرمـــة. لكن ما يخفيه أكثر أن سلفية السوق صارت قوية لدرجة أن القـــوى الـــسياسية التـــي تحـــاول الإفلات من قبضتها صارت توصف بالعاطفية واللامنطق والسذاجة، وكان سلفية السوق صارت تحتكر العقل والمنطق. سوروس حكمه قاسٍ على السلفية هذه : إن سلفية السوق هي السذاجة واللامنطقية.

مـــنطلقه لـــيس أخلاقـــياً " لننسى المسألة الأخلاقية " هكذا يقول، في مجال الاقتصاد، اديولوجية سلفية السوق زائفة بشكل تام، وهو يقر بدون أدنى لبس أنه : إذا الاقتـــصاد والمالية تركا لقوى السوق، فإن هذه سوف تقود إلى الغوغائية، ومن ثم انهيار النظام الرأسمالي.

مـــا يشغل سورويس ليس المدى القريب، اليوم النظام الرأسمالي العالمي لا زال – تقـــريباً – في عنفوان قوته، حتى وإن بدا مهدداً من قبل الأزمة الجالية. ســـيادته الأديويولوجية ليس لها حدود. لكن على المدى الطويل قد تتراكم المخاطر بشكل لا يمكن معه تفادي الانهيار.. وهو يقدم أمثلة لهذه الخاطر : الأزمة الآسيوية كنـــست الأنظمـــة الأوتوقـــراطية [4] التي تخلط بين الأرباح الشخصية والأخلاق الكونفوشيوسية، وأحلت محلها حكومات أكثر " ديمقراطية " وذات توجه إصلاحي. لكن الأزمة خربت استعداد المؤسسات المالية العالمية من أجل توقع وحل الأزمات المالية. الأزمة المالية الآسيوية أظهرت من ناحية العجز عن توقع الأزمات، وحين انـــدلاعها العجز عن حلها. ويتساؤل سوروس : كم من الوقت يمضي حتى تكنس الأزمـــة الحكومات الميالة إلى الإصلاح ؟ هذا التساؤل يعبر عن مخاوف سوروس

ـ وأمثالها من النتائج السياسية للأزمات المالية " إنني أخشى ـ يقول ـ إن التطورات السياسية التي أثارتها الأزمة المالية يمكن أن تنتهي بأن تغرق النظام العالمي نفسه ". .. وهذا ما ليس بعيد الاحتمال.

عبادة الربح :

ما هي العوامل التي أدت إلى الأزمة ؟

سوروس واضحاً : الشركات المسعَّرة في البورصة جاءت لتسيطر على مسرح الأحداث، وهي مدفوعة أكثر فأكثر بالبحث عن الربح. في الولايات المتحدة صار المساهمون أكثر ثقة في أنفسهم، والسوق يظهر تفضيلاً واضحاً للمدراء المنهمكين في هذا البحث، أما النجاح فصار يقاس بحسن الأداء على الأمد القصير. القياديون صاروا في أغلب الأحيان يكافئون بواسطة " مخزونات خيارية " " مخزونات ـ طلبات " أكثر من مكافآتهم عينياً. في السابق، القيم غير النقدية، كانت تلعب دوراً أكثر أهمية في حياة كل إنسان : الثقافة، المهن الحرة كانت تحكمها قيم ثقافية ومهنية، ولم يكن ينظر إليها على أنها مماثلة للمشروع التجاري.

من أجل فهم فيما إذا يختلف النظام الرأسمالي العالمي الحالي عن سابقيه، يجب، من وجهة نظر سوروس، أن نسلم بأن النقود صارت تمثل أكثر فأكثر قيمة أساسية، ولم يجد سوروس مبالغة القول بأن النقود لم تحكم على هذا النحو حياة الناس فيما سبق.

توقع الانهيار :

تجربة الأزمة الآسيوية تجعلنا، كما يقول سوروس، نعيد التفكير في دوغما السوق وفضائل الانفتاح، والتبادل العالمي الحر : البلدان التي حافظت على أسواقها المالية منغلقة واجهت العاصفة أفضل من تلك التي اختارت الانفتاح. الهند هكذا كانت أقل تأثراً من بلدان جنوب شرق آسيا، الصين كانت في مأمن أكثر من كوريا.

لا شـــك أن سوروس يحبذ الأسواق المفتوحة، مهنته كمضارب تتطلب ذلك، وأن ادعى بأن ذلك ليس لأسباب اقتصادية بل سياسية أيضاً. لكنه رغم هذا يعترف بأنـــه " مـــن سوء الحظ أن الأسواق المالية ـ بطبيعتها ـ غير مستقرة، لهذا فإن تعـــرض الأسواق المالية المحلية التام، لنزوات مراكز المالية العالمية، يخاطر بأن يـــرتب عدم استقرار لا يمكن احتماله بالنسبة لبلدان صارت معتمدة على الرساميل الأجنبية. أمام خطر عدم الاستقرار " وإن كان يرى أن هذا الأمر ليس إجراءً جيداً بالنـــسبة للعالم المثالي ـ عالم الرأسمالية ـ إن له فوائده " يجب تشجيع البلدان على ألا تديـــر ظهرها للنظام الرأسمالي العالمي ". كما فعلت ماليزيا : خوفه واضح من أن الأزمـــة ـ الحالية ـ والأزمات المقبلة، إن لم تعالج أسبابها، سوف تقود البلدان المتكـــبدة الأزمة إلى أن تدير ظهرها للنظام الرأسمالي العالمي. لتفادي هذا التهديد لا بأس من" قدر من السيطرة على حركة الرساميل ".

لهـــذا الهـــدف، فـــي رأي سوروس، فإن صندوق النقد الدولي والمؤسسات الدولية الأخرى، يتوجب عليها التسليم بضرورة إيجاد قدر من الرقابة ـــ التحكم ـــ على تدفق الرساميل.

المـــضارب الكبير يعرف ما هية المضاربة على النقود، فلقد بنى ثروته من المـــضاربة علـــى الجنيه الإسترليني، لهذا فإنه أفضل من يدرك مساؤها، فلا يتردد فـــي المطالـــبة بوسائل فعالة " من أجل تحبيط المضاربة على النقود " والتي يراها حالـــياً أقل مما يجب من حيث الرقابة على حركة الرساميل. مبدأ الرقابة لا يطرح ـ فـــي نظره ـ مشكلة " الشرعية " إذ حالما يقبل يصير شرعياً. كما يقترح تعاوناً بـــين البنوك المركزية لمختلف البلدان. لكنه وإن كان مع كبح المضاربة، لكنه يرى أن لا تكـــون لـــــه تبعات ثانوية على حركة الرساميل " يجب أن يكون ممكناً كبح المضاربة دون تكبد تبعات ثانوية من الرقابة على الرساميل "[5] .

لاشك أن جورج سوروس، المضارب الكبير، ليس ضد الرأسمالية، إنه قلب ومحفظـــة مـــع الرأســـمالية. لكـــنه بـــذلك أفضل من يدرك المخاطر التي تتهدد الرأســـمالية، خاصة في مرحلتها المالية، حتى إنه يعلن بمرارة أن " العدو الرئيس

لمجتمعاتـنا ـ الرأسـمالية ـ ليس الشيوعية وإنما الرأسمالية " وما يندد به في هذه المرحلة التي صارت عدوة نفسها أمران :

1 ـ تحـول الـسوق من ظاهرة اقتصادية اجتماعية تاريخية إلى دوقما. ونشوء سـلفية السوق، والتي تتعصب للسوق دون الأخذ بعين الاعتبار لا ما يكن أن يقود إليه، ولا أن السوق ليس كله محاسن. هكذا ميزة الرأسمالية التي ميزتها طويلاً، وأعني بها المرونة الاديولوجية في مواجهة المستجدات التي وجهت لهـا .ومكـنت الـنظام الرأسمالي، حتى الآن، من احتواء أزماته ولو بثمن تـنازلات محـسوبة. هـذه الميزة بدأت الرأسمالية تفقدها وتدخل في مرحلة جمود اديولوجي، جعل صفة سلفية قابلة للانطباق عليها .

سوروس يندد بهذا الجمود العقائدي الذي تجسد في سلفية السوق.

لكن هل فقدان الرأسمالية مرونتها الاديولوجية بسبب التعصب لدوقما السوق أو أن التعـصب لـدوقما السوق يعني أن الرأسمالية لم يعد لديها ما يمكن التنازل عنه، وأن تظل رأسمالية ؟ !

في الحقيقة تعصب الرأسمالية يأتي من أنها وصلت إلى آخر مداها، ولم يعد لـديها مـا تساوم عليه، وبه غير وجودها نفسه. تعصبها، تحولها إلى دوقما تغذي سلفية السوق هو آخر معاقل الدفاع عن الوجود. كل حل وسط، كل مساومة تصير علـى حساب جوهر الرأسمالية. إن التعصب يأتي في غالب الأحيان، من الشعور بـأن أي تطـور أو تجديـد سوف يطال الأساس. هكذا ينتج الانغلاق الدقمانطيقي مقاومة للتغير والتجديد، محاولة للحافظ على الأساس، ومن هنا جاءت صفة السلفية Integrisme.

إن قوة كل مذهب أو نظرية تقاس بالموقف من التجديد والتغير وعدم خشية التطويـر. عندما يكون هذا الموقف سلبياً، فإنه يعني دخول مرحلة الضعف والذي يترجم في التعصب، كل تعصب تعبير عن ضعف وفقدان الثقة.

الرأسمالية ساومت، قبلت الحلول الوسط، عندما كان ذلك لا يمس جوهرها.

قبلت الاعتراف بحقوق للعمال، انصاعت، بشكل أو بآخر أمام إرغامات دولة العناية، تعايشت بشكل أو بآخر مع الديمقراطية.

لكن الأمر اليوم لم يعد يتعلق بكل هذا : إنه يتعلق بجوهر الرأسمالية والذي لا يمكن المساومة عليه، دون المخاطرة بالاختفاء.

سلفية السوق هي الرأسمالية تخوض معركتها الأخيرة.

إذن هو يطلب من الرأسمالية المحال. الرأسمالية اليوم لا يمكن أن تكون إلا سلفية ـ دوقما ـ أي شك أو تشكيك، أي مساومة، أي حل وسط سوف يمثل عداً تنازلاً لها. من هنا ينتج إرهابها. الإرهاب آلية دفاع لدوقما فقدت عقلانيتها تحدق بها الأخطار من كل جانب : المسألة عندئذ تكون مسألة حياة أو موت الرأسمالية. المرونة الاديولوجية عندئذ انتحار. لكن التعصب لن يكون غير هذا.

2 ـ الأمر الثاني، وهو خبير فيه لا يشق له غبار، هو تحول الرأسمالية إلى مالية. حركة الرأسمال صارت كالعاصفة تدمر مبتدأها وتخرب منتهاها. من حيث تخرج تترك الدمار وحيث تحط تحمل الخراب. لا يمكن التحكم فيها. الأزمة الآسيوية لم تنحصر تبعاتها في بلدان آسيا، بورصات العالم ـ وهي قاعدة الرأسمالية المالية ـ صارت كالأواني المستطرقة، الأزمة الآسيوية انعكست لحظياً ومباشرة في بورصات نيويورك ولندن وباريس وطوكيو. .. الخ.

لقد مضى الوقت الذي فيه القوى الكبرى في العالم، في مأمن عما تصنعه الرأسمالية في البلدان الأخرى، تقطف الثمار وتترك لغيرها الأشواك.

كما أن الرأسمالية المالية صارت ـ بطبيعتها ـ تتوجه أكثر فأكثر إلى المضاربة على النقود وعلى المتفرعات. وهذا يجعل الرأسمال سلعة نفسه، ومتخلية عن المصنع والأرض، معبدها صار البورصة. لكنها لا تتردد أن " تبول عليها ". إنه كمضارب حذق يعرف هذا جيداً، لقد بنى ثروته على المضاربة. لكنه ـ لهذا السبب ـ يعرف خطورة هذا التوجه على الرأسمالية نفسها.

لهذا يقترح، على استحياء، أن تمارس بعض الرقابة على حركة الرساميل،

وأن تكـبح المـضاربة، دون تكبد تبعات ثانوية على حركة الرساميل المضاربة، حرية تدفق الرساميل صارت تمثل عقابيل في الرأسمالية.

هل ما تقترحه ممكناً في ظل عولمة تجتاح الحدود، وتكتسح الأنظمة، وتضع الدولة على ركبتيها ؟!

المقتـرح الذي يتقدم به يظهر صراحة هدفه : جعل القوى الكبرى في مأمن مـن غوغائية السوق المالي العالمي. إنه سيكون في صالح قوى الرأسمال الكبرى. الأنانـية الأروأمـريكية لازالـت تفعـل فعلهـا، صندوق النقد الدولي وغيره من المؤسسات التي يستند بها هي تحت الهيمنة الأورو- أمريكية .

إن فضل كتاب سوروس هذا أنه اعتراف بحقيقتين :

أولهما سلفية السوق. أو تحول السوق إلى دوقما، ما يعني دخول الرأسمالية مـرحلة الجمـود الاديولوجي، ويفسر تشنجاتها المسلحة أحياناً وأزماتها في أغلب الأحيان.

وثانـيهما : غوغائـية السوق المالي العالمي. وأداتها المضاربة، إنه يعري الرأسـمالية المعاصـرة من داخلها. لكن على الآخرين أن يستخلصوا من الدروس غير ما يوصي به سوروس.

هـامـش

(1) تي روبير – قاموس – ص 920.

(2) ر. قارودي. الولايات المتحدة طليعة الانحطاط

الترجمة العربة : د. رجب بودبوس ص 176. 177.

(3) نفس المرجع ، ص 47.

(4) Auto Cratie شكل من الحكومات حيث الحاكم يمارس سلطة بدون حدو.

حكم مطلق، طغيان .. بني روبير، ص 120.

(5) جورج سوروس : أزمة الرأسمالية العالمية. بلون. 1998.

انظر أيضاً اللوموند : موروس يندد بسلفية السوق. 14 / 12 / 1998.

4 ـ كـشـف حسـاب الـعـولمـة الـمـاليـة :

خلال خمس عشرة سنة، قُدم الانفتاح المالي على أنه الطريق الوحيد الواجب إتباعه، الأزمة الآسيوية وملحقاتها تجبر على إعادة النظر في هذا " النموذج ".

كـل شـيء بدأ في صيف عام 1997، من خلال إجراء اعتيادي بدا أنه لا يمـس الماليـة العالمية : تعويم عادي العملة التايلندية " باهث ". سلسلة الآثار التي نـتجت عنه على العملات الإندونسية والماليزية والفيليبينة، وفي الخريف من نفس العام، الانهيار الحاد لبورصة هونق كونق، جعل وال ستيريت يترنح.

فـي نفـس الوقت تقريباً عدة قطاعات اقتصادية كورية أفلست نتيجة انهيار آلأون (عملـة كوريا). وسلسلة من تعويمات الأرصدة والعملات، انتقلت عدواها باطراد لتصيب كل جنوب شرق آسيا.

الإخـلال البنـيوي، في كل بلد من هذه البلدان، زاد بهذا حدة، ورغم الضخ المكثف للرساميل من قبل صندوق النقد الدولي، فإن سلسلة الانخفاضات استمرت، ولم يكن ممكناً إيقافها إلا على قيد أنملة من أبواب اليابان، وبمشقة .

العالم ـ الأوروبي ـ يحتفل بأعياد الميلاد تحت أنقاض كوارث البورصات. الوضـع كـان مقلقاً، خاصة في إندونيسيا، حيث تحولت الأزمة إلى سياسة، عندما وضع الرئيس سوهارتو شخصياً موضع اتهام.

سـنتان، بعـد بالكاد، إيقاف انهيار المكسيك، الحريق الآسيوي مثل صدمة حقيقية، وأسوأ ما فيها المفاجأة : سوق معولم مالي، بدون حدود، ولا بوليس، أمكنه خلال بضعة أيام إسقاط الحياة الاقتصادية لنصف الإنسانية، والتبعية بقية العام، في حالة من الغوغائية.

الـيوم في مواجهة ما، ما زالت تبعاته تتفاعل، يتساءل الفعلة الاقتصاديون، الخواص، والعموميون، كلهم : كيف تأمين الأسواق الحالية ؟

العـولمة لـم تهـنأ طويلاً بسيادتها المالية، إزالة الحدود، إلغاء التنظيمات،

تقليص السلطات الوطنية، ترك المالية العالمية بدون تنظيم، عرضة للوقوع في الغوغائية في لحظات. أي اختلال يصيب مركزاً مالية، مهما كان ثانوياً، له آثار لا يقدر حجمها، على كل المراكز الأخرى.

لكن الأمر لا يتعلق بفرض ضرائب، أو وضع موضع سؤال المفهوم العام لتحرير الرأسمال. وإنما " مواكبة تطوره دون تحطيمه"، المطلب هكذا يبدو صعباً إن لم يكن مستحيلاً، الإبقاء على الرأسمال حراً وتفادي ما يقود إليه من سلبيات.

هكذا جرى خلق مؤشرات إنذار وتجربتها على عجالة. لكن من الغريب أنه لا أحد أدرك أن الأمان الحقيقي يمر من خلال كشف حساب جدي لخمسة عشر سنة من العولمة المالية.

الجهود اتجهت إلى معالجة الظواهر، وتجاهلت الأسباب الكامنة وراء هذه الظواهر، كما لو أن هناك خطر في محاولة الكشف عن ميزات وسلبيات حركة تقلب اليوم العالم كله، كما لو أن هناك خوف من كشف الحساب.

أن تحاول معرفة : هل الدولة أم السوق يقدم أفضل جواب حول مسألة تخصيص الموارد، تنويع المخاطر، وتقييم القيم الأساسية ؟ أو هل فعالية المعلومات ترجع لنشاط سياسي اديولوجي ؟

يبدو أن الجواب على السؤال الأخير : نعم. إن الجواب المنسجم حول هذه الأسئلة يأتي من خلال التبعية لإحدى المدارس الفكرية.

هكذا الفكرة الليبرالية ن التي وفقها، الأسواق هي أدوات أفضل تخصيص للموارد، من أجل تطور اقتصادي منسجم، فكانت دائماً محل اعتراض الاقتصاديين الكنزيين الجدد والماركسيين والاشتراكيين. هؤلاء يستمرون في المطالبة بدور نشط للدولة الوطنية. هنا الحجج بين المعسكرين تتبادل، لكنها لا تلتقي أبداً.

لكن في صالح المطالبين بدور نشط للدولة، من الملاحظ أن النجاحات الاقتصادية الكبرى، خلال العشرين سنة الأخيرة، ترجع أساساً إلى نمو محلي، ولا يخلو من تاثير الدولة.

كـوريا والـيابان، خاصـة، صـنعتا لنفسيهما مكانة محترمة في الاقتصاد العالمـي، بفضل انغلاق ـ نسبي ـ لاقتصادياتها. وبفضل سياسة صناعية حازمة ممـولة بطـريقة سلطوية، من قبل الأجهزة المصرفية. وهذا كله جرى في إطار انفتاح الأسواق الأوروبية الغربية، والذي كفل منافذ للإنتاج.

لكن هذا المنهج صار اقل فاقل قدرة، على أن يصير نموذجاً للبلدان الراغبة فـي الدخول إلى السوق الدولي. العبور إلى السوق الدولي يفرض شروطه، يجبر القـوى المتوسـطة على أن تمارس بشكل متوازن سياسة انفتاح باطراد لتجارتها ولأسواقها المالية. لا يمكن اليوم دخول السوق العالمي بحدود تجارية ومالية مغلقة.

لكـن بالنسبة للبلدان التي ليس لديها قواعد مالية كافية، فإن الأسواق المالية، والـتجارية لعـبت دوراً أساسـياً في نمو اقتصادها، إحصائيات البنك الدولي تبين بوضوح أن التدفق المالي نحو أمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا تضاعف ثلاث مرات مابـين عـام 90 و 97، مـن 98.3 مليار دولار عام 90، فإن الموارد ذات الأجل الطويل للبلدان النامية، بما في ذلك النمور الآسيوية، ارتفعت إلى 300 مليار دولار عام 1997، في هذا المبلغ، التدفق من اصل أو مصدر حكومي تضاءل، منتقلاً من 56.4 ملـيار دولار إلى 44.2 مليار دولار. بينما التدفق من أصل خاص ارتفع من 42 مليار دولار إلى 256 مليار دولار خلال الثمان سنوات الماضية.

لكن في مواجهة هذه الأرقام، التي في صالح الأسواق، والتي تظهر انخفاض الـتدفق من أصل عمومي لصالح ارتفاع التدفق من أصل خاص. فإن نقداً مزدوجاً سرعان ما يظهر :

الأول يتعلق بالمساواة : تدفق الرساميل جر إلى نمو اقتصادي غير متساوي في قلب كل بلد، خالقاً مناطق نمو قوي، مصحوبة بمضاعفة الفقر في المناطق التي ظلت في منأى أو على جانب ـ مهملة ـ.

الثانـي : تدفـق الرسـاميل الخاصـة هـذا، خلق وعدد الفقاعات المالية المضاربية، خاصة في العقارات.

الـــسؤال هكـــذا يطرح مجدداً حول تخصيص الموارد " رغم التقنية المالية الأكثر فالأكثر تطوراً (فإن الأزمات) مصدرها تخصيص سيء للرأسمال، والذي يفرض تذبذباً حاداً في الأسواق ويحد من قدرتها على التنظيم ".

إذن هي عودة لنقطة البدايـــة.

يجـــب الأخذ في الاعتبار أن الانفتاح أتاح للمشروعات كما للدول أن تمول نفـــسها مالـــياً بأفضل الطرق. نهاية تأطير القروض، ضبط الكتلة النقدية بواسطة المعـــدلات، نهايـــة الـــرقابة على التبادل، الإمكانية المتاحة للمتعددات الجنسية أن تقرض فائضها من الخزانة ،

كل هذا أسقط الاحتكار المصرفي في مسألة القروض والاعتماد، المصارف لم تعد الممول الوحيد. وأرغم هذه المؤسسات المالية على خفض معدلاتها وتحسين إنتاجيتها.

هذا يبدو بالطبع في صالح أنصار السوق.

لكـــن هـــذا الضغط الجديد للمنافسة صاحبه، مع ذلك، عامل مقلق جداً : لقد أرغم المصارف على أن تركب مخاطر متزايدة ومضاربية ـ تدخل المضارابت ـ فـــي الأســـواق المالية من أجل تغذية هوامشها. أما بالنسبة لالتهاب الأسعار، الذي زاده حدة عدم تنظيم السوق، فإنه انتهى بان كلف الفعلة الاقتصاديين غالياً. صحيح مـــن الممكـــن تأمـــين الرساميل ضد مخاطر التبادل ومخاطر المعدلات. لكن هذا ســـيكون من خلال عمليات معقدة ومتعددة والتي تنتهي بأن يكون لها تكاليف أكثر ارتفاعاً مما يبدو.

اتهـــام آخر : الأجل القصير ضد الأجل الطويل .اتهام الأسواق بأنها لا تهتم إلا بالأجـــل القـــصير، وتهمل الأجل الطويل، ليس دائماً صحيحاً. تدويل الأرصدة رأسمال ـ خطر، هو اليوم معطية أساسية في التجديدات والبحوث التقنية التطبيقية.

الاهتمام بالأجل القصير وإهمال الأجل الطويل، له أسبابه، والتي ليست دائماً اقتصادية. تبرئة الأسواق من هذه التهمة لا يعفيها بإطلاق، ويوقعها في مأزق أشد

إحــراجاً : إنها لا تأخذ في الاعتبار المعطيات الاقتصادية فقط، بل المناخ السياسي ومسألة الثقة في السلطات العمومية أيضاً.

باختــصار : هل من المستحيل إقامة كشف حساب ؟ كما لو أن التصورات التقلــيدية تجد صعوبة بالغة في الإحاطة بواقعة جديدة ـ وخاصة متحركة ـ معاً. والتـــي تقــود إلـــى إنكـــار وجود اقتصاد موضوعي. هكذا الفكرة التي يتقدم بها نــيكولاس بولـــو " لـــيس هــناك حقيقة اقتصاد موضوعي والذي يسمح بالقول أن الأسواق تفقد صوابها. الأسواق هي أيضاً الحقيقة الاقتصادية، والموقف الذي تتخذه حـــول القـــيم أو حـــول الاقتصاديات الوطنية، يجب أن يؤخذ في الاعتبار "، وفي كلمـــات أكثـــر دقة يحدد الكاتب فكرته " الأسواق المالية صارت (سلطاناً) حقيقياً على نفس النحو الذي عليه العلم او تنظيم الحياة السياسية الوطنية ".

عــندما محمد مهاتير، رئيس وزراء ماليزيا، يلقي بمسؤولية انهيار الاقتصاد الماليـــزي علـــى " مؤامـــرة من المالية العالمية "، وعندما الحكومة اليابانية تطالب بمؤشرات إنذارية لمنع نظامها المصرفي من أن تكنسه المضاربات، فإنهما يقولان نفـــس الـــشيء تقـــريباً : السلطان الوطني يُساءل.. يهتز.. يُطالب بأن يفسر وبأن يصلح نفسه في مواجهة الحركات المتسكعة التي تعصف بأسواق الرأسمال. أسواق اليوم، حقيقتها الاقتصادية أمر لا يمكن تفاديه مثل انترنت أو القنبلة الذرية.

مهمـــا كـــان الموقف من القنبلة الذرية، فإنها حقيقة لا يمكن تجاهلها. هكذا الأســـواق المالـــية، أيـــاً كان الموقف منها، فإنها اليوم حقيقة اقتصادية لا يمكن إلا أخذها في الاعتبار.

الحالـــة الاندونيـــسية هـــي آخر الحالات التي تقدم مثلاً لتأثير المالية على السياسة .

عــندما انـــسحبت، بـــشكل هائل من البلاد، فإن الرساميل المضاربية وغير المـــضاربية، عرّت سلطان عائلة سوهارتو، والسلب والنهب والفساد الذي مارسته ونظمته على المستوى الوطني.

يقول أحد المصرفيين، الذي عمل طويلاً في آسيا " للقيام بالأعمال هناك فإنه من الأفضل الارتباط بالعائلة من إدارة جيدة ".

تفسير هذا أن مخاطر الأسواق المالية تضاعفت بسبب التعتيم والفساد. والذي قاد صندوق النقد الدولي إلى جعل الكفاح ضد " الحكم السيئ " أحد أهم مهامه الأساسية .

ما هو الحكم السيئ ؟ " كلمة تشمل الفساد، الواسطة، المحسوبية، الاحتكار والعلاقات السفاحية بين الدول والبنوك والمشروعات والشركات " هذه لا توجد على مستوى الاقتصاد الكلي فقط. لهذا نخطئ إذا اعتقدنا وضع نهاية للأزمات بأن نهاجم فقط المكون الاقتصادي الكلي، هذا يعني ببساطة، في رأي ميشل كومدسو " خطأ في فهم الأزمة وفهم العصر "، علينا أن ندرك أننا دخلنا عالماً جديداً بحظوظه ومخاطره "، إنه تغير لازلنا لم ندرك بعد كل توابعه "، لكن الحقيقة التي لا يجادل فيها مدير صندوق النقد الدولي، وربما لا نخالفه في هذا : أن " العصر تغير ".

رغماً عنا الأسواق المالية صارت حاملة نموذج مجتمع، رغماً عنا يجري التحول من اقتصاد السوق إلى مجتمع السوق.

المشروعات الصناعية والمالية والأوساط السياسية والاقتصادية من أجل أدائها، عليها دائماً إنتاج المزيد من المعلومات والمزيد من الشفافية .

هذا يعتبر ثورة بالنسبة لبلدان آسيا وإفريقيا، حيث العلاقات بين الأوساط السياسية وأوساط الأعمال تعتبر من التقاليد، مما يحول دون الشفافية وتداول حر للمعلومات، لكن البلدان الغربية ليست أحسن حال، حيث اللا تنظيم صاحبه صعود متواصل لظواهر الفساد.

شرط الشفافية والتداول الحر للمعلومات يبدوان مستحيلين ما لم يجر التفكير جدياً في نظام سياسي مختلف جذرياً عما عليه اليوم.

هكذا تبدو العولمة المالية كالسرطان يتقدم بالتدمير. ..

علـــى كـــل حتى تتجه جهود حكومات السبع الكبار إلى السؤال : من يطرح جديًا تفضيل الشفافية والتداول الحر للمعلومات والمعطيات على السيادة الوطنية ولم لا المصـالح الوطنية أم العكس ؟

علـــى كل حال نقاش هذا الموضوع بدأ : هذه الشفافية هل تكون من خلال تقوية منظمات متعددة الأطراف رقابية ؟

وحيث إنه مطلوب تقوية مطالب الحذر والحيطة فإن بنك المدفوعات الدولية B. R. I، وهـــو المنخرط حالياً في هذا المجال، يجب أن يمنح مهامًا جديدة ووسائل إضافية. لكن إلى أي مدى لا يخل هذا بالسيادات الوطنية ؟

ناهيك عن أن " المنظمات الرقابية متعددة الأطراف " تطرح مشكلات جدية: كـــيف تتمثل الأطراف المتعددة في هذه المنظمات ؟ ألا نخاطر بوجود فيتو واقعي فيها كالذي يوجد حالياً في منظمات مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، حيث الطرف الأمريكي يفرض سياساته وشروطه ؟

إذا قامـــت علـــى المساواة فإن تباين القوى المالية واقعياً سوف يفرغها من محتواها، وإذا أخذ تباين القوى في الاعتبار انتهينا إلى " حق فيتو ".

أخيـــراً ملاحظـــتان تفرضان نفسهما : غوغائية المالية وحركات الرسمايل، مـــضافة إلى الفساد ـ فساد الحكومات ،الوساطة، المحسوبية، الرشوة.. الخ جعلت كـــشف الحـــساب شـــديد الـــسواد. لكن بدلاً من علاج فساد الحكومات وأوساطها الـــسياسية، وبـــدلاً مـــن التوجه إلى ديمقراطية أكثر على المستويات الوطنية، وهو الشرط الكامل للشفافية، فإن العولمة أخذت تفرض مؤسسات انتظامها. مؤسسات أو منظمات عالمية ـ البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، بك المدفوعات الدولية.. الخ ـ تحـــل تدريجياً محل الحكومات الوطنية، هكذا من أجل مكافحة الفساد وما أسماه مدير صندوق النقد الدولي " حكم سيء "، تلغي الدول الوطنية لصالح دولة العولمة. معالجـــة الفـــساد إذن ليس بالمزيد من الديمقراطية وصنوها الشفافية على المستوى الوطني، وإنما إيجاد مؤسسات تراقب وتوجه الحكومات الوطنية.

لكــن هــذا لــن يكون لصالح الشفافية ولا حرباً للفساد : إنه عولمة الفساد وسيادة التعتيم.

لكــن مع ذلك يظل سؤال مطروح : هل يمكن لهذه المؤسسات كفالة انتظام حــركات الرســاميل ؟ هل يمكننا معالجة الغوغائية المالية العالمية ؟ وهل ستكون عاجلة في هذا المجال ؟

وهل تقبل الشعوب أن تدار حياتها الاقتصادية من قبل سلطان ليس لها عليه أي تأثير ولو صوري ؟

إن معالجة غوغائية حركات الرساميل فقط تزيف طرح الإشكالية من ناحية، كمــا أنهــا من ناحية أخرى تجعل الإشكالية الحقيقية أكثر بروزاً : الصراع القادم سيكون بين قوى المال ـ الممكن أن تنتظم نفسها عالمياً ـ والديمقراطية.

ربما تحسباً لهذا الصراع تعد قوى المالية العالمية اسلحتها، وتنظم صفوفها. لكن المجهول يظل ما تفعله القوى بالديمقراطية .

التنظــيم العالمــي، يمكن فرضاً أن يقضي على فساد الأوساط السياسية، أو علــى ســلبيات الدولــة. لكن الدولة ليست كلها سلبيات. فماذا يقترح بديلاً لجوانب الدولــة الإيجابــية ؟ التنظيم العالمي يلقي بالرضيع مع ماء الحمام. إنه يلغي سيادة الدولة لكنه لا يقدم بديلاً لجوانبها الإيجابية. السلطان العالمي هو اقتصادي فقط. إنه يــشل الدولة دون بديل لها. الغوغائية عندئذ لن تكون مالية فقط، ستكون اجتماعية سياسية أيضاً.

التنظــيم العالمي، عندما يشل الدولة، لم يقض على الفساد، وإنما يكل بساطة أفقد الأوساط السياسية نفوذها الذي تبادله أحياناً بالفساد. الرشوة تعطي مقابل " نفوذ " أي ســلطان، هكذا المحسوبية، الوساطة.. هكذا من أجل القضاء على هذا الفساد يقــضي علــى الــسلطان. الأوساط السياسية الوطنية لم يعد لديها سلطان تقايضه بالفساد لم يعد لديها سلطان على الإطلاق. لكن هذا السلطان المفقود هو في الحقيقة سلطان اجتماعي وليس سلطان الأوساط السياسية " السلطان مفسد " هذه حقيقة. لكن

بدلاً من إعادة السلطان لأهله ـ المجتمع ـ فإن العولمة تزعم مكافحة فساد السلطان بمصادرته !

لكن إذا كن هذا هو الحل على المستوى الوطني، في وجود مؤسسات " ديمقراطية " ورأي عام وطني وانتخابات يمكن أن تعاقب المفسدين. وحتى في حالة عدم وجود ديمقراطية ـ كما في حالة اندونيسيا فرضاً ـ فإن انتفاضات الشارع يمكن أن تمثل عقاباً للمفسدين، فماذا سيكون الحال عندما " السلطان العالمي " الذي تجسده المنظمات " العالمية "، أي بدون مؤسسات ديمقراطية، وغير خاضع لحكم الانتخابات، ولا يمكن الانتفاضات الشارع أن تطاله ؟ !

هذه الأوساط العالمية ليست أيضاً معصومة من الفساد دائماً مرتبط بالسلطان، وخاصة السلطان المطلق " السلطان المطلق مفسد بإطلاق " إن كل ما تفعله عندئذ هو تحويل الفساد من مستواه الوطني إلى مستوى عالمي : عولمة الفساد.

لكن في مثل هذه الحالة حظوظ انكشاف الفساد وأعقابه أقل كثيراً مما هي عليه في المستوى الوطني. العولمة تقود إلى الاحتكار المالي والمعلوماتي، عندئذ سيسود التعتيم وليس الشفافية .

العصر تغير ! هذا صحيح. وصحيح أيضاً أن الإنسانية تبدو تتوجه نحو مجتمع السوق بديلا عن اقتصاد السوق. في عصرنا الذي يدبر سيطر السوق على الاقتصاد. في عصرنا الذي يقبل، يبدو أنه سوف يسيطر على المجتمع. المجتمع يصير نتاج السوق وليس الاقتصاد فقط. إن هذا ما يعبر عنه " السوق كل شيء ".

العصر تغير. والسؤال الذي يطرح نفسه في بداية عصر جديد هو : هل الإنسانية مقبلة على الوقوع فريسة دكتاتورية عالمية، طغيان عالمي بدون قدرة على مقاومته ؟

لقد عرفنا دكتاتوريات وطنية تحكم شعوباً. هل سنعرف دكتاتورية عالمية تحكم دولاً.

الحصار، تجويع الشعوب، تدمير قدراتها التنموية، تبذير أموالها يجعلها تدفع تكاليف استعمارها" تمثل إرهاصات بسيطة لما ينتظر الإنسانية.

الديمقراطية عندئذ يزداد محتواها فراغاً : ما جدوى انتخابات تأتي بأشخاص لا يملكون تأثيراً في قرارات تتخذ في مستوى يتجاوز كل الدول الوطنية؟ الديمقراطية ستكون انتخاب الشعب لمن ينفذ قرارات دولة العولمة عليه. الحكومات الوطنية لن تكون أكثر من حكومات محلية ـ بلدية ـ في ظل سلطان عالمي بدون أي مؤسسات تشريعية ورقابية ديمقراطية، وليس من المحتمل ظهورها عالمياً. لهذا يخشى كشف حساب العولمة المالية.

هـامـش

(1) بيف مامو : كشف حساب الرساميل المتحررة.

اللوموند الاقتصادي 19 / 5 / 1998.

5 - عـودة الاعـتبـار للاقـتصـاد الأخـلاقـي

الاقتصاد الوضعي يريد نفسه علماً يدرس ظواهر " مادية " على أنها وقائع، بدون أي حكم قيمي أو معياري.

الاقتــصادي يقــول أنــه لــم يــصنع البطالة، ولا الاستعباد، ولا الفقر ولا المجاعــات، هــذه ظواهــر موجــودة، التنديد بها، تجريمها لا يغير من واقع أنها موجودة.

هــذا إلــى حــد مــا يبدو صحيحاً. لكنه في دراسته يجردها من كل ما هو إنــساني، لتصير أرقاماً، معادلات، نسب مئوية. عندئذ قهر البطالة، آلام الاستعباد، حرمان الفقراء، ويلات المجاعة تختفي وراء أرقام، نسب، معادلات، العاطلون كذا ملــيون، المستبعدون كذا مليون، والفقراء كذا مليون. المجاعات قضت على الرقم كــذا. البدون عمل 5 ٪، 6 ٪، 10 ٪، وهكذا الفقراء والمستبعدون. الظواهر الأشد إيلامــاً، المعانـــاة الأشد قساوة تتبدي مجرد أرقام ونسب ومعادلات. برودة الأرقام تضع البشرية في ثلاجة.

ربمـــا يقــول الاقتــصادي صحيح، إذا أخذنا في الاعتبار، أن هذه الظواهر واقعية، وكظواهر واقعية يمكن حساب معدلاته ونسبها وعددها، وفي هذا لاشك أن الاقتصاد علم موضوعي.

لكـــن عندما نتساءل : ماذا تعني هذه الأرقام هذه النسب هذه الأعداد إنسانياً؟ إنها بلا شك تشير إلى بشر يتألمون، محرومين، مقهورين، محبطين، بدون أمل.

الاقتــصادي ســيقول هذه أمور لا تتدخل في الحساب الاقتصادي، شعاره : النوايا الطيبة لا تصنع علماً.

لكــن هــذا لــيس كل السبب، الاقتصادي أعد أدواته ونماذجه لقياس الأسعار، الطلـــب، للفائدة، الربح.. الخ. ولا يملك أدوات لقياس الألم والحرمان والقهر والإحباط، وهو لهذا يعدد الظواهر هذه ويحسب نسبها ومعدلاتها بالقدر التي تتيحه ادواته.

لكن هل نكتفي بتعداد الظواهر وحساب نسبها ومعدلاتها. .. ؟

ومـــاذا لـــو ســـألنا عن اصل وسبب هذه الظواهر ؟ لماذا الفقر .. لماذا المجاعة .. هل هي قدر لابد منه ؟

عـــندئذ الاقتصادي ربما يبررها : إنها ثمن التقدم، ضريبة التراكم، ضرورة الإثـــراء. لكنه يتجاهل أن يجيب : هي ثمن تقدم من ؟ ضريبة التراكم لصالح من ؟ ضرورة إثراء من ؟

هـــنا يخـــرج علم الاقتصاد عن علميته حين يؤكد أنه علمياً لا يمكن طرح السؤال لماذا. العلم في نظره يبحث كيف وليس لماذا أمام عجز الاقتصاد الوضعي تبرز الحاجة إلى الاقتصاد الأخلاقي.

الاقتـــصاد الأخلاقـــي يذهب على العكس، إنه من الممكن دراسة لماذا هذه الظواهـــر. محـــاولاً توفير أدوات قياس الفقر والحرمان واللامساواة، لمواجهة هذه الآفات علمياً.

إن انفلات السوق، السباق المحموم من اجل الربح، من أجل تركيم الأموال، انحرافات النشاط الاقتصادي، لا عقلانيته المتزايدة تثير عند الناس مطلب ليس آخر غيـــر " الاقتصاد الأخلاقي " من أجل إيجاد " سلطة عليا " قادرة على كبح انفلات السوق وعدم انتظامه، وتصحيح نتائجه الأكثر سلبية.

إن تحـــرر لنـــشاط الاقتـــصادي من أي وازع أخلاقي يجعله كارثياً، عندئذ يصعب التمييز بدقة بين نشاط " مشروع " ونشاط " غير مشروع ". الجريمة تصير أكثـــر عائديـــة من العمل، وتجارة المخدرات أكثر ربحاً من تجارة السلع. الوسائل القمعـــية وحدها تتبدى عاجزة. طغيان السوق هذا يجعل الاقتصادي الأخلاقي مطلباً اجتماعـــياً. لكن لمدة طويلة، طغيان السوق هذا، جعل هذا المطلب أقل اعترافاً به. الأزمة الطاحنة أعادته حالياً إلى مركز الصدارة.

بعض المراجع تصف الاقتصاد الأخلاقي ـ المعياري ـ على أنه " وصفات " أمـــا الاقتـــصاد الوضعي فهو تعبير عن وقائع. في الحقيقة الاقتصاد المعياري ـ

الأخلاقي ـ يقود نادراً إلى وضع " وصفات " في الشكل والمحتوى المحدد للكلمة. في أغلب الأحيان يدرس كيف مختلف المبادئ الأخلاقية ـ مستعارة من فلسفة الأخلاق ومن النقاش السياسي المعاصر ـ تفرض عدة إرغامات على المؤسسات الاجتماعية. أخلاقياً لا يمكن قبول البطالة كمجرد واقعة والفقر كمجرد ظاهرة. الاقتصاد الأخلاقي يأخذ في الاعتبار، ليس الجانب الاقتصادي فقط، وإنما أيضاً السمات الإنسانية لهذا الاقتصاد. المعاناة، الحرمان، الجوع، يعني بشر يعانون، يتألمون.. معاناتهم لا يمكن إلا أخذها في الاعتبار.

عندئذ تطلب الأمر الوصول إلى أدوات قياس المعاناة والحرمان علمياً حتى يمكن مكافحتها.

توصياته، عندما يقوم بذلك، تكون مشروطة، إنها تساعد المواطن، والسياسي على أن يستخلص كل النتائج اللازمة من معتقداته، أكثر من أنه يتخذ موقفاً، وربما هذا ما يخيف في الاقتصاد الأخلاقي، إنه لا يقدم مواعظ وتوصيات بقدر ما يدفع تحليل المعتقدات ـ الاقتصادية ـ إلى أقصى نتائجها، فهو يضع أمام الرأسمالية ـ مثلاً ـ ما يقود إليه أسلوبها.

الاقتصادي الأخلاقي يعبر عن نفسه اليوم من خلال الاحتجاجات، أي طلب تدخل الدولة لمواجهة سلبيات انفلات السوق. هذا المطلب يهدف إلى تدعيم الديمقراطية في مواجهة طغيان السوق. ما هي عوامل هذا المطلب ؟

1 ـ ترسيخ مطلب المساواة في رأي عام مستعد للتنديد بالنقود السهلة، أو الأرباح بدون عمل.

2 ـ السأم والإحباط الناتج عن الاقتصاد المختلط. إن إعادة هيكلية رأسمال الشركات، من قبل الدولة، بذر مبالغ طائلة دون تحقيق النتائج المطلوبة، هذه المبالغ ذهبت إلى جيوب الخواص رغم أن هدفها اجتماعي .

3 ـ الرغبة في دولة تعمل على احترام قواعد اللعبة. التجارة الحرة حقاً لازالت أقل انتشاراً مما يشاع قوله، والتبادل الدولي هو ميدان صراع بدون رحمة

بين قلة من الخواص تدعها الدولة في كل مكان رغم مزاعم دولة الحد الأدنى، مما جعل السوق ضد المكتسبات الاجتماعية.

الاقتصاد الأخلاقي هو إعادة الاعتبار للمكتسبات الاجتماعية وجعلها في بؤرة النقاش العمومي. والذي يطرح ضرورة إعادة اختراع دولة العناية .

الاقتصاد الأخلاقي لا يتخذ موقفاً قبلياً، بقدر ما يساعدنا ـ موطنين وقياديين ـ على استخلاص كل النتائج من معتقداتنا نفسها : إلى أين يقود انفلات السوق ؟ تركيم الرأسمال ؟ السباق المحموم من أجل الربح ؟ إنه يركز على ما يتجاهله الاقتصاد الوضعي عمداً أو لا واعياً.

لكن ضرورته ليست فقط في مواجهة الاقتصاد الرأسمالي، الاشتراكية أيضاً تطرح مشكلات لا يمكن للاقتصاد الأخلاقي إلا أخذها في الاعتبار.

مثلاً : إذا على الطريقة التي يفكر بها بعض الليبراليين، اعتقدنا أن إرضاء التفضيلات الفردية هو الغاية الوحيدة من العقل الاجتماعي، كيف يمكن الأخذ في الاعتبار التنوع الطبيعي لهذه التفضيلات ؟

أو أيضاً بافتراض أن المجتمع يجب أن يهدف إلى مساواة فرص النجاح بين كل الأفراد، كيف يمكن الأخذ بالاعتبار والتنوع غير الممكن تفاديه بين الأفراد دون التضحية بالفعالية الاقتصادية، المساواة يمكن أن تكون قاتلة كنقضيها عدم المساواة. المساواة يمكن أن تقتل الحافز تماماً كعدم المساواة.

ولكن نعطي مثلاً مختلفاً بعض الشيء : كيف يمكن قياس الفقر بطريقة تأخذ في الاعتبار عدد الفقراء وأيضاً مستوى الحرمان واللامساواة الذي يوجد في قلب هذه المجموعة من الفقراء والمحرومين. الفقراء ليس فقراء على نفس المستوى، ثمة من هو أفقر، وثمة من هو أقل فقراً. الفقر أيضاً ليس موزعاً " بعدالة " بين الفقراء.

أن نتحدث عن الفقر والفقراء في المطلق، هذا شأن، لكن لكي نأخذ في الاعتبار الفقراء عينياً، وحتى لكي نعرف عددهم يجب معرفة اختلاف درجة

الحرمان بينهم. وهذا يتطلب أدوات قياس الفقر العيني حتى يمكن مكافحته.

البحوث التي تتناول الفقر في المطلق قدمت ربما حلولاً مطلقة. لكن هذا لم يرفع المعاناة عن كاهل الفقراء عينياً.

هذه الإشكالية الأخيرة تظهر خلاصة شائعة لأعمال الاقتصاد الأخلاقي : دراسة المؤشرات الرقمية الممثلة للهدف المطلوب، والذي هو هنا اختزال الفقر .

الاقتصاد الأخلاقي وسمته نظرية ترجع إلى أعمال كينت ج أور - جائزة نوبل - والتي نشرت في بداية أعوام الخمسينيات. هذه النظرية تذهب إلى أنه لا يمكن تعريف المصلحة العامة استناداً على التفضيلات الفردية، إذ الاختيار الاجتماعي يجب أن يُحترم، من ناحية أخرى.

بعض الخصائص التي يبدو من الطبيعي فرضها، مثل الاجتماع، العقلانية، اللادكتاتورية، الاستقلالية في مواجهة الخيارات غير المناسبة، تجعل الاعتماد على تفضيلات الأفراد في تعريف المصلحة العامة أمراً مستحيلاً.

النتيجة التي انتهى إليها أرو كانت بمثابة الصدمة. لأنها بدأت تبرهن على أنه باستثناء دكتاتورية فرد على الآخرين، فإن كل المناهج التي يستخدمها المجتمع الإنساني من أجل اتخاذ قرار، هي جميعاً مصيرها الفشل. من حيث أنها تستند إلى تفضيلات الأفراد.

لكن رغم هذه النتيجة، عمل أورو ثوَّر تحليل الاختيار الاجتماعي بأن أظهره قابلاً للمعالجة الرياضية.

أياً كانت النتائج، فقد تبين أن الاقتصادي الأخلاقي يمكن تناول موضوعاته استناداً إلى منهج علمي. أما ريثا سين الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد عام 1998، والذي يؤكد على أنه لا يختلف عن غيره من الاقتصاديين، ويرفض النظر إليه كواعظ أخلاقي، باعتبار أن النتائج التي توصل إليها كانت نتائج بحث علمي موضوعي وليس لأي اعتبارات إنسانية، هو آخر من برهن في أعماله على هذا.

الكـتابات الأولـى التي عرفت بامارتيا سين، تتعلق بالضبط لهذه السياسات حـول هـذه اسـتحالة التي انتهت إليها أعمال الاقتصادي الأخلاقي أرو " مختلف المـناهج التـي يستخدمها المجتمع الإنساني من أجل اتخا1 قرار مصيرها الفشل، باستثناء دكتاتورية فرد على الآخريـن "، وأدت عم 1970 إلى نشر كتابه الشهير " الاختيار الاجتماعي والرفاهية الاجتماعية ".

سـين فـي هـذا الكـتاب يتناول تحليلات أرو، وينتهي إلى أنها تقوم على فرضـيات مـشكوك فيها. من أجل تجاوزها، يقترح سين جعل الصالح العام يتحدد وفق اعتبارات أخرى غير التفضيلات الفردية. لأن اعتماد هذه هو سبب الاستحالة التـي انتهـى إلـيها أرو. وهـو يشير بداية إلى أن القرار الاجتماعي يجعل من الضروري مقارنة التفضيلات من فرد إلى آخر، كأن نقول مثلاً : إن إجراء معين يرضي (ب) أكثر مما يغضب (ج).

مجـال بحوثه يشمل أيضاً الفقراء وأفضل السبل لقياسه. لكن يصر على أن مناهجه علمية وليست إنسانية، بمعنى أن ما يقود بحوثه ليس " النوايا الطيبة " بقدر ما هو متطلبات البحث العلمي.

إلـى جانـب بحوثه النظرية، فإن سين وفي أيضاً للتوجه التطبيق للاقتصاد الأخلاقـي ـ المعـياري ـ تقترح أدوات قياس اللامساواة والفقر. لكي نكافح الفقر واللامساواة يجب معرفتها عينياً. ولمعرفتها عينياً يجب أن تكون لدينا أدوات قياس.

فـي كـتابه " في اللامساواة الاقتصادية " يقدم سين ويناقش المناهج القائمة، المتعلقة خاصة بمقارنات توزيع الدخول بأن يربطها بمبادئ أخلاقية محددة بوضع. فـي هـذا الـسبيل يعيد الاعتبار لاستخدام أدوات الإحصاء السابقة " مثل منحنى التركيـز "، لكـنه يـساهم من ناحية أخرى في استبعاد أدوات أخرى " مثل متغير حـساب الدخول ". في مجال دراسة الفقر تبدو المؤشرات التي يقترحها سين أكثر أصـالة مـن غيرها. إنها تصدر عن تأمل عميق، أجراه أحياناً، من خلال تجربته المعاشـة فـي البـنغال : حـول التخلف .. ظهور المجاعات وشروطها السياسية المصاحبة.

الفقـــر :

بالنسبة له لا يكفي معرفة كم عدد الذين تحت خط الفقر في بلد ما. يجب أيضاً معرفة الدرجة التي يوجد عليها كل منهم على هذا المستوى، أو بالنسبة لخط الفقر. هذا يعني ليس فقط تحديد الفقر ـ تعريفه ـ وإنما أيضاً تحديد كيف الفقر ـ وهو أكثر تنوعاً مما نعتقده عادة ـ يتوزع بين الناس ـ الفقراء ـ عادة ما يتخذ تدني الدخل مؤشراً على الفقر، هذا أفضى إلى أخطاء عديدة في التصنيف كما في المعالجة، زيادة الدخل لا تعني بالضرورة معالجة الفقر، عدم القدرة على الذهاب إلى المدارس، عدم التمتع بالعناية الصحية، عدم التمتع بأي وقت فراغ ـ كما في حالة النساء كثيرات الأبناء ـ يجب أن يؤخذ أيضاً في الاعتبار، إضافة إلى الأمل في طول العمر، وهوي لاحظ في هذا الخصوص مثلاً، أن السود الأمريكان الذين دخولهم أكثر ارتفاعاً، إلا أن الأمل في طول العمر بينهم أدنى مما هو عند الصينيين أو السيرلانكيين، وحتى أدنى مما هو بين سكان عدة ولايات هندية.

إذا أخذنا الدخل مؤشراً نجده أكثر ارتفاعاً عند السود الأمريكان منه عن الصينيين أو السيرلانكيين، لكن إذا أخذنا الأمل في طول العمل، فإننا نجد السود الأمريكان في مرتبة أدنى من الصينيين أو السيرلانكيين. الدخل إذن ليس السمة الحاسمة في تحديد الفقر. إن الخدمات التي تقدمها الدولة يمكنها أن تعالج مشكلة الفقر أفضل من مجرد زيادة الدخول.

امرتيا سين، للبرهنة على وجهة نظره الذاهبة إلى أن الدخل ليس السمة الحاسمة في تحديد الفقر، وإن الخدمات العامة التي تقدمها الدولة يمكن أن تعالج مشكلة الفقر أفضل من زيادة الدخل، يورد مثلاً ولاية كيرالا في جنوب الهند، والتي مع أنها لست من ولايات الهندي الغنية، لكن لديها تقاليد عريقة في مجال الخدمات العامة : الصحة.. التعليم .. الخ. الأمل في طول العمر بين سكانها يصل حوالي 70 سنة، وهو قريب من المستوى الأوروبي، هذا راجع في جانب كبير إلى النسبة العالية في محو الأمية. خاصة بين النساء. على العكس البرازيل، التي عرفت ازدهاراً اقتصادياً، لكنها أهملت التعليم والصحة. وهذا انعكس سلباً في أمل في طول العمل متدني.

هــذه الخــدمات العامــة تكون أكثر تأثيراً في الرفع من مستوى الحياة، من مجرد زيادة الدخول.

بطلــب مــن صديقه الباكستاني، وزميل الدراسة في كلية الترينتي، محبوب الحــق، الذي صار موظفاً كبيراً في الأمم المتحدة، توصل امارتيا سين إلى تصور مؤشــر جديد في بداية عام 1999. إنه تصور التطور الإنساني أو التنمية البشرية. والمقــصود منه منافسة مؤشر الناتج الوطني الخام P.N.B والذي حتى ذلك الحين كان مأخوذاً به في الإحصائيات ذات العلاقة.

المؤشــر الجديــد يأخذ في الاعتبار وفيات الأطفال، الأمل في طول العمر، الوصول إلى التعليم الأساسي، معدلات محو الأمية، وعدد الأطباء بالنسبة للسكان.

هــذا المؤشــر تبنــته الأمــم المتحدة تحت عنوان " مؤشر تركيبي للتطور الإنساني أو للتنمية البشرية ".

محبوب الحق اقترح الفكرة من أجل أن يصدم الكسل العقلي الذي يظهر في الاعــتماد على الدخل الوطني الخام. الفكرة تعني تفكيك هذا المؤشر بطريقة تسمح بقياس الأداء في كل بلد منتمياً إلى الأمم المتحدة. وعدم الاعتماد على مؤشر الدخل الوطني الخام وحده.

النــتائج كانــت أحــياناً مذهلة : التصنيف الذي تم التوصل إليه يختلف في حــالات عديــدة عن ذلك الذي يستند إلى مؤشر الدخل الوطني الخام وحده. بعض الــولايات الهــندية، مثل كيرالا، وحتى الصين وكوستاريكا، رأينا مؤشر تطورها أكثر ارتفاعاً رغم دخلها الوطني الخام الضعيف. وعدة بلدان بترولية ظهر وصفها معكوساً. مؤشر تطورها انخفض رغم دخلها الوطني الخام المرتفع " الرقم في ذاته لا يهــم كثيــراً، هكذا يؤكد امارتيا سين، المهم هو أن نذكر أولئك الذين يتجاهلون أهمية التعليم والصحة ".

هــذا المؤشــر الجديد جعل أكثر دقة فيما يتعلق بالبلدان المتطورة من أجل الأخذ في الاعتبار ظواهر مثل البطالة والاستبعاد.

مؤشـــر الـــدخل الوطنـــي الخـــام جعل بلداناً عديدة تحتكر رأس التصنيف، المؤشر الجديد أفقدها أحياناً هذا المركز الممتاز.

المجـــاعـــــات :

وماذا عن المجاعات ؟

امارثيا سين يزعجه الحديث دون انقطاع عن المجاعة التي شاهداً عليها في العـــند أيـــام طفولته. عكس الشائع. هو لم يعان شخصياً من المجاعة " أبي وجدي ينتمـــيان للطبقة الوسطى، لقد كانا معلمين .. الطبقة الوسطى لا تعاني أبداً المجاعـــة ". هكذا يعترف شخصياً. هذا يعني أن دراسته للمجاعات لم تكن نتاج معاناة شخصية، وبالتالـــي مـــا انتهـــى إليه ليس رد انفعالي على تجربة شخصية بقدر ما هو نتاج دراسة موضوعية لواقعة المجاعات.

عندما عكف على دراسة أصل المجاعات، وألف في هذا كتاباً عام 1993 ـ عـــن المجاعـــة في الهند ـ فوجئ بأن اكتشف أن كمية الغذاء المتوفر، آنذاك في البـــنغال ليـــست قلـــيلة بشكل خاص. الشائع عموماً أن المجاعة سببها ندرة المواد الغذائية.

امارثـــيان ســـين يدحض هذا الاعتقاد. لقد اكتشف أن المواد الغذائية ليست نـــادرة، مـــا قاده إلى اعتبار المجاعة تعبير عن " فشل اجتماعي لا يمكن قبوله ". المجاعة لست بسبب عدم توفر الغذاء، بل بسبب غياب " التنظيم الاجتماعي " الذي يكفل حسن توزيع الغذاء. خاصة في المراحل الصعبة.

امارثـــيا ســـين قاطـــع في رأيه : أن الذي أثار المجاعة كان ارتفاع أسعار المواد الغذائية ولس عدم توفرها. وهو يفسر هذا الارتفاع ـ في حالة المجاعة التي شـــاهدها ـ بوصـــول الجـــيوش البـــريطانية، التي جاءت لتحمي الهند من الغزو اليابانـــي، الجـــيوش البـــريطانية فـــي حاجة لكميات هائلة من الرز ـ وهو الغذاء الأساســـي ـ وهـــذا ما أنتج المضاربة على الرز، والتي استضافت إلى الزيادة في الطلب المترتبة على المشتريات الهائلة لتغذية العسكريين البريطانيين.

هـذه الوضعية قادت بالطبع إلى إثراء البعض. لكن المزارع البنغالي الفقير صـار مـن المستحيل عليه الحصول على الغذاء. هكذا كانت المجاعة مع وفرة ـ نـسبية ـ فـي الغذاء. ليس العوز الناتج عن محصول سيء وإنما ارتفاع الأسعار الذي سبب المجاعة.

يمكـن الاحتجاج بأن هذه حالة استثنائية. لكن رأي امارثيا سين لم يبن فقط على الحالة البنغالية وحدها. دراسة مجاعات أخرى، كما في الصين، بينت أن هذه ليـست ظاهرة اسستثنائية، هناك حالات عدة حيث ظهرت المجاعة بينما المخازن كانت تغص بمواد الغذاء .

هل كان من الممكن تفادي هذه المجاعات ؟

هـنا يضع الاقتصادي الأخلاقي كامل ثقله : المجاعات ليست قدر لا يمكن تفاديـه. لقـد كان من الممكن، حسب رأيه، تفادي هذه المجاعات لو أن السلطات العامة أقامت حداً للأجور، ولو أنها شرعت في إنجاز أعمال عمومية كبرى لتشغيل الجزء الأكبر من السكان الذي وجد نفسه ـ مؤقتاً ـ في ظروف صعبة.

هكـذا الـنظام الـسياسي الاجتماعي يحمل وزر المجاعات وليس الطبيعة. محاولـة اسـتبعاد الـسياسة مـن الاقتـصاد تعني العودة إليها سريعاً. ذلك لأن " المجاعـات التـي تقتل ملايين الناس في بلدان مختلفة لا تقتل السادة.. الملوك .. الرؤسـاء.. هـؤلاء لا يموتون جوعاً أبداً ". ولهذا لا يشعرون بقسوة المجاعة ولا يتخذون التدابير اللازمة للوقاية منها. لهذا أفضل علاج في نظره هو الديمقراطية .

فـي رأي امارثـيا سين " الحكومة التي تترك شعبها فريسة المجاعة لاحظ لـديها فـي إعادة انتخابها " هذا يجبرها على أن تأخذ في الوقت المناسب التدابير اللازمـة. أمـا فـي حالـة الحكومات غير الديمقراطية، فإن المجاعة لا تؤثر في استمرارية السلطان " الملوك.. الرؤساء .. لا تقتلهم المجاعة " .

الـوقاية من المجاعة ليس الإنتاج ولا المزيد من الإنتاج فقط، فهذا يمكن أن يحـدث، وقـد يـتكدس الإنـتاج دون أن يمـنع حدوث المجاعة في حالة غياب

الديمقراطية. الوقاية إذن تتمثل في نظام سياسي اجتماعي يكفل حسن توزيع الغذاء، وهذا يتطلب الديمقراطية أو سيطرة الناس على النظام الاجتماعي السياسي. عندئذ " الحكـــومات " وإن كان لا يعنيها أمر المجاعة شخصياً، فإنه يعنيها سياسياً: الشعب السيد لا يجوع.

تحذيـــر امارثـــيا ســـين صريح : في غياب الديمقراطية المجاعة أكثر من محـــتملة، البطالة، الاستعباد يمثلان صورة جديدة من المجاعة. انفلات الرأسمالية يضعف الديمقراطية، ويفضي إلى مجاعة في صور جديدة .

الـــنظام السياسي الاجتماعي ـ الدولة ـ إذن هي مطلب الاقتصاد الأخلاقي في مواجهة طغيان السوق. " نجاح الرأسمالية يرجع إلى الدولة أكثر مما يرجع إلى الـــسوق " لهذا فإن فكرة عدم تدخل الدولة، تقاعد الدولة تتراجع سريعاً أمام سلبيات رأســـمالية منفلتة انفلات الرأسمالية من رقابة الدولة سوف يضر الرأسمالية نفسها. هكذا يدفع الاقتصاد الأخلاقي بالمعتقدات الشائعة حالياً إلى أقصى نتائجها.

لكـــن المطلوب ليس أي دولة، إنها الدولة الديمقراطية التي تأخذ في الاعتبار حاجات الناس، بحكم طبيعتها نفسها. وهذا م يجعل امارثيا سين لا يعتقد فيما يزعم " قـــيم آســـيوية " والتي تضع في المقدمة الاحترام المطلق للسلطان. هذا الاحترام المطلـــق للـــسلطان أتـــاح للمجاعات أن تندلع وأن تقتل الملايين، الاحترام المطلق للـــسلطان، مؤســـس في رأيه، على قراءة ضيقة بقدر ما هي خاطئة لأفكار كونفو شـــيوس، الدولة وفق هذه القراءة تتمتـــع بالطاعة المطلقة قبل الناس. امارثيا سين يلاحـــظ أن كونفو شيوس نفسه انتقد موقف " المواطن الصالح " الذي رأى وجوب الوشاية بأبيه للسلطات العدلية، بسبب خطأ اقترفه الأخير. الطاعة مشروطة وليست مطلقة، خاصة في المجال السياسي، لأنه مجال تعاقدي.

لكـــن ليس على هذا وحده منح امارثيا سين جائزة نُبل للاقتصاد. لقد منح الجائزة خاصة على عمله العلمي " نظرية الاختيار الاجتماعي " Theocie du choix soial.

أعمـــال امارثـــيا سين، التي بدأت فنية إلى حد ما، في أعوام الستين، أخذت

باطـــراد بعـــداً فلـــسفياً : التحول الحاسم في هذه الخصوص كان عمله " الاختيار الاجتماعـــي والرفاهية الاجتماعية " والذي فيه يمزج تحليلات تصورية لامعة على طـــريقة الفلـــسفة التحليلـــية الأنجلـــو ساكسونية ومع تنظيم مستديم. وعلى خطى الفيلـــسوف جـــون رولـــز، زمـــيله زمناً في هارفارد، يقترح سين شكلاً دقيقاً من المـــساواتية. ويـــؤكد معارضـــة قاطعـــة للنفعية التي لا زالت تسيطر على الفلسفة الأخلاقـــية الأنجلو ساكسونية. إنه يبرهن على أن إشكالية المساواة هي منطقياً أمر لا يمكـــن تفاديه، لكن المسألة الحقيقية الوحيدة هي تحديد تصورات مثل : " الدخل، الرفاهية.. الحق.. " والتي يجب أن يكون مقياسها متساوياً بين جميع الأفراد .

فـــي كتابه " رفاهية وقدرة 1985 " يجيب سين على هذه المسألة بأن يقترح مـــساواة وســـائل عـــبور الأفـــراد إلى الازدهار الفردي. قائمة شروط الازدهار الشخـــصي التـــي يقترحها تشمل الرفاهية الذاتية، كما هو الحال في اقتصاد الرفاه التقليدي، كما تشمل أيضاً الصحة والتعليم والحرية، وعدة أهداف جزئية أخرى. ما لـــم تتوفـــر فـــرص مـــساوية في التعليم وفي العناية الصحية، فإن أي حديث عن المساواة يصير لغواً.

المـــساواة ليـــست بالدرجـــة الأولى في النتائج، هذا ربما يقود إلى العسف، المـــساواة الحقـــة هي في المنطلقات الأساسية، من العبث ترك المرض يستفحل ثم نبحث له عن علاج. هذا العلاج لن يكون إلا عسفياً.

تحليلات سين في هذا المجال لم تقد إلى تكميم ـ كمية لكنها ـ ثارت وتغذي عدة نقاشات فلسفية والتي ربما تتوصل إلى ذلك .

هكـــذا مـــع الأزمـــة الطاحنة، التي فتحت لها العولمة كل الحدود، وشيوع الـــبطالة والاستبعاد، وحركات الهجرة " الاقتصادية " والذي يماثل إلى حد بعيد ما عـــرفته الإنـــسانية مـــن مجاعـــات، الـــبطالة، الاستعباد ليسا اقل قتل الإنسان من المجاعـــة. ومع انفلات رأسمالية تلهث في سباق محموم إلى تركيم المال، دون أي اعتـــبارات اجتماعـــية وسياســـية، ومع تقلص دور الدولة تحت ضغوط العولمة، وتدنـــي الديمقـــراطية لـــصالح طغيان السوق، فإن الحاجة برزت إلى الاقتصادي

الأخلاقـي ـ المعـياري ـ فـي اسـتعادة هذه الأهمية للاقتصاد الأخلاقي تبتدي الإنسانية نتساءل عن وجهتها.. عن معنى الحياة.. وهل تستحق أن تحيا في انقسام حاد بين قلة أغنياء وكثرة فقراء، وعن جدوى نشاط اقتصادي بدون هدف إنساني، ومعـدلات نمو تسبح بحمد الناتج الوطني الخام على أنه هدف نفسه وليس مطلب لحياة أفضل.

الاقتصادي الأخلاقي الذي روجه اليوم عمل امارثيا سين، نجده في كثير من الجامعـات ومراكـز البحث، خاصة الفرانكوفينية. منذ أعوام الستين. مثلاً سيرج كرسـيتوف كـولم وكتابه " عدالة وإنصاف 1972 " قدم أعمالاً مهمة في موضوع اللامساواة. والتي أخذها سين عنه وأشاعها.

إن كـل المهتمـين بالاقتصاد الأخلاقي، خاصة الذين يستلهمون أعمال أرو وامارثـيا سين سوف يسرهم. بلا شك، أن تقديراً عاليّ منح مرة ثانية لأحد أساتذة اختـصاصهم، لكـن فوق كل هذا، فإن منح جائزة الاقتصادي الأخلاقي يعني بداية الإحـساس بالمـصير المرعب الذي يقود إليه انفلات الرأسمالية، وأن كبح جماحها يتطلب إعادة الاعتبار للقيم الإنسانية.

هـامـش :

(1) هنري بورقينا : الاقتصاد الأخلاقي. ارليا 1998.

(2) فيليب ارنو : الأخلاق في نجدة الاقتصاد السياسي.

اللوموند 5 / 5 / 1998.

(3) امارثيا سين : الأخلاق والاقتصاد. بوف. 1993.

(4) دومينك دوهمبر : امارثيا سين الاقتصادي بوجه إنساني

اللوموند 10 / 12 / 1998.

(5) مجموعة : امارثيا سين نوبل تكريا للاقتصاد الأخلاقي.

اللوموند 3 / 11 / 1998.

- كينيت ج ارو : أول من تحصل على جائزة نوبل في الاقتصاد الأخلاقي.

- امارثيا سين : جامعي هندي، تحصل على جائزة في الاقتصاد الأخلاقي، الخميس 10 / 12 / 1998. يشغل منذ ينار 1998 منصب عميد كلية الترينتي - التثليث - في جاعة كمبردج حيث كان طالباً.

أطلق عليه الصحافة " جائزة نوبل الفقراء ".

- انظر أيضاً امارثيا سين : لا اقتصاد جيد بدون ديمقراطية.

اللوموند 28 / 10 / 1998.

6 ـ العولمة : مترتبات وتناقضات

العولمة ليست قراراً، وليست نظاماً، وإنما هي نتاج لا إرادي لعشرات القرارات، والممارسات والسلوكيات، لا يجمع بينها في الغالب، إلا آلية السوق، وطلب الربح.

هذه الظاهرة بدأت تتضح وتتحدد معالمها منذ بداية التسعينيات، وخاصة مع انهيار الكتلة الشرقية. مركزها أوروبا الغربية والولايات المتحدة. لكنها أخذت تزحف لتعم أطرافاً أخرى من العالم. لتصير هذه الأطراف أفلاكاً تدور في مجرة العولمة.

أدواتها الشركات العابرة للوطنيات، المساماة سابقاً، متعددة الجنسيات، ومراكز المال الكبرى، وصندوق النقد الدولي.

ومع أن ظاهرة العولمة هذه بدأت تكونها قبل هذا التاريخ بكثير، لكن عاملين كبحا جماحها حيناً :

1 ـ العامل الأول : انقسام العالم إلى كتلتين : شرقية وغربية، وبالتالي عدم قدرتها العمل في المعسكر الشرقي، حيث لا وجود للسوق في مفهومه الرأسمالي .

2 ـ العامل الثاني : خوف الرأسمالية في وجود الكتلة الشرقية، وحاجتها لحماية الدول، جعلها تراعي السياسات الوطنية إلى حد ما.

انهيار الكتلة الشرقية، وتحولها إلى السوق الرأسمالي فتح أمامها المجال وأزال خوفها الذي كان يجبرها على الانصياع، ولو نسبياً للسياسات الوطنية .

المصطلح الأجنبي الذي يستعمل للتعبير عن هذه الظاهرة هو أحياناً Globalization من Glob أي الدنيا أو الكرى الأرضية، وأحياناً أخرى Mondialisation من Monde أي عالم، المصطلح العربي عولمة هو ترجمة للمصطلح الأخير.

العـــولمة باختصار هي صيرورة العالم سوقاً مالياً وسلعياً واحداً، تلغى منه الحدود، وتبطل التنظيمات الوطنية ويتقلص فيه سلطان الدول الوطنية.

البعض يعبر عن السوق ا لواحد هذا بمصطلح وحدانية السوق Montheis me du marche، وهـــو مصطلح أساساً ديني يعبر عن الأديان الموحدة، وفي هذا إشارة إلى أن السوق الواحد، أو وحدانية السوق تحل محل وحدانية الله. المعبود في عالم العولمة، عالم وحدانية السوق والذي يكافئ ويعاقب هو السوق.

من هذا نستنتج :

1 ـ أن أهـــم عـــوامل العولمة مالية اقتصادية، بل أن العامل المالي يتفوق على العامل الاقتصادي السلعي (أي الإنتاجي).

ولهـــذا صارت البورصات ـ أسواق المال ـ قلب العولمة ومحركها وليس المصانع والإنتاج. هذا بالضبط ما جعل العولمة ممكنة. لكنه في نفس الوقت أدخل الرأسمالية في تناقض مع الرأسمالية الصناعية .

2 ـ إن العـــالم يفقد هوياته السياسية والثقافية والاجتماعية، ليصير مجرد مجال فعل الرأسمالي المتحرر من كل قيود.

العولمة إفقار الإنسانية قدر ما يتراكم من أموال.

3 إن العولمة مرحلة في تطور الرأسمالية الذي بدأ منذ حوالي ثلاثة قرون :

كونها مرحلة في تطور الرأسمالية هو ما يخيف.. إذا أخذنا في الاعتبار المآســـي التي خلقتها الرأسمالية في مراحلها السابقة ـ تجارية، صناعية ـ فإن من حقنا أن نخشى ما يترتب عن رأسمالية وقد صارت سيدة العالم، أن نخشى الرأســـمال وقـــد تحـــرر مـــن كل قيد اجتماعي وسياسي، فاقداً حتى مبرراته التقليدية، مستبعداً أكثر فأكثر الاستثمار الإنتاجي، غارقاً في الاستثمار المالي ـ المالي.

مــن ســوء حــظ بلــدان كثيــرة أنها تتحول إلى الرأسمالية في رحلة تحول الرأسمالية إلى العولمة، هكذا بدلاً من تحفيز الإنتاج وتطوير الصناعة، وتوفير فرص عمل، فإنها تحصد البطالة وانهيار الصناعة، والتبعية للمراكز المالية الكبرى.

إن صــيرورة البورصات قلب العولمة ومحركها هو المسؤول إلى حد كبير عــن الاضــطرابات المالية والاقتصادية التي يشهدها العالم، وتوابعها من أزمات سياسية واجتماعية.

لقــد بــدأت الرأسمالية تجارية، ثم صناعية. العولمة هي المرحلة الثالثة في تطورها : إنها مرحلة الرأسمالية المالية.

الرأسمالية المالية لم تعد في حاجة إلى الدولة الوطنية، هذه صارت، كما هو حــال الحــدود والعادات والتقاليد والأعراف الإقطاعية قديماً، عقبة يجب إزالتها، عائــق يجــب تدميــره، مــن اجل أن يصير العالم سوقاً واحداً. العولمة هكذا هي الرأسمال متحرراً من السياسي.

العــولمة هــي وحدانية السوق : حيث كل الإنسانية تصير محكومة بقوانين السوق، حيث سلطان الإنسان يحل محله سلطان السوق العالمي، إنها مجتمع السوق الذي يحل محل اقتصاد السوق.

الخصوصيات، الثقافات تنتهي لكي لا يبقى إلا هوية واحدة : من هم داخل السوق ومن هم خارج السوق ؟ هناك من ناحية إنسان السوق، و من ناحية أخرى نفايات السوق.

الدولــة الوطنــية، كمــا عــرفناها حتى اليوم، لن تتعايش طويلاً مع العولمة : حــدودها ســوف تزال، سيادتها تصاب في المقتل، لأنه في مرحلة العولمة، القرارات الكبرى سوف تتخذ في مستوى يفوق كل سيادة وطنية. حق الدولة الوطنية في التشريع ســوف يتقلص تدريجياً حتى الصفر، النواب المنتخبون لن يكون لهم أي تأثير، خاصة في القرارات الاستراتيجية الكبرى، الديمقراطية سوف يضرب بها عرض الحائط.

الممارســة الديمقــراطية، فــي المستوى الوطني، سوف تختزل إلى تقريباً صفر، دون إمكانية تعويضها بمؤسسات ديمقراطية عالمية. العالم أوسع وأكبر من أن تكــون له مؤسسات متكونة ديمقراطياً، ونواب منتخبون ديمقراطياً، ورأي عام قادر على التأثير ولو نسبياً.

هكــذا المؤسسات المالية والنقودية والاقتصادية العملاقة ستحكم العالم باسم الرأسمال : السياسة تخلي مكانها للتكنوقراطية .

مــن حسن الحظ أن هيمنة الرأسمال المعولم ليست بدون تناقضات، سأشير إلى نماذج منها فقط :

1 ـ ابــتعاد الــسلطان بالنــسبة للقاعدة الاجتماعية يحرر القاعدة. الجماهير، وقد أهملــت، ســتكون حــرة في البحث عن شكل آخر من السياسة غير الدولية الوطنية التي أضعفتها العولمة .

2 ـ بقــدر ما تترسخ العولمة تزداد أعداد العاطلين والمستبعدين، ومن يلقى بهم خارج السوق العالمي على قارعة الطريق.

التقدم التقني في خدمة العولمة، يزيد في الاستغناء عن اليد العاملة البشرية، والحــرمان من القدرة الشرائية يزيد من يلقى بهم خارج دائرة الاستهلاك. وتقاعد الدولــة، نتاج الخوصصة، يجعل أعداداً هائلة خارج سوق العمل والاستهلاك، دون إمكانية أن تعوض الدولة ذلك .

هــؤلاء المهملــون، متروكون لأنفسهم ن ألا يجدون بداً من القيام بشؤونهم والــتعاون من أجل إشباع حاجاتهم. هكذا، على المدى، نظام اجتماعي ـ اقتصادي آخر سوف يأخذ في الظهور على هامش وحدانية السوق.

3 ـ الهويات العرقية، الاجتماعية الثقافية، الممزقة حالياً بسبب حدود الــدول الوطنــية، ســوف تجد الطريق إلى وحدتها، العولمة تدمر

الحـــدود الوطنية، شكل آخر من الدولة يمكن الظهور في مواجهة العولمة.

4 ـ عـولمة الرأســمال سوف تعولم الكفاح ضد الرأسمالي، على رأسمال بدون وطن سوف يرد نضال بدون وطن.

5 ـ الانقسام الحالي، عالمياً، إلى شمال وجنوب، سوف يحل محله انقسام عالمي بين الأثرياء والفقراء.

أثــرياء الجـنوب ســوف يلحقــون بأثرياء الشمال، وفقراء الجنوب سوف ينضمون إلى فقراء الشمال. وبقدر ما يزداد الأغنياء ثراءً يزداد الفقراء عدداً.

6 ـ موقف العولمة من الدولة الوطنية مع ذلك متناقض، إنها ضد الدولة الوطنية باعتبارها :

1 ـ حدود تعيق مرور الرأسمال وحركته.

2 ـ أداة تنظيم وتشريع.

3 ـ سـيادة وأداة إرادة الجماهيـر الممكـن خـضوعها لـضغطهم بفـضل الديمقراطية.

إن مــا تفرضــه العــولمة على الدول الوطنية، على وجه الخصوص، هو طابعها الديمقراطي، والذي يجعل وقوعها في يد الجماهير ممكناً.

لكن في نفس الوقت تحتاج العولمة إلى الدولة :

1 ـ من أجل كبح جماح الهجرة، أي منع مرور البشر وحركتهم.

2 ـ منع وحدة النضال ضد الرأسمالية.

3 ـ إخــضاع الفقــراء والمستبعدين وكل المهملين، وتمرير الاستغلال وحماية الأثرياء.

إذا بقي شيء من الدولة الوطنية في مرحلة العولمة فإنها لن تكون أكثر من دولة بوليسية.

باختصار يمكننا القول أن مرحلة العولمة سوف تتصف بالسمات التالية :

1 ـ نـضال معولم : عولمة الصراع بين الفقراء والأغنياء. الفقر يوحد بقدر ما تفعل الثروة. نضال عمالي معولم يرد على رأسمال معولم.

2 ـ عـولمة الصراع بين الديمقراطية، والتي هي سلطان الجماهير، والرأسمال الذي هو سلطان الأثرياء.

الرأسـمالية ليست مرادفاً للديمقراطية. الديمقراطية هي حاجة الفقراء، بينما هي رفاهية الرأسمالية. العولمة بينت هذا صراحة.

الـدرس الوحـيد الـذي يمكـن استخلاصـه من العولمة الجارية، هو أن الديمقـراطية يجـب أن تكـون سـلاحاً في أيدي الفقراء. يجب أن تكون سلطان الجماهيـر : فقـراء، عاطلـون مـستبعدون، مهملون، في مواجهة عولمة الهيمنة الرأسمالية.

والعالم يتّجه نحو دكتاتورية الرأسمال تبدو الديمقراطية قلعة الفقراء.

لاشك أن الموضوع معقد ومتشعب، فهو يمس كل جوانب الحياة، مما يجعل مـن الصعب الإحاطة به في مقالة كهذه. لقد تناولت جوانب مختلفة منه في مقالات أخـرى، الإشارة إلى ذلك تعطي فكرة عن تعقيد وتشعب الموضوع، كما تتيح، لمن يريد تفصيلاً أكثر، الرجوع إليها (1).

هـامـــش :

(1) انظر : مواقف 6 الدار الجماهيرية 1996

طبول الحرب الاقتصادية.

- مواقف 8 الدار الجماهيرية 1998

- العولمة.

- فخ العولمة.

- عولمة الاجتماعي.

- العولمة والوطنية.

- الحرب الأهلية العالمية.

- مواقف 10 الدار الجماهيرية.

- عولمة المافيا.

- العولمة المالية والحاجة إلى منظم.

- العولمة باختصار.

- أوهام التبادل الحر العالمي.

- البورصة مصنع الوهم النقودي.

- المرونة آخر الأوهام.

بديلاً عن خاتمة

الشارع الغربي ضد العولمة

لماذا الآن ؟!

أيـام قبـيل انعقـاد مؤتمر " دورة الألفية " للمنظمة العالمية للتجارة، دورة سـاتيل، قـام الـشارع في الغرب، غاضباً محتجاً : في باريس، لندن، بروكسل، ساتيل، واشنطون. ..

فـنانون، مثقفون، نقابيون، أنصار البيئة، مناضلون من كل الألوان، خاصة المـزارعون : يلـتقون ضـد العولمة، ضد المنظمة العالمية للتجارة، ضد هيمنة الشركات العابرة للوطنيات، ضد مؤتمر ساتيل..

الـرئيس الأمريكـي، تعـرض حـضوره، بسبب المواجهات بين الشارع والبولـيس، كوفـي عنان الأمين العام للأمم المتحدة، حاصره الشارع في فندقه فلم يـتمكن مـن الحضور، عدة وفود بقيت مقاعدها خالية، حفل الافتتاح ألغى، انعقاد الجلسات تأخر خمس ساعات. .. الشارع يلتهب .

- اللافتات المرفوعة لا تترك مجالاً للشك.
- الـشارع في الغرب ينهض ضد العولمة خوفاً من أخطارها، وضياع السيادة الوطنية. .. ربما.
- الـشارع في الغرب ينهض ضد المنظمة العالمية للتجارة التي يراها البعض تلغي تنظيمات التجارة العالمية وتجعل منها غابة.. هذا ممكن..
- الشارع في الغرب ينهض ضد الرأس مال وهو يؤسس سلطانه العالمي.
- المـنظمة العالمـية للـتجارة مهمتها إلغاء التنظيمات، أو ما بقى منها وليس تنظيم التجارة، وهذا ما يقلق الشارع. .. يجوز.
- الشارع الغربي يخشى استفحال البطالة.. الإقصاء .. التهميش..
- الشارع الغربي ينهض لحماية الخصوصيات الثقافية.

كل هذا ممكن.. لكن لماذا الآن فقط ؟

تحرير التجارة، وإلغاء التنظيمات بدأ مع القات، منذ سنوات الخمسين وليس

مع المنظمة العالمية للتجارة التي حلت محلها. فلماذا انتظر الشارع الغربي كل هذا الوقت حتى يعلن احتجاجه وغضبه ؟ !

حـدود الـدول الوطنية تنهار، الحواجز الجمركية يطاح بها، الدول الوطنية تفقـد سـيادتها بالـتدريج لصالح السوق المعولم منذ وقت طويل، المنظمة العالمية للـتجارة ليـست إلا مرحلة في مسار طويل بدأ من حوالي أربعين سنة، فأين كان الشارع الغربي وقياداته النقابية والسياسية التي ترفع الآن صوتها ؟

البطالة ليست ظاهرة فاجأت الشارع اليوم. ..

الإقـصاء والتهميش نشاهده على أرصفة الطرقات وفي محطات القطارات، وفي أكوام البشر المرتعشين جوعاً وبرداً.

دول تفقـد سـيادتها.. تهزها الاضطرابات، وتشعل لهيبها تعليمات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ..

عوالم الخوصصة تجتاح كل ما هو عام..

مـنع دعـم الـصناعات والسلع أغلق مئات المصانع، في كل مكان، وقذف بالعمال إلى شارع البطالة والإقصاء.

تقليص الخدمات الاجتماعية ترجمة تدني الصحة العامة، والتعليم، والمرض والجهل ..

أيـن كـان الـشارع الغربـي والأزمة تعصف بشعوب آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، فريسة غول العولمة حتى قبل أن يشيع اسمها ؟ ! رغم كل مظاهـر الـنوايا الطيـبة، والـشعارات المرفوعة لافات، الشارع الغربي لم يـنهض ضـد العولمة ومؤسساتها أو أدواتها، إلا عندما أدت هذه مهامها، أو كـادت في العالم الآخر، وجاء الآن دور الغرب .. وتبين أنه لا عاصم أمام طوفان العولمة ..

إلى تاريخ دورة سياتل، كانت العولمة تتعلق بحرية مرور الرأسمال وحرية

استثماره. .. الغرب متفوق في هذا، لا يخشى منافس، الشارع الغربي المتمتع بميزات العولمة، يمكنه تحمل بعض السلبيات الجانبية.

إلى تاريخ دورة ساتيل كانت العولمة تتعلق بحرية مرور السلع الصنعة .. الغرب متفوق في هذا لا يخشى منافس .. الشاعر الغربي يمكنه تحمل قدر من البطالة.

تدفق السلع من الغرب – الشمال – نحو الجنوب، حدود الدول الغربية آمنة وسيادتها مكفولة، لم يكن لدى الشارع الغربي مانعاً أن يطاح بحدود البلدان الأخرى، وأن تفقد سيادتها.. فما الذي تغير وأقلق الشارع الغربي، ودفعه إلى الاحتجاج الذي لا يخلو من عنف المواجهة ؟

في دورة ساتيل تبدأ مرحلة جديدة. أهم ملفات هذه الدورة .

- الملف الاجتماعي : أي فرض احترام الحقوق الاجتماعية على بلدان الجنوب.
- الملف الثقافي ك حرية انسياب السلع الفنية : أشرطة خيالة..
- والأهم من كل هذا : الملف الزراعي، والذي يتضمن تحرير المتنجات الزراعية وإلغاء دعم الزراعة..

تحرير الزراعة يعني فتح الحدود أمام المنتجات الزراعية، هذه المرة الغرب لا يملك كل خيوط اللعبة.

أضف إلى هذا أن مواقف الغرب متباينة، الإجماع القديم على فضائل العولمة بدأ يهتز.

في الملف الثقافي أوروبا لا تقبل حتى النقاش، وحرية انسياب السلع الثقافية تعني ببساطة هيمنة " الثقافة " الأمريكية، وإذا كانت أوروبا لا تمانع في هيمنة ثقافتها على الآخرين، فإنها تكافح للحفاظ على ثقافتها، لهذا السبب نزل الفنانون والمثقفون إلى الشارع.

أمـــا فـــيما يتعلق بالملف الزراعي فإن مواقف الغرب متعارضة أيضاً، ففي الــوقت الــذي تــتحمس فيه الولايات المتحدة لتحرير الزراعة وإلغاء الدعم، فإن الاتحـــاد الأوروبي يدرك تماماً أنه الخاسر. فتح حدوده للمنتجات الزراعية وإلغاء الدعم الذي يقدمه للزراعة سوف يدمر سياسته الزراعية.

أضــف إلى هذا أن الجنوب، في هذا الملف، يملك قوة تنافسية لا بأس بها، عــندئذ منتجات الجنوب الزراعية سوف تغرق أسواق أوروبا، الأسعار الرخيصة المــستوردة، ســيكون رائجاً على حساب المنتجات الزراعية الغربية، إلغاء الدعم يفقدها كل حصانة، هذا كله سوف يفعل فعله، ما نتج عن تدفق السلع المصنعة إلى بلــدان الجــنوب، مــن دمــار صــناعاتها الناشئة، وتحولها سريعاً إلى مجتمعات اســتهلاكية، دون قــدرة إنتاجــية صناعية، سوف يحدث في دول الشمال، خاصة أوروبا.

البعض ربما يحتج بأن 5 ٪ من المنتجات الزراعية يجري تداولها عالمياً بينما 95 ٪ تظل مرتبطة ببلدانها أي تستهلك في عين المكان. هكذا ليس من المنطقي إذن أن يفرض 95 ٪ من الإنتاج الراعي أي على أغلبية الناس قانون 5٪.

لكن إذا كان هذا صحيحاً فلماذا هذي الزوبعة ؟

إن نــسبة 5 ٪ من التداول العالمي ربما صحيحة في الوضع الحالي، حيث الحدود مقفلة أمام الإنتاج الزراعي للجنوب، وحيث أوروبا تدعم زراعتها، لكن فتح الحدود الغربية أمامه، وإلغاء دعم أوروبا للزراعة، سوف يغير، بكل تأكيد من هذه النسبة. وهذا ما يثير قلق الشمال.

إن المعترضــين أهملوا الإشارة إلى كميات الإنتاج الزراعي التي تتلف في الجنوب بسبب عدم إمكانية تصديرها إلى الشمال.

المــنظمة العالمية للتجارة تلزم كل بلد باستيراد 5 ٪ من المنتجات الزراعية هذا يعنـــي أن كــل الحــدود ستفتح أمام المنتجات الزراعية. الشمال لا يستطيع فتح حدود الآخرين ـ أمام تدفق الرأسمال ـ وإغلاق حدود أمام الإنتاج الزراعي طويلاً.

البعض تذكر سلبيات فتح الحدود على بلدان الجنوب : الفلبين المكتفية بذاتها في مادة الرز، ألزمت حسب O.M.C باستيراد 5 ٪ منه، النتيجة استيراد مكثف من طرف المتعددات الجنسية للرز، والذي أدى إلى انهيار أسعاره، قاذفاً هكذا بملايين المزارعين إلى الشارع. نفس الشيء حدث في إفريقيا السوداء، حيث انخفض إنتاج اللحوم 50 ٪ بسبب استيراد اللحوم المدعومة من أوروبا فدمر هذا التبادل الداخلي في إفريقيا:

الحجة منطقية وسليمة، ولكن :

ما هي في المقابل كميات المنتجات الزراعية التي تتلف بسبب إغلاق حدود أوروبا أمام منتجات هذه الدول الزراعية ؟ ولو أمكن لهذه البلدان تصدير إنتاجها الزراعي لعوضت هذه الخسارة.

ثم إن الحجة تنبني على وضع قائم، حيث يتمتع الإنتاج الزراعي في أوروبا بدعم حكومي. والذي يجعله ذا قدرة تنافسية لا يطالها الإنتاج الزراعي في بلدان الجنوب حتى في الأسواق المحلية، فماذا لو ألغى الدعم الحكومي للإنتاج الزراعي في أوروبا، أليس من الممكن جداً أن الموازين تنقلب !

وأخيراً إذا كان تفتح الحدود أمام المنتجات الزراعية تبين ضاراً على اقتصاديات الجنوب، فإنه ضار أيضاً فيما يتعلق بالصناعة وإمكانيات تطورها، فلماذا تفتح الحدود أمام السلع المصنعة وتقبل أمام الإنتاج الزراعي ؟

إلغاء الدعم الزراعي تتحمس له أمريكا، لأنها واثقة من قدرتها التنافسية ولأن دعم الاتحاد الأوروبي للزراعة يشل هذه القدرة، وإفريقيا لا تمانع في إلغاء أوروبا لهذا الدعم الذي يفتح أمام منتجاتها الزراعية أسواق الاتحاد الأوروبي. أما الاتحاد الأوربي فله رأي آخر..

البعض صار يدرك أهمية وجدوى مبدأ الحماية في تنشيط الإنتاج الوطني : المغرب مثلاً، التي عانت كثيراً من مسألة القمح بسبب الاستيراد المكثف، وجدت الشجاعة منذ سنتين لرفع أو زيادة الرسوم الجمركية على استيراد القمح. هكذا

إنـــتاج القمـــح زاد وتمكـــن الناس من الحياة. هذا كان في وقت لم تكن فيه مهمة المـــنظمة العالمـــية للتجارة فتح الحدود أمام المنتجات الزراعية، وإلا ما استطاعت المغـــرب القـــيام بـــذلك.. اليوم إذا حاول بلد حماية إنتاجه سوف يجد في مواجهته المنظمة العالمية للتجارة !

هـــذا صـــحيح، وربما يظهر بوضوح طبيعة المنظمة، أو إمكانية استخدامها أداة للعولمة، لكن لماذا لا يحتج به إلا الآن، وبخصوص الإنتاج الزراعي فقط ؟ ألا يصدق هذا على كل إنتاج وخاصة الصناعي.. ؟ !

السبب ليس الحرص على بلدان الجنوب واقتصادياتها، وإلا فإن فتح الحدود وإلغاء مبدأ الحماية ضار فيما يتعلق بالصناعة قبل الزراعة، والسبب أنه في مسألة الزراعة، رغم الأمثلة الواردة، المشال لا يحتكر المنافسة .. ولا يمسك بكل خيوط اللعبة.

تدنـــي شروط العمل، انخفاض الأجور، غياب الكثير من الحقوق الاجتماعية بالنسبة للأجراء يعطي الجنوب قوة تنافسية لا يستهان بها في مواجهة الشمال..

لكن لا يجب التفاؤل كثيراً، الشمال يعرف هذا، وهو سوف يسعى في دورة ســـاتيل، التي تمتد عدة سنوات، إلى إفقاد الجنوب من هذه المقومات، بحة نبيلة في ظاهرها، حقوق الإنسان، وفي باطنها إفقاد الجنوب الميزات التي يتمتع بها عند فتح حدود الغرب.

الاخـــتلافات بـــين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، فيما يتعلق بالملف الزراعـــي والملف الثقافي سيحل محلها الاتفاق فيما بعد بالملف الاجتماعي. الشمال ســـوف يـــسعى إلى فرض ما يسمه " احترام الحد الأدنى من الحقوق الاجتماعية " علـــى دول الجـــنوب : حـــق الإضراب، حق المطالبة برفع الأجور.. منع تشغيل الأطفال.. .

حـــق الإضـــراب يدخل بلدان الجنوب في دوامة عدم الاستقرار الذي يؤثر على فعاليتها الاقتصادية. الشمال لا يكره هذا !

المطالبة برفع الأجور ستؤدي إلى زيادة القدرة الاستهلاكية عند الأجراء، والذي يؤدي إلى زيادة استهلاك السلع المستوردة من المشال، كما يرفع أسعار المنتجات الزراعية والصناعية في الجنوب مما يفقدها ميزتها التنافسية.

أما منع تشغيل الأطفال، فإنه ربما يحل مشكلة الغرب، لأن أجورهم المتدنية تجعل منتجاتهم ذات قوة تنافسية بالنسبة على الأقل لأسعارها، لكنه لا يحل مشكلة الأطفال. أين يذهب هؤلاء الأطفال الممنوع تشغيلهم ؟ إذ لا توجد المدارس الكافية ولا الخدمات الاجتماعية اللازمة، والتي زاد من ندرتها شروط صندوق النقد والبنك الدولي ؟ ! ومن أين لهم إشباع جوعهم ؟ البديل عن العمل الممنوع سيكون الضياع .. والتشرد.

لا شك عندي أن تشغيل الأطفال أمر كريه، لا أخلاقي، ولا إنساني. لكن تركهم للضياع والتشرد ينهشهم الجوع والمرض هو أمر أكثر لا أخلاقية ولا إنسانية، لكن هذا ليس له تأثير على صاحب الجلالة : السوق.

لماذا فشل مؤتمر سياتل ؟

إن انتفاضة الشارع في الغرب ضد العولمة، وإن كانت متأخرة بعض الشيء، يمكن أن تكون في جانب منها بدوافع طيبة، من أجل الحفاظ على الهوية الثقافية، والخصوصيات الاجتماعية ـ فنانون ـ مثقفون ـ وعلى البيئة ـ أنصار البيئة ـ لكن في قلب الانتفاضة نجد المزارعين، هؤلاء في أوروبا يخشون فتح الملف الزراعي، ويرفضون أي تحرير للزراعة، في الولايات المتحدة تحرير الزراعة هو هدف دورة سياتل في نظرهم.

رغم مظاهرات الشوارع في الغرب، رغم الضغط الذي مارسته، ونبل الشعارات التي رفعتها، إلا أن الظن بأنها وراء فشل سياتل هو ظن ساذج، الفشل وراءه أسباب أكبر من المظاهرات.

إذا نظرنا في التبادل التجاري العالمي عام 98، نجد أن أوروبا الغربية تحتل الصدارة بنسبة 44.7 ٪ يليها آسيا بنسبة 24.1 ٪، ثم الولايات

المـــتحدة بنسبة 17.1 ٪، أي ما مجموعه 86.5 ٪ من حجم التبادل التجاري العالمي.

بيـــنما إفـــريقيا 2.1 ٪، الشرق الأوسط 2.7 ٪، أمريكا اللاتينية 5.3 % بلدان المرحلة الانتقالية 3.4 ٪، أي ما مجموعها 13.5 ٪ من حجم التبادل التجاري العالمي.

العالم هكذا ينقسم إلى كتلتين :

1 ـ مجموعة أوروبا، آسيا، الولايات المتحدة، تحظى بنصيب الأسد 86.5 ٪.

2 ـ بيـنـا مجمـــوعة أفـــريقيا، أمريكا اللاتينية، الشرق الأوسط، بلدان المرحلة الانتقالية لا تمثل مجتمعة إلا 13.5 ٪ من التبادل التجاري العالمي.

فـــي هـــذه المرحلة لم تظهر خلافات قابلة لشل العولمة، اتفاق المصالح بين القـــوى الكبـــرى التجارية، رغم اختلاف الحصص، تداخل المصالح بفضل حركة الرأســـمال، وطبـــيعة الـــسلع المعلومة : رأسمال، منتجات صناعية، مكن المرحلة الأولى من العولمة أن تجري كما شاء لها.

في قمة ساتيل بدأت مرحلة جديدة : تحرير الزراعة والخدمات والثقافة، في هذه الملفات الانقسام السابق صار بلاد موضوع، والاتفاق أيضاً لاغ.

إذا اســـتثنيا الملـــف الثقافـــي، الذي سبقت الإشارة غليه، وإذا نظرنا في حـــصة أوروبـــا الغربية في تصدير الخدمات نجدها 48.25 ٪ مقارنة بحصة الولايات المتحدة 20.50، فإن من صالح الولايات المتحدة تحرير الخدمات، بينا لـــيس ذلـــك فـــي صالح أوروبا، لكن هذا الملف ليس وحده المسؤول عن فشل مؤتمر سانيل.

إذا نظـــراً فـــي تصدير السلع الزراعية نجد حصة أوروبا الغربية 75.3 ٪ بينما الولايات المتحدة 8.4 ٪ وبقية العالم أقل من 20 ٪، وهذا يعني هيمنة عالمية فيما يتعلق بالصادرات الزراعية. أوروبا الغربية حققت هذا المركز بفضل:

1 ـ الدعم الحكومي للزراعة والذي أعطاها قدرة تنافسية لا نظير لها.

2 ـ غلـق الأسـواق الأوروبية أمام المنتجات الزراعية، إما مباشرة من خلال إجراءات إدارية أو من خلال فرض مواصفات وشروط.

عـندئذ مطلـب الولايات المتحدة تحرير الزراعة، يعني إلغاء الدعم الموجه للزراعة وفتح الأسواق الأوروبية.

أوروبا الغربية تدرك أن الحصة التي تتمتع بها في التبادل الزراعي العالمي هـي بفـضل الـدعم الحكومـي وسياسة غلق الأسواق الأوروبية مباشرة أو غير مباشرة. لهذا ترى أن هذا المطلب ضربة موجهة بالتخصيص.

أوروبـا الغربية لا يمكنها المخاطرة بإغضاب أهم قطاعين في اقتصادياتها التـصديرية، والـذين يكفـلان لها المكانة الأولى في العالم : الخدمات 48.25 ٪ والزراعة 75.3 ٪.

كمـا أن الـولايات المتحدة لا تقبل استمرارية وضعية ترى نفسها فيها في وضـع أدنـى ـ الخدمات 20.50 ٪ والزراعة 4.8 ٪، تشل قدرتها التنافسية في أسـواق أوروبـا الـسياسة الـزراعية للاتحاد الأوروبي وتوفر سلباً على قدرتها التنافسية عالمياً.

هكـذا الـصراع الأوروبـي ـ الأمريكـي، في موضوع تحرير الزراعة، والخدمات، هو الذي أفشل مؤتمر سياتيل.

وراء الاتحـاد الأوربـي يقف المزارعون الذين يرفضون فتح الأسواق وإلغـاء الـدعم الحكومي للزراعة. ووراء الإدارة الأمريكية المزارعون الذي يـريدون فـتح أسـواق أوروبا وإلغاء الدعم الزراعي الأوروبي، حتى يمكنهم منافسة الإنتاج الزراعي الأوروبي في أوروبا وفي العالم، والحصول على منافذ لمنتجاتهم الزراعية.

بقية العالم ليست بدون تأثير، لكنه تأثير غير حاسم. الطرفان المتواجهان في ساتل حاولا كسب التأييد بإظهار أن وجهات نظر كل منهما تتوافق ومصالح بقية العامل.

هكذا أخذ البعض في أوروبا يتحدث عن مضار تحرير الزراعة، وفتح الأسواق أمام المنتجات الزراعية، وإلغاء الدعم الحكومي، بينما الطرف الأمريكي يذهب وجهة معاكسة.

إذا نظرنا في حصة إفريقيا في التجارة العالمية الزراعية نجدها 3.7 ٪، ونسبة أمريكا الشمالية 4.8 ٪، مقارنة بحصة أوروبا الغربية 75.3 ٪ فإنه من السهل على الطرف الأمريكي إقناع البلدان الإفريقية بسلامة موقفه، البلدان الإفريقية بانحيازها للموقف الأمريكي المطالب بتحرير الزراعة وفتح الأسواق وإلغاء الدعم الحكومي، تعتقد أنها سوف تستفيد من هذا في رفع نسبتها في التبادل الزراعي العالمي، هذا الاعتقاد الذي يمكن أن ينكشف وهماً حين تنظر إلى قدرتها منافسة الإنتاج الزراعي الأمريكي.

البلدان الإفريقية، وغيرها، حيث انحازت للموقف الأمريكي، لم تنظر إلا إلى العوائق التي تقيمها أوروبا في وجه منتجاتها الزراعية، معتقدةً أن إزالة هذه العوائق سوف يتيح لها تصريف منتجاتها. لكنها لم تنظر في قدرتها التنافسية الحقيقية أمام الإنتاج الأمريكي في عالم تزول منه العوائق.

على كل حال يبقى سبب فشل مؤتمر ساتل الخلاف الأمريكي الأوربي في موضوع تحرير الزراعة خاصة، وتحرير الخدمات، والثقافة. خلال المصالح بين القوى الكبرى ظهر واضحاً ليجعل كل اتفاق غير ممكن.

لكنها الجولة الأولى في دورة ساتل.

هــامــش :

- مؤتمر سـاتل للمنظمــة العالميــة للتجــارة O.M.C مــن 30 /11 إلى 3/ 12 / 1999. حضره 135 وفد.

- الديــنامو المحــرك للاحتجاجات في فرنسا وفي ساتيل هو اتحاد الاتحادات الـــزراعية، وعلـــى رأسه جوزي بوفي الذي اشتهر بتدمير مطعم ماكدونالد ودخــل بـــسبب ذلـــك الـــسجن ـ أغسطس ـ سبتمبر ـ وفي كل حركات الاحــتجاج فـــي البلدان الأوروبية وأمريكا نجد فئة المزارعين أكثر حماساً ونشاطاً وإن كان لدوافع مختلفة. انظر : اللوموند 11/17 / 99 ص 14.